نظام الحزب الواحد في أفريقيا

بين النظرية والتطبيق

د. حورية توفيق مجاهد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

نظام الحزب الواحد فى أفريقيا

"بين النظرية والتطبيق"

دكتورة
حورية توفيق مجاهد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

١٩٧٧

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
القاهرة

إهداء

إلى من كان لهما الفضل في وجودي ...

إلى من أوصلاني إلى هذه المكانة التي أعتز بها ...

إلى من ستظل ذكراهما تدفعني نحو كل تقدم ونجاح ...

إلى أمي وأبي رحمهما الله .

تقـــديــم

اخيرا .. وبعد سنوات طويلة ، كرستها لتتبع أبعاد النظم السياسية الافريقية من خلال ما ظهر عنها من كتابات ، ومن زياراتى ودراساتى الميدانية لبعض الدول الافريقية ، اجد فى مؤلفى هذا ثمرة متواضعة ، اتشرف بتقديمها للقارىء ، راجية أن يجد فيها بعضا مما تفتقده المكتبة العربية فى هذا المجال آملة معذرتى اذا وجد فيها بعض القصور ، حيث ان هناك صعوبة فى الحصول على المعلومات الدقيقة فى موضـــوع يمثل محور الحياة الســـياسية بالدول الافريقية ، وعلى درجة كبيرة من التطور السريع . فافريقيا التى عرفت بالامس بالقارة المظلمة ــ نتيجة لجهل العالم الخارجى بطبيعة ما يجرى داخلها من عوامل تغيير ــ أصـــبحت اليوم ، ومنذ الاســـتقلال الســـريع لدولها ، قارة التغيير ، اذ تجرى فيها الاحداث بسرعة أكبر مما يسهل معه تتبعها .

ولعل مما زاد الامر صعوبة ، اننى لم اركز على دولة واحدة أو على منطقة جغرافية محدودة ، بل شملت دراستى الدول الافريقية المستقلة على نطاق القارة باكملها . فضلا عن اننى حرصت على تتبع اخر مادة متاحة عن النظم السياسية الافريقية عامة ونظام الحزب الواحد خاصة ، حتى اغسطس ١٩٧٦ ، حيث وقفت بتلك الدراسة عند هذا الحد .

وقد كان لاختيارى لموضوع نظام الحزب الواحد فى أفريقيا كموضوع للدراسة والتحليل ما يبرره ، اذ ان هذا النوع من النظم الحزبية اصبح واسع الانتشار فى أفريقيا ، وهو ليس حزبا بالمعنى المفهوم ، فهو يشـــمل الحياة بأكملها ، ويمس فى كثير من الاحيـــان كافة أبعاد الحيـــاة فى الدولة ، من ســـياسية الى اجتماعية الى اقتصـــادية . ومؤلفى هذا يقدم تحليـــلا لهذه الظاهرةبافريقيا فى محاولة لاستخلاص نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد فى هذه القارة ، وتحليلا للنظم السياسية الافريقية من خلال دراســـة هذا النظام .

ومن البديهى ان الاعتماد على النصوص الدستورية والقوانين وحدها لا يعطى الصورة المتكاملة عن واقع الحياة السياسية ، ومن ثم فان التحليل قد انصب ، ليس فقط على الهيكل ولكن ايضا على الوظائف المتوقعة والمؤداة فعلا مع العمل على ربط الاثنين معا ، فى محاولة للحكم على نظام الحزب الواحد هذا : ما له وما عليه .

والله ولى التوفيق ؟

د . حورية توفيق مجاهد

مقدمة

وجه الاستقلال السريع (١) للدول الافريقية الانظار لدراسة نظمها السياسية فى محاولة للتعرف على طبيعة هذه النظم ومدى التشابه بينها وبين غيرها من النظم فى العالم ومدى التميز الذى اصبحت عليه . وكان هذا الاهتمام طبيعيا حيث ان هذا الاستقلال السريع الذى يعد أهم الظواهر فى تاريخ افريقيا الحديث أدى الى ادخال تغييرات عميقة فى السياسة الدولية ، كما ادى الى قلب المعايير التقليدية فى دراسة نظم الحكم والحكومات المقارنة (٢) .

ولقد كانت النظرة السائدة عند اقتراب الحصول على الاستقلال وبعده مباشرة هى أن الدول الافريقية المستقلة ستسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه النظم السياسية الغربية : أى كان من المعتقد ان الدول الافريقية ستقلد النظم الديمقراطية الغربية التى تتميز بالثقل السياسى فيها للجمعيات التشريعية وبالتعدد الحزبى والتنافس بين الاحزاب للوصول للحكم . ومن الملاحظ ان الدول الاستعمارية السابقة مع اختلاف نظمها الاستعمارية حاولت نقل نظمها السياسية لافريقيا للسير على نهج الدولة « الام » فى

---

١ ــ وصل عدد الدول المستقلة فى افريقيا فى اغسطس سنة ١٩٧٦ الى ٤٩ دولة بينما كانت أربعا فقط سنة ١٩٥٠ وهى : اثيوبيا ، ليبيريا ، مصر ، جنوب افريقيا . ويلاحظ ان الاخيرة وان كانت تعد دولة مستقلة فى افريقيا من وجهة نظر القانون الدولى العام الا انها لا تعد من الدول الافريقية المستقلة حيث انها لاتحكم بواسطة اغلبية سكانها من الافريقيين بل من قبل الاقلية المستوطنة البيضاء ــ الاوروبية ــ فهى دولة تفرقة عنصرية فى جنوب القارة وبذا تسقط من عداد الدول الافريقية المستقلة وتخرج عن نطاق تحليلنا .

٢ ــ عبر عن هذا بحق الرئيس احمد سيكوتورى بقوله : « ان الكلمات والمفاهيم ليس لها هنا نفس المعنى الذى لها فى أى مكان آخر » .

B. Charles. "Un Parti politique africain : le Parti Démocratique de 'Guinée", R.F.S.P., 1962, p. 321; see also, Ahmed Mahiou, L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969, p. 12

نظرها • وفى الواقع عند الاستقلال وبعده مباشرة بدا وكأن الدول الافريقية ستحقق هذه النظرة المتوقعة اذ انها بلا استثناء اتبعت النظام البرلمانى والتعدد الحزبى المتمشى معه • (١) ومن الطبيعى أن الاحـــزاب الافريقية التى نمت أول ما نمت فى اطار الحكم الاســتعمارى الغربى (٢) ان تأثرت بالنموذج الغربى فى هذا المجال • ولكن بدا واضــحا بسرعة الفارق بين الحقيقة وبين الهياكل الظاهرة ، وان افريقيا ليست اوربا ، والنظم الحزبية فى أفريقيا بناءات مصــطنعة وعليه فهى هشــة (٣) • وأن الكثير منهــا لم تنشــأ كظاهرة طبيعية بل جاءت بفعل جهود وتدخل الادارة الاستعمارية تاييدا لمصالحها وتزكية منها تزكية رسمية للقبلية والاقليمية • (٤)

ولكن بتبلور الانظمة الافريقية بعد الاستقلال بدا يتضح انها تسير فى طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديمقراطية الغربية ويتميز ايضا عن النظم الشيوعية (٥) • ففى أوائل الستينيات نحو عام ١٩٦٢ شهدت افريقيا التحول فى اتجاه الحزب الواحد • فبعد مرحلة من التعدد الحزبى

---

١ — انظر المرجع السابق ص ٣٢

٢ — من الملاحظ ان عمر الاحزاب السياسية فى افريقيا قصير بصفة عامــة ، باستثناء ليبيريا ومصر ، لم تنشأ الاحزاب رســميا الا بعد الحرب العالمية الثانية • وتبلورت اساسا من جمعيات ثقافية واجتماعية ثم تحولت الى احزاب سياسية بادخال الاقتراع العام والانتخابات •

٣ — D.G. Lavroff, Les Partis Politiques en Afrique Noire, Paris : Presses Universitaires de France, 1970. p. 34.

٤ — Yves Bénot, Idéologies des Indépendances Africaines, Cahiers Libres 139-140, Paris : François Maspero, 1969, p. 284-5.

٥ — استقلت الدول الافريقية ولديها دساتير على نمط الدول المستعمرة السـابقة • ولكن الزعمـاء الافريقيين للدول حديثــة الاســتقلال ما لبثوا سريعا ان استبدلوها بدساتير جديدة او ادخلوا التعديلات على الدساتير القديمة • ففى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ قامت ١٢ دولة افريقيــة بذلك ومــا لبثت أن تبعتهــا دول اخرى فى تغيير دســاتير الاســتقلال وفى كل حالة كان الاتجاه نحو تدعيم النظــام الرئاسى وسـلطة الرئيس • فالاتجاه السريع كان الانتقال من البرلمانية التقليدية الى نمط جديد من النظام الرئاسى •

لمزيد من المعلومات انظر :

Bereket H. Selassie, The Executive in African Governments, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

انتقلت معظم الدول الافريقية الى نظام الحزب الواحد المسيطر "Dominant Party" ومنه الى نظام الحزب الوحيد أو الاوحد "Single Party" أو Parti Unique .

هذا ويطلق اصطلاح نظام الحزب الواحد على كل من الحزب الاوحد الذى يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة للتعايش معه ، والحزب المسيطر الذى لا يحتكرها وان كان يسيطر عليها سيطرة تامة ويترك لغيره فرصة للتواجد ولكن لا يعطيه فرصة لتحديه ٠ (١)

فقد أصبح من الواضح أن الدول الافريقية فى معظمها قد نبذت التعدد الحزبى واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى يجعل الحزب اكبر قوة سياسية فى الدولة ويجعل منه المتحكم فى الحياة السياسية ان لم يكن المحتكر لها ٠ وهى وان احتفظت بشكل المؤسسات الدستورية الغربية الا انها لم تحتفظ بروح هذه المؤسسات ، كما نبذت تدريجيا ما بدأ يتبلور من نظام برلمانى ، واتجهت بازدياد الى النظام الرئاسى الذى جعل السلطة التنفيذية فى يد رئيس الدولة وحده - وهو كما سنرى زعيم الحزب الواحد بصفة عامة ٠ وحتى نيجيريا وكينيا - وهما الدولتان اللتان كانتا يضرب بهما المثل بعد الاستقلال على امكانية زراعة النظم البرلمانية الغربية فى أرض افريقيا حيث كانتا مثلا للتعدد الحزبى الناجح وقتذاك - فقد فقدتا هذه الميزة : فالاولى قضى على النظام الحزبى فيها الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٦ إما الثانية فقد تحولت الى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٦٨ ٠

ولقد اصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة فى افريقيا بعد أن كان موجودا فى بدء الامر فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى خاصة ٠ ولكنه اصبح يمتد حاليا من الجزائر وتونس شمالا الى مالاوى وزامبيا جنوبا ومن السنغال وغينيا غربا الى كينيا وتنزانيا شرقا ٠

وعلى الرغم من حداثة عهد الدول الافريقية بالاستقلال ، وعلى الرغم من وضوح اتجاهها نحو الحزب الواحد الا أن ديناميكية الحياة السياسية

---

١ - وبنفس المثل فان نظام الحزبين لايطلق فقط على الدولة التى لايوجد بها سوى حزبين ولكن يطلق ايضا على الدولة التى يوجد بها حزبان قويان يستطيع اى منهما الوصول الى السلطة ويتنافسان معا فى ذلك مع وجود العديد من الاحزاب الاخرى الصغيرة التى لا تستطيع تهديد سيطرة أى من الحزبين الاساسيين وبالتالى لا يمكنها الوصول للسلطة ، وهو شأن النظام الحزبى فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ٠

والتغيير فى افريقيا جعلت الدول التى تتبع الحزب الواحد فى تغير مستمر • وعليه فيجب اخذ التوقيت ـ العامل الزمنى ـ فى الاعتبار عند حصر تلك الدول • فالدول التى تتبع الحزب الواحد فى أفريقيا حاليا (اغسطس ١٩٧٦) هى (١) :

- الجزائر
- بورندى
- توجو
- بوتسوانا (٢)
- تونس
- تنزانيا (٣)
- جابون
- جمهورية افريقيا الوسطى
- جامبيا *
- جمهورية الكونغو الشعبية
- جمهورية انجولا الشعبية
- رواندا (٤)
- الرأس الاخضر
- زامبيا
- زائير
- السنغال *
- ساحل العاج
- السودان
- سيراليون *
- ساوتومى وبرنسيب
- الصومال
- غينيا
- غينيا بيساو
- غينيا ـ الاستوائية
- كينيا
- الكاميرون
- ليبيا
- ليبيريا
- ليسوتو *

* دول بها حزب واحد مسيطر والى جواره حزب او احزاب أخرى لا تمثل تهديدا لسيطرته •

١ ـ انظر الملحق (١) •

٢ ـ مع أن بوتسوانا بها عدد من الاحزاب الا أن أهمها قاطبة « حزب بوتسوانا الديمقراطى » الذى حصل فى انتخابات ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٤ على ٢٧ مقعدا من ٣٢ تاركا ٥ مقاعد فقط للمعارضة • وهو حزب رئيس الدولة ـ الذى ظل رئيسا للجمهورية منذ نشأتها وهو سير سريتس خاما ـ ويعتبر اصلاحيا وان جاء اساسا من أصل ملكى • انظر •

Georges Lory, "Botswana : La démocratie dans le désert," Le Mois en Afrique, No. 116, (Août, 1975). pp. 56-64.

٣ ـ تنزانيا تعتبر مثلا فريدا فى أنها تعتبر دولة ذات حزب واحد على الرغم من أن بها حزبين : حيث ان هناك حزبا واحدا فقط فى كل من منطقتيها الرئيسيتين التى تتكون منهما : ففى تنجانيقا هناك « تانو » وفى زنزبار « الافروشيرازى » •

وقد نص الدستور فى الفصل الاول ، الجزء الاول بند ٣ على ان يظل الوضع كذلك لحين ايجاد اتحاد بينهما وتجرى منذ ابريل ١٩٧٦ مجهودات جادة لمحاولة تحقيق ذلك •

ومما لاشك فيه أن التانو اكثر اهمية عدديا ومن حيث الانتشار الجغرافى ومن حيث ثقل شخصية رئيسه جوليوس نيريرى •

٤ ـ قام بها انقلاب عسكرى فى يوليو ١٩٧٣ واعلن ايقاف نشاط الحزب •

- مصر
- مالاوى
- موزمبيق
- موريتانيا

ومن الواضح أن نظام الحزب الواحد متبع فى غالبية الدول الافريقية . هذا بالاضافة الى أن هناك دولا عرفت نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال ولكن قضت عليه انقلابات عسكرية وهى : مالى (١) ، غانا (٢) ، النيجر (٣) ، أوغندا (٤) ، فولتا العليا (٥) ، تشاد (٦) واصبحت دولا لا حزبية تخضع لحكومات عسكرية .

اما الدول التى لا تتبع نظام الحزب الواحد ، بالاضافة الى هذه الدول التى سبق لها أن تبعته ، فهى اما دول لم تعرف النظم الحزبية اطلاقا فى تاريخها - والمثل الفريد لها اثيوبيا فى ظل الحكم الاوتوقراطى للامبراطور هيلاسلاسى والذى أطاح به الانقلاب العسكرى فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ (٧) - أو دول التعدد الحزبى وهى (٨) :

---

١ - قام بها انقلاب عسكرى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضى على « الاتحاد السودانى » الذى كان يعد مثلا لنظام الحزب الواحد المستقر التقدمى .

٢ - قام بها انقلاب عسكرى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قاده جوزيف آرثر انكراه قضى على « مؤتمر حزب الشعب » الحزب الواحد قانونا وعلى زعامة نكروما ، الذى طور نظاما ثوريا فريدا فى افريقيا وان كان الحزب قد تبلور فى النهاية حول شخص زعيمه مما سهل مهمة القضاء عليه .

٣ - الحكومة العسكرية التى قامت على اثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٤ أمرت بالغاء كافة التنظيمات السياسية . وكان « الحزب التقدمى النيجرى » هو الحزب القانونى الواحد .

٤ - كان بها حزب واحد تحت زعامة الرئيس السابق ابوتى ولكن بقيام الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال عيدى أمين فى يناير سنة ١٩٧١ الغى هذا الحزب وتولى عيدى أمين كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية .

٥ - انتهى نظام التعدد الحزبى بها فى يناير سنة ١٩٦٠ وقام نظام حزب واحد قضى عليه فى يناير سنة ١٩٦٦ الانقلاب العسكرى ، قام به كولونيل سانجولى لاميزانا .

٦ - وقع بها انقلاب عسكرى فى ١٦ ابريل ١٩٧٥ قتل على أثره الرئيس تومبالباى وقضى على نظام الحزب الواحد بها وهو «الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية» .

٧ - الغيت الملكية وكذلك الطبقة الارستقراطية فى اثيوبيا فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ وقد اعلنت الحكومة العسكرية هناك عن نيتها فى اقامة نظام حزب واحد مع الاخذ بالاشتراكية .

٨ - انظر الملحق (ب) .

المغرب ، سوازيلاند ، سيشل ، كومور ، موريشيس وجمهورية مالاجاش (مدغشقر) •

ومن الملاحظ أن دول التعدد الحزبى - باستثناء المغرب - تقع فى جنوبى القارة ويتبعها الجزر المحيطة بها ، وقد أسهم فى هذا التعدد وجود الاقليات المستوطنة والاختلافات العنصرية الواضحة ومن ثم اختلاف الرأى حول كيفية تسيير الحكم •

وعليه فان وراء التعدد الحزبى تعددا فى الأجناس والعناصر والطوائف ومعظمها كان تحت الحكم البريطانى • وهناك دول كانت تتبع التعدد الحزبى ولكن قضى عليه الانقلاب العسكرى : وهى نيجيريا ، بنين (داهومى) ، والتى تخضع حاليا لحكومات عسكرية •

اذن فالدول الافريقية فى معظمها تتبع نظام الحزب الواحد ، حاليا ، والبعض كان يتبعه حتى أطاحت به الانقلابات العسكرية •

وببداية انتشار هذه الظاهرة - الاتجاه نحونظام الحزب الواحد - اختلفت الآراء فى شأنها •

فحقيقة وجود حزب واحد فى افريقيا جعل الكثير من المعلقين الغربيين يسارعون الى القول بأن النظم الافريقية أصبحت نظما شيوعية أو تسلطية (١) • وهم فى ذلك يقرنون بين طبيعة النظام القائم فى الدولة وعدد الاحزاب الموجودة بها : فطالما هناك تعدد حزبى فان النظام يمثل ديمقراطية غربية ، وطالما هناك حزب واحد يسارعون الى القول بانه يعكس نظاما شيوعيا أو على احسن تقدير فالرأى كان هو أن التعدد يعنى ديمقراطية والحزب الواحد يعنى ديكتاتورية (٢) ؛ واضعين أمام أعينهم

١- Selassie, op. cit., pp. 147-151.

٢- Sigmund Neumann (ed.), Modern Political Parties, Chicago: University of Chicago Press, 1956, p. 403. see also Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism & Democracy (3rd. ed.), New York: Harper & Brothers, 1950, p. 269. see also, M. Corpierre, "Le Totalitarianisme en Afrique," Preuves, (Jan. Fev., 1963), Sir Walter Coutts, " A new democracy or a new totalitarianism in Africa?, "Optima, (March, 1964), F.X. Sutton, Authority & authoritarianism in the new Africa," Journal of International Affaires, 15, I, 1961. Hourat, L'Afrique aux trois visages-Ultra, totalitaire ou modère? Bruxelles, Centre de documentation internationale, 1961, p. 245.

الوضع في الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية في أوربا الشرقية أو المانيا النازية • وقد كانت هذه هي النظرة السائدة في الدراسة التقليدية لنظم الحكم •

ولكن في الواقع فإن وجود أكثر من حزب لا يعني وجود ديمقراطية غربية — أو كما يحلو للبعض بتسميتها بالليبرالية — في نطاق الدولة ، كما أن وجود حزب واحد في افريقيا لا يدل على قيام ديكتاتورية بمفهومها التقليدى (١) •

وقد حدث في افريقيا منذ الاستقلال أن قلبت النظم الافريقية المفاهيم المتوازنة عن النظم الغربية ودعمتها ببعض الافكار السائدة في النظم الشرقية ولكن النظم الافريقية مازالت تختلف في الواقع عن النظم الشيوعية والديكتاتورية — ويصر الزعماء الافريقيون على تأكيد ذلك الاختلاف • ولعل مرور أكثر من خمسة عشر عاما على الاستقلال السريع لمعظم دول القارة — مع أنها فترة قصيرة في تاريخ الدول — الا انه يبدو واضحا أن هذه النظم لها مايميزها عن كل من النظم الغربية والشيوعية على حد سواء (٢)

وعلى هذا تثور الاسئلة التالية عند بحث طبيعة النظم السياسية الافريقية وعلى رأسها نظام الحزب الواحد الجماهيرى : —

هل هناك نظام حزب واحد أم نظم حزب واحد في افريقيا ؟ وما هى أهم التصنيفات المختلفة في هذا الشأن ؟

ما هى أسباب انتشار هذا النوع دون ما عداه من النظم ؟

ما هى طبيعة هذا النظام السياسى ؟

ما هى اهم خصائص نظام الحزب الواحد في افريقيا ؟ أو بمعنى اخر ما هى المميزات الخاصة بتنظيمه الداخلى ، ودور الزعامة في اطاره وطبيعة

---

١ — Ruth Schachter Morgenthau, "Single Party Systems in West Africa", The American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961), p. 294. see also pp. 294-307.

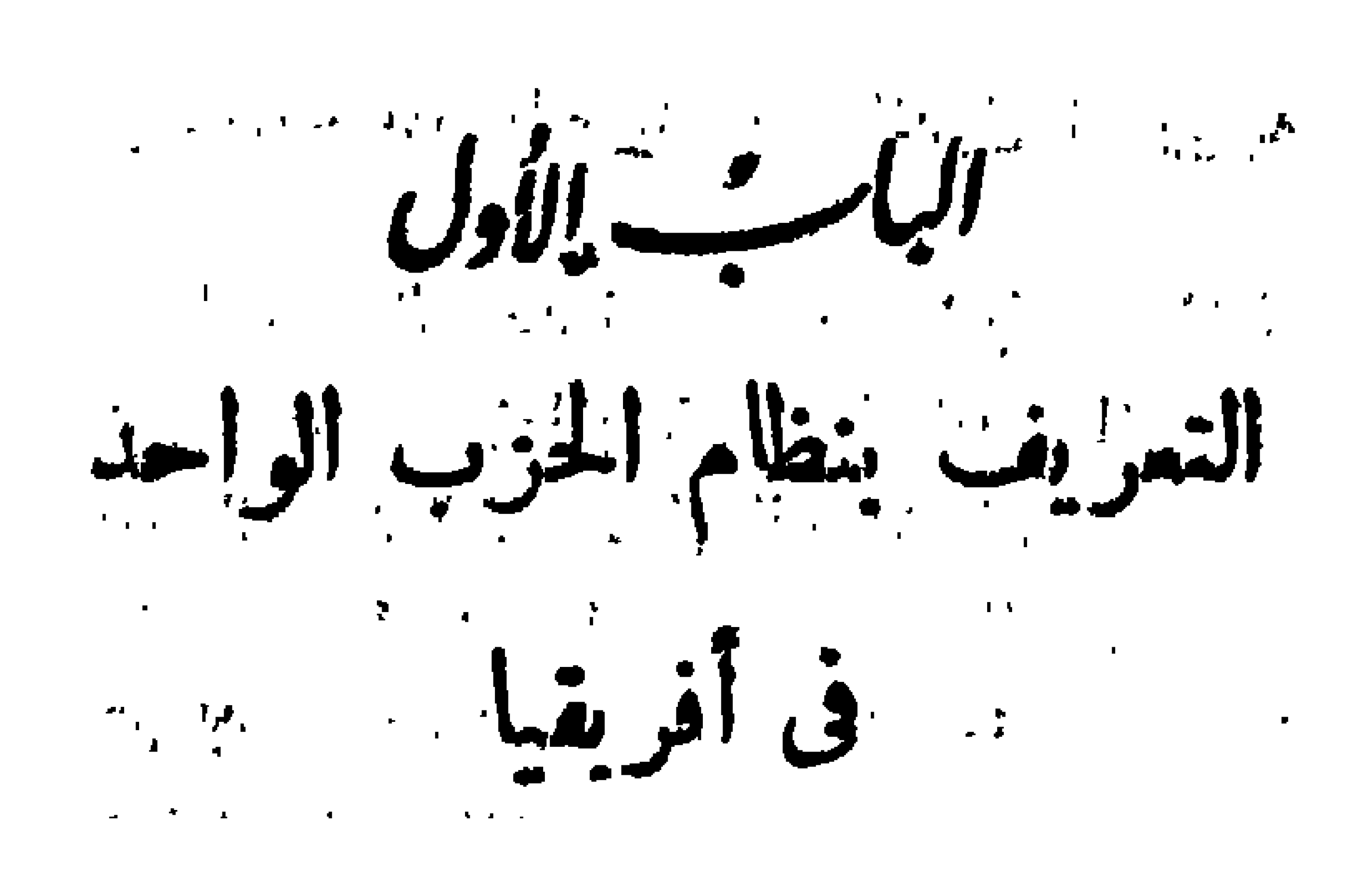
٢ — Bénot, op. cit., p. 381.

العلاقة بينه وبين كل من المؤسسات الرسمية للدولة والمنظمات الجماهيرية والمعارضة ؟

واخيرا فانه مع التسليم بان نظام الحزب الواحد اصبح القاعدة السائدة فى الحياة السياسية فى افريقيا الا انه فى الواقع يواجه بالعديد من التحديات ، فما هى ابعاد هذه التحديات ؟

وما هو مستقبل نظام الحزب الواحد فى ضوئها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تمثل جوهر الاهتمام فى هذه الدراسة فى محاولة للوصول الى نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد فى افريقيا .



الباب الأول

التعريف بنظام الحزب الواحد في أفريقيا

ان اقامة هياكل تنظيمية قومية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتخطى الارتباطات العنصرية والقبلية والدينية والاقليمية ، والروابط الاخرى المحلية المحدودة تعتبر الخطوة الرئيسية الايجابية فى بناء الامة · ولتحقيق هذا الهدف فان نظام الحزب الواحد نظر اليه على انه افضل هيكل تنظيمى فى الدول الافريقية منذ استقلالها السريع · فقد اصبح اداة فى تحقيق الادماج القومى · وعليه فان انتشاره يرجع بدرجة كبيرة الى وظيفيته فى تحقيق متطلبات ما بعد الاستقلال التى تمثلت بصفة عامة فى التنمية الشاملة ، وبصفة خاصة فى تحقيق الوحدة السياسية وبناء الدولة القومية ، الامر الذى اعتبر فى مقدمة المصالح القومية للدول الافريقية المستقلة ·

ولكن تفهم نظام الحزب الواحد فى أفريقيا لا يكون الا فى اطار التعرف على طبيعته المميزة : فهو ليس حزبا بالمفهوم التقليدي للحزب ، بل هو اطار تنظيمى يضم الجماهير العريضة ، ويمثل الحياة السياسية بأكملها وهو فى معظم الحالات قد يحتكر العمل السياسى ويصبح الحزب الاوحد أو الوحيد وفى مجالات اخرى قد لا يحتكرها ولكن يسيطر عليها سيطرة شبه تامة ، وان ترك لغيره امكانية التواجد الا انه لا يترك له حرية أو امكانية تحديه · وهو بصفة عامة يقوم على استمالته للافراد وولائهم السياسى ·

وعليه فان دراسة هذه المادة الاساسية والخاصة بالتعريف بنظام الحزب الواحد قبل التعرف على خصائصه فرضت تقسيما ثلاثيا لهذا الباب على النحو التالى :

الفصل الاول : محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ·

الفصل الثانى : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ·

الفصل الثالث : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى ·

الفصل الاول

محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى افريقيا

هناك عدة محـاولات لتقسـيم انماط نظام الحزب الواحد فى افريقيـا ، ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين كل مجموعة فى كل قسم .

ولعل ابسط هذه المحاولات هى تلك التى تعتمد على التفرقة التاريخية بين نظم نشأت قبل الاستقلال فى شـكل حركة وطنية لمواجهة الاسـتعمار وتطورت بالاستقلال الى حزب واحد ، وبين تلك التى لم تنشأ من حركة وطنية ولم تكن لها جذور تنظيمية فيما قبل الاستقلال ، اى انها نشـأت فى دول افريقية مستقلة بالفعل . ومن امثلة الفئة الاولى من هذه النظم : « الحزب الديمقراطى لغينيا » فى غينيا ، « ومؤتمر حزب الشعب » فى ظل نكروما فى غانا وحزب « الاتحاد السودانى » فى مالى ، وحزب « تانو » ــ « اتحـاد تنجانيقـا الوطنى الافريقى » ــ فى تنزانيـا ، وحزب « كانو » ــ « اتحاد كينيا الوطنى الافريقى » ــ فى كينيا « وحزب مؤتمر مالاوى » « وجبهة التحرير الوطنية » فى الجزائر . اما الفئة الثانية ــ التى لم تنشأ الا بعد الاستقلال ــ فيدخل فى عدادها « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مصر ، « والاتحاد الاشتراكى العربى » فى ليبيا ، « والاتحاد الاشتراكى السودانى » « والحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » فى تشاد ، « والحركة الشعبية للثورة » فى زائير ، « والحزب الاشتراكى الثورى » فى الصومال الذى اعلن انشاؤه فى أول يوليو ١٩٧٦ (١) .

الحزب الجماهيرى والحزب الاوليجاركى :

هذا ومن المحاولات الاخرى لتقسـيم نظم الحزب الواحد تلك التى تقوم على التفرقة بين نظام الحزب الواحد الجمـاهيرى والحزب الواحد الاوليجاركى (٢) على اساس ان الاول يرمى الى الوصول للجماهير الشعبية

---

١ ــ Africa, No. 60, (August, 1976) p. 57.

٢ ــ انظر : Gwendolen M. Carter, (ed.,), Africa One-Party States, Ithaca, New York : Cornell University Press, 1962, pp. 1-10.

وكان التعبير الاكثر شيوعاً من قبل الاشـارة اليـه على انه « حزب ديكتاتورى » لا اوليجاركى » .

فى الدولة وتحريكها دون تفرقة واشراكها فى الحيــاة السـياسـية ، أما الثانى فقاعدته لا تشمل الجماهير العريضة ، بل فئة معينة فى الدول على أساس عنصرى بالدرجة الاولى • ونظام الحزب الجماهيرى هو المفترض وجـوده فى الغالبيـة العظمى للـدول الافريقيـة • اما الحزب الواحـد الاوليجـاركى فيضرب له المثـل بليبيريا : حيث « حزب الهويج الحقيقى "True Whig Party" » — وهو أقدم حزب واحد فى العالم والذى انشىء سـنة ١٨٦٩ وتمتع باحتكار الحيـاة السياسـية دون منافس حقيقى منذ انتخابات سنة ١٨٧٧ — قد انشىء اساسا كأداة فى يد الاقلية الارستقراطية من الامريكو — ليبيريين Americo Liberians المعروفين بالكريول (من الارقاء المحررين بواسـطة الولايات المتحدة الامريكية والذين أعيـد توطينهم فى الجزء الساحلى من ليبيريا) لضمان سيطرتهم السياسية ، على الرغم من ان نسبتهم نحو ٥٪ فقط من مجموع السكان ، وان الحزب قد بدأ يوسع قاعدته لتصبح أكثر جماهيرية لتواجه ديناميكية التغيير ، ولكنه لم يصل الى جماهيرية الاحزاب الاخرى فى أفريقيا ، وذلك على الرغم مما أصبح بها من نزعات أوليجاركية •

الحزب الواحد والحزب الموحد :

وبالاضافة الى ما سبق ذكره من محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد فى افريقيا ، نجد هناك من يفرق بين الحزب الواحد Parti Unique والحزب الموحد Parti Unifié (Unified Party) من حيث ان الاول ينتج عن اندماج الاحزاب الاخرى فيه أو انصهار الاحزاب القائمة جميعها • بما فيهـا الحزب الاقوى المسـيطر ، فى حزب جـديد بحيث تفقد كل منهـا طبيعتها وكيانها وسلطتها وتصبح هذه جميعا الحزب الاوحد • أما الحزب الموحد ، فهو يقوم على تجميع الاحزاب دون ان تفقد كيانها وزعامتها ، وكل ما تشترك فيه هو اتفاقها فى الرأى والسياسة العامة بحيث يحافظ الحزب الموحد على مظهر الوحدة الوطنية • ويعبر عنه بمثابة ائتلاف بين احزاب مع احتفاظ كل منها بزعامته ومبادئه واسسه بجانب الاتفاق على برنامج مشترك فى اطار تنظيمى واحـد • فالحزب الموحد اذن عبـارة عن اتحـاد أحزاب سـياسـية تتجمع فى إطار جديد تقبل برنامجا مشتركا وتهدف لان تتقاسم المسئوليات فى الحكومة والحزب • اى انه عبارة عن اتحاد وطنى قائم على برنامج مشترك مع احتفاظ كل حزب داخل فيه بكيانه ورئاسته • ويراه رواده على انه الحل العملى التجريبى لمشاكل الدول الافريقية : حيث يتغلب على مشاكل

كل من الحزب الواحد ـ الذى يعتبرونه تسلطيا ـ والتعدد الحزبى الذى اثبت فشله فى افريقيا • فهو يتمشى مع طبيعة المجتمعات التعددية المتمثلة فى الدول الافريقية • ففكرة التآلف الممثلة فى الحزب الموحد نظر اليها كافضل حل للمجتمع التعددى غير المتناسق حيث الاطار السياسى الموحد يضمن تحقيق التعاون والتناسق بين المجموعات المختلفة (١) وان كان معارضوه يرون العكس حيث يؤكدون انه يحوى فى طياته العديد من التناقضات التى تحول دون تحقيق التوازن داخله •

ونظم الحزب الواحد مر الكثير منها بمرحلة الحزب الموحد كمرحلة انتقالية الى الحزب الواحد ، والحزب الموحد اعتبره المدافعون عنه فى وقت تطبيقه انه الضمان الوحيد للديمقراطية ، بينما ادانوا تسلطية الحزب الواحد ولعل أكثر من دافع عن الحزب الموحد هو الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور الذى كان من اهم المؤمنين به (٢)

ولكن السنغال نفسها ما لبثت ـ بعد تهديد الاتجاهات المعارضة للوحدة القومية والزعامة فى ظل الحزب الموحد ـ ان تحولت عن الحزب الموحد الى الحزب الواحد بموجب القانون • حيث نص دستورها سنة ١٩٦٢ على منع قيام اى حزب معارض (لحزب الاتحاد التقدمى السنغالى) وعلى انها تتبع نظام الحزب الواحد الذى اعتبر منذ ذلك الوقت وحتى مؤخرا الضمان الوحيد الاساسى للاستقرار والاستمرار والوحدة القومية المنشودة • حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد لتغيير دستورها فى ١٧ مارس ١٩٧٦ بحيث يبيح تعدد الاحزاب وقد تم بالفعل السماح بقيام حزب يمثل اليمين وآخر يمثل اليسار (٣) بجانب حزب الاتحاد التقدمى السنغالى الذى اعتبر انه يمثل

---

١ ـ لمزيد من المعلومات عن الحزب الموحد والنظرة المؤيدة له على غيره انظر :
A. W. Lewis. La Chose Publique en Afrique Occidentale. Paris : SEDEIS, 1960. & Mahiou, op. cit. pp. 71-90.
وعن تأييد الحزب الواحد انظر المرجع السابق ص ٩١ ـ ١٢٠ •

٢ ـ انظر : S. Senghor, Nation et Voie Africaine du Socialisme Paris: Seuil, 1962, p. 117.

٣ ـ سمح الدستور الجديد بتعدد الاحزاب ، ولكن صدر قانون فى أول ابريل ١٩٧٦ يحدد عدد الاحزاب المسموح بقيامها فى السنغال بثلاثة احزاب كما حدد ايضا اتجاهاتها الايديولوجية : بأن يمثل احدها الوسط والآخران اليمين واليسار • وقد اعتبر أن الاتجاه الاول يمثله حزب الاتحاد التقدمى السنغالى ، اما اليمين فيمثله الحزب الديمقراطى الذى سبق قيامه ويمثل اليسار الحزب الافريقى للاستقلال ذو الاتجاه الماركسى والذى كان قد الغى ١٩٦٠ بسبب ايديولوجيته •

ولمزيد من المعلومات انظر د: بطرس بطرس غالى ، « تجربة قيام ثلاثة احزاب فى السنغال » ، الاهرام ٢٧ اغسطس ١٩٧٦ ص ٩ •

الوسيط والذى لم يعد جزئيا أوجد وان كان ما زالت له سيطرته على الحياة السياسية ، الا ان التجربة ما زالت فى المهد فلا يمكن الحكم عليها وعلى مدى نجاحها بموضوعية ولكن يبدو وكان السنغال لم تختر العودة الى الحزب الموحد ولكن للحزب الواحد المسيطر .

هذا ومع ان الاتجاه العام فى افريقيا كان المرور بمرحلة الحزبين او الحزب الموحد كانتقال الى الحزب الواحد لا العكس فان خطوات تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر - وان كان من الصعب الحكم بعد على أبعاد هذا الا انها على ما يبدو تأخذ الاتجاه العكسى وهو التطور من الحزب الواحد الى الحزب الموحد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى كاطار تنظيمى يضم المنابر الثلاثة التى ووفق على قيامها كتنظيمات فرعية داخل التنظيم الاصلى وهى : « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » ويمثل الوسط و « تنظيم الاحرار الاشتراكيين » ، ويمثل اليمين ، و « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » ويمثل اليسار . وقد تكون هذه خطوة فى سبيل تطورها الى احزاب .

النظام التحريكى الثورى ، والنظام التجريبى التعددى

اما التفرقة الرئيسية بين نظم الحزب الواحد فى افريقيا فهى التى تقوم على الاخذ فى الاعتبار بطبيعة هذه النظم ، وخاصة اختلافاتها الايديولوجية والتنظيمية (١) وعلى هذا الاساس يمكن التفرقة بين كل من :

- نظام الحزب الواحد الثورى المركزى (التحريكى) (أى المبنى

---

١ - عن محاولة تقسيمات الاحزاب السياسية فى افريقيا انظر :

James S. Goleman & Carl Rosberg, (eds.,) Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1966, p. 4-6 & 671 & David E. Apter, The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press, 1965, pp. 22-4 & pp. 357-421. See also, David Apter & Carl Rosberg, Jr. "Nationalism &Models of political Change in Africa. "The Political Economy of Contemporary Africa", Symposia Studies series I. National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.

على التعبئة) (١) mobilization, revolutionary — centralizing
و ـ نظام الحزب الواحد التجزيبى التعددى (التوفيقى)
reconciliation, pragmatic ـ pluralistic consociationel

ونظام الحزب الواحد الثورى المركزى التحريكى يرمى الى ادخال تغييرات جذرية فى المجتمع من كافة أوجهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أى هو ذلك الذى يتولى اعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة . كان الحزب يستخدم كسلاح تنظيمى فى المجتمع . وهو يهدف الى الوحدة السياسية الكاملة داخل الدولة . فلا تتقبل الانشقاقات الداخلية القانونية ولا القبلية أو الاقليمية أو النزعات التقليدية بما فيها الزعامة الدينية . وهذا النظام يتميز بدرجة كبيرة من المركزية خاصة فى أعلى مستويات الحزب . ويتميز أيضا بالرغبة فى جعل الحزب بمثابة بوتقة لصهر الاختلافات والتعدد داخل الدولة . أى انه اطار تنظيمى للدولة ككل فى محاولة لخلق تطابق بين الأمة والدولة . فهو ينظر اليه على انه الوسيلة التنظيمية السريعة لخلق الدولة القومية وجذب ولاء الافراد من الجماعات الاولية الى الحزب نفسه ويهدف الى ادخال تغييرات جذرية فى كافة أوجه الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . وفى سبيل الوصول الى تحقيق أهدافه يعمل مثل هذا النظام على تحريك الجماهير بصفة مستمرة وتعبئتها عن طريق كافة اجهزة الدولة وخاصة الاعلام ـ فى اطار السياسة العامة للحزب . هذا النوع يهدف ـ على مستوى العلاقات الافريقية فى اطار الوحدة الافريقية الى الوحدة السياسية ويتفهم الوحدة بمضمونها السياسى على وجه الخصوص . كما تقوم أبعاد ايديولوجيته الخارجية على العداء للاستعمار وعلى محاولة ضم شمل الدول الافريقية لمحاربته كما يتبنى الحملة ضد ما يعرف بالاستعمار الجديد .

---

١ ـ أول من استخدم لفظ نظام تحريكى كان فيليب سليزنيك .

Philip Selznick. The Organizational Weapon: A study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York: The Free Press, 1965.

ثم استعاره الكثيرون من بعده وعلى راسهم دافيد ابتر واستخدموه فى تقسيمهم النظم فى افريقيا ، بدأ ابتر اتجاهه فى تقسيم الاحزاب السابق ذكره فى كتابه

The Political Kingdom in Uganda, Princeton: Princeton University Press, 1961, pp. 22-4.

أما تعبيرى الثورى المركزى والتجزيبى التعددى فقد استخدمه
Coleman & Rosberg, op. cit. pp. 4-6

اما النوع الثانى من نظم الحزب الواحد وهو النظام التجريبى التعددى التوفيقى فهو يجعل من الحزب « اطارا فوقيا » over - structure ، بمعنى انه يفرض نفسه على الاختلافات القائمة ويستمد كيانه من وجودها ومن مجرد التوفيق بين الجماعات والفئات المختلفة • فهو لا يهدف بحكم ايديولوجيته الى احداث تغييرات جذرية فى المجتمع الافريقى ويتقبل الاوضاع كما هى الى حد كبير • والحزب يبنى سلطته السياسية على الاختلافات والتعدد القائم فى المجتمع ولا يهدف الى صهرها بل يقوم على التوفيق بين الاختلافات فى المجتمع • وعليه فهو لا يشن حربا شعواء ـ كما هو متبع فى النوع الاول ـ على الانشقاق فى المجتمع أو القبلية أو الزعامات التقليدية • فكأن هذا النوع الثانى يعتبر نفسه مجرد اطار سياسى فوقى ، بمعنى انه يفرض نفسه فوق الاختلافات الموجودة فى المجتمع والتعددات القائمة ، ولا يهدف الى صهرها بل انه يستمد كيانه من استمرارها • أما على المستوى الافريقى فايديولوجية هذا النظام تقوم على رفض الوحدة السياسية وعلى المناداة بالتعاون الوظيفى بين الدول الافريقية المختلفة فى نظمها السياسية • كما ان هذا النوع من النظم الحزبية فى افريقيا يعمل على ربط الدولة الافريقية المستقلة بالدولة « الام » القديمة أو السابقة ويتجلى هذا بوضوح فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى ، ومن الطبيعى ان يرفض هذا النوع مجرد فكرة الاستعمار الجديد ويرفضها كمفهوم ويرفض الاعتراف بها كحقيقة •

واذا نظرنا من الناحية العددية المحضة نجد ان النوع الثانى وهو الاكثر محافظة بطبيعته هو السائد اكثر فى افريقيا : فى السنغال ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا منذ سنة ١٩٦٨ ، مالاوى الخ • أما النظم الاكثر ثورية وتحررا فهى على العكس تمثل قلة محدودة تتمثل مثلا فى غينيا والجزائر واكبر الامثلة على ذلك كانت تتمثل فى غانا فى ظل نكروما ومؤتمر حزب الشعب ، ومالى فى ظل «الاتحاد السودانى» قبل ان تطيح بهما الانقلابات العسكرية • وهناك دول تقع بين النقيضين حيث تأخذ ببعض سمات كل من الجانبين وعلى رأس هؤلاء تنزانيا •

والواقع ان النوع الاول وهو الثورى المركزى التحريكى اكثر تعرضا للتحديات وعرضة لمحاولات الانقلاب ، وذلك نتيجة لما يرمى اليه من احداث

تغييرات جذرية فى المجتمع بما يجعله فى مواجهة مباشرة مع الجماعات صاحبة المصلحة فى بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أما الثانى ، فهو يتعايش مع الوضع القائم ، وذلك بحكم طبيعته الاكثر محافظة .

وقد وجهت بعض الانتقادات مؤخرا الى هذه التقسيمات على اساس انها نظرية اكثر منها واقعية . فهناك من يرفض فكرة التقسيم اساسا ومدى تفعيتها على اساس أن هذه التقسيمات كثيرا ما تقوم على التنظيم الرسمى واطاره العام كما يصوره المنادون به ولكن تغفل الى حد كبير واقع الحياة السياسية وما يجرى فى الواقع لا ما يجب ان يكون . (١)

ولكن بصفة عامة هذه الانتقادات يجب ان تؤخذ بالتحفظ . فالتقسيم الاخير القائم على طبيعة النظام وايديولوجيته يفيد فى تفهم واقع النظام (٢) وليس مجرد الشكل أو الاطار المعلن . ولكن يجب تفهم الانواع المختلفة فى افريقيا لا بقياسها بغيرها من النظم (٣) فى العالم بل بقياسها وبمقارنتها ببعضها البعض .

فغنى عن البيان ان النظم الثورية فى افريقيا لا تعتبر ثورية بمقياس النظم الثورية فى العالم ولكنها ثورية بالنسبة للنظم المحافظة فى أفريقيا . فالدول الافريقية المستقلة أوجدت لنفسها معايير يجب ان تراعى عند تقييم نظمها . والخطأ الذى يقع فيه المحللون الغربيون والشرقيون على حد سواء هو عدم اخذ ذلك فى الاعتبار .

---

١ - انظر فى هذا الشأن على وجه الخصوص :

Henry Bienen," One Party Systems in Africa," in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.,), Authoritarian Politics in Modern Society - The Dynamics of Established One - Party Systems. New York, London : Basic Books, Inc, 1970, pp. 103-5. See also, K.W.J. Post, Journal of Commonwealth Political Studies, Vol. IV, no. 2, (July, 1966), pp. 131-2.

٢ - فى شأن تأييد قيمة أو فائدة التقسيم المذكور انظر :

Aristide R. Zolberg, Creating Political Order : The Party - States of West Africa, Chicago : Rand Mc Nally & Comp., 1966, pp. 1-8.

٣ - من ذلك مثلا المرجع السابق الذى يوجه النقد لهذه التقسيمات قائلا ان مفاهيمها استقاها المنادون بها من الحزب الشيوعى السوفيتى بينما الاوضاع فى افريقيا مختلفة .

فمما لا شك فيه ان طبيعة النظام السياسى فى ضوء نظام الحزب الواحد فى غينيا يختلف عن مثيله لدى جارتها السنغال • كما ان درجة المحافظة أو الثورية تختلف فى اطار نفس النوع فمثلا السنغال تختلف طبيعة نظامها الحزبى عن كينيا وان كان كلاهما ينتمى للنوع الثانى من نظم الحزب الواحد المذكور من قبل • ولكن الاختلاف فى الدرجة واضح • اذن النسبية يجب ان تكون فى الاعتبار عند محاولة التعرف على طبيعة النظم الافريقية فى محاولة لتقسيمها •

الفصل الثاني

اسباب انتشار نظام الحزب الواحد في افريقيا

يمكن بصفة عامة ارجاع اهم الاسباب التى ادت الى انتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى ليصبح ظاهرة عامة الي ما يأتي :

أ - الاوضاع والنظم التقليدية

ب - اثار الحكم الاستعمارى .

ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال .

أ - الأوضاع والنظم التقليدية :

يعتبر البعض ان نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى برز فى الدول الافريقية بعد الاستقلال امتداد لقيم المجتمع التقليدى ، وهو المجتمع الذى لم يعرف فكرة المعارضة (١) لدرجة ان البعض لا يمكنه التمييز بين مفهومى المعارضة والانفصال (٢) وبالتالى فالقرارات كانت تتخذ بعد مداولات ومناقشات مستمرة - يبدو فيها الثقل المؤثر للكبار - ولكن بمجرد اتخاذها فانها تصبح نافذة وملزمة وواجبة الاحترام بالنسبة للجميع حتى الاقلية التى لا تكون قد ارتضتها اساسا وأى محاولة للخروج عليها تعتبر تهديدا للنظام بأكمله ، وعليه فأصحاب هذا الرأى يؤكدون ان طبيعة وضع الفرد فى ظل نظام الحزب الواحد وانتمائه للجماعة ككل وتقيده بها وعدم خروجه

---

١ - انظر :

Kenneth Kaunda. A Humanist in Africa. London: Longman, 1966 pp. 106-8

ولا يجب ان يفهم من ذلك ان المجتمع التقليدى عرف نظام الحزب الواحد ولكن نعنى أن المجتمع القبلي كان لا حزبيا وبالتالى لم يعرف المعارضة ولا الانقسام ولا الحزبية التى تمثل اساس نظام التعدد الحزبى ، فى شأن هذا انظر :

Ndabaningi Sithole. "The One / Two Party System," in Gideon-Cyrus Mutiso & S.W .Rohio (eds.,), Readings in African Political Thought. London: Heinemann, 1975, p. 459

Immanuel Wallerstein. Africa: The Politics of Independence, Vintage Books, New York : Random House, 1961, pp. 87-9.

على قراراتها لا تختلف عما كان سائدا فى ظل النظام التقليدى (القبلى) والفارق الاساسى هو ان الاطار الاول قومى على مستوى الدولة ككل فى حين ان الاخر محلى وقائم على رابطة الدم ٠

وهناك من الزعماء الافريقيين من يصر على ان طبيعة النظام التقليدى ما زالت سائدة فى المجتمعات الافريقية المعاصرة مما لا يدع مجالا لوجود تعدد حزبى نظرا لغياب الصراع الطبقى والانقسام الواضح ٠ اى ان المجتمعات الافريقية غير محددة الطبقات سواء تقليديا أم حاضرا مما لا يدعو الى وجود تعدد حزبى لتمثيل الطبقات المختلفة بل يدعم وجود حزب واحد ليمثل المجتمع باكمله بشرائحه المختلفة (١) ٠ وهناك من يوافق الزعيم « جوليوس نيريرى » بان كلا من نظام الحزب الواحد الجماهيرى والاشتراكية من اهم اسس النظام التقليدى التى وان كان الحكم الاستعمارى قد قوضها الا أن الدول الافريقية المستقلة عليها أن تقوم باحياء هذا التراث بما يتمشى مع احتياجات العصر ٠

وهذا الرأى الذى يرجع انتشار الحزب الواحد فى افريقيا الى النظم التقليدية وآثارها مع وجاهته الا انه لا يكفى لتوضيح هذه الظاهرة ٠ فالنظم والقيم التقليدية اضعفها بشدة ان لم يكن قد قضى عليها فى كثير من الحالات الحكم الاستعمارى الذى جاء بمفاهيم جديدة وانظمة مخالفة ٠ فالنظام الاستعمارى مثل المرحلة الوسيطة الانتقالية بين النظم التقليدية التى سادت قبل وجوده وبين النظم المستقلة التى سادت بعد رحيله ٠

وعليه فمن الضرورى ان نبحث عن اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى آثار النظم الاستعمارية فى افريقيا ٠

ب - الحكم الاستعمارى وآثاره :

يمكن القول بصفة عامة بأن النظم الاستعمارية مع اختلافها قد تركت آثارا واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال فى افريقيا ، وبالتالى اثرت على انتشار نظام الحزب الواحد بها بطريقة غير مباشرة ٠

---

١ - عن تبريرات نظام الحزب الواحد فى افريقيا ، انظر ٠

Samuel P. Huntington, Social and Institutional. Dynamics of One Party Systems,"in Huntington & Moore, op. cit., pp. 3-17.

فمثلا يرى البعض أن نظام الحزب الواحد فى افريقيا يعتبر وريث النظام الاستعمارى الوحدوى التسلطى (١) والاختلاف الوحيد هو انه نظام قومى وطنى وليس نظاما اجنبيا مفروضا من جانب المستعمر ٠ «فالنظام الاستعمارى عود الشعب على طاعة ادارة مفروضة عليهم لا تنبع منهم بل من الحاكم، وهذه العادة استمرت ، وان كان الاداريون البيض قد حل محلهم اداريون سود وذلك بدون صعوبات كثيرة» (٢) ويرى أصحاب هذا الرأى أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة فى ظل نظام الحكم المباشر هو وراء انتشار نظام الحزب الواحد بصفة خاصة فى بادىء الامر فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى ٠ بالاضافة الى ذلك فان نظام المركزية الادارية والسلطة المسلسلة « الهيراركية » التي كانت فرنسا تتبعها هى بنفسها ما يتبعه نظام الحزب الواحد فى افريقيا الى حد كبير ٠ بل ان التنظيم الداخلى للحزب قد بنى فى معظم الحالات على التقسيمات الادارية فى الدولة ، تلك التقسيمات التى ورثت عن الحكم الاستعمارى وظلت باقية دون تغيير بعد الاستقلال فى الغالب ٠ كما انه فى ظل الاستعمار البريطانى فان وجود حزب قوى تحت رئاسة زعيم مسيطر قوى كان لازما وجواز مرور sine qua non لاعطاء السلطة للوطنيين (٣) ٠ ونفس الامر تطور فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى وان كان لاحقا على سابقه فى المستعمرات البريطانية خاصة فى غرب افريقيا ٠

ومن ناحية اخرى فان وجود الاستعمار فى حد ذاته عمل على تقوية الحركات القومية التى واجهته ، بمعنى ان الاستعمار كعامل موحد أسهم فى تكوين جبهة معارضة له ٠ ولقد عمل الاستعمار على اختلاف انظمته فى بادىء

---

١ ـ انظر Coleman & Rosberg, op. cit., p. 659.

انظر ايضا : Bénot, op-cit., p. 284.

٢ ـ Hubert Deshamps. Les Institutions Politiques de L'Afrique Noire. Paris: Presses Universitaires de France, 1970, pp. 114-5.

٣ ـ لمزيد من المعلومات انظر :

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa, Evanston, Illinois: Northwestern Univ. Press, 1959, p. 41

وللعديد من الامثلة انظر :

Carter, op-cit., p. 284.

الامر عند ظهور الاحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية ، على تشجيع قيام احزاب « صفوة » تعتمد على تأييد الادارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية مما افقد هؤلاء التأييد الشعبى ودعم الحركة القومية التى كانت فى كثير من الدول الافريقية أساس الحزب الواحد الجماهيرى • فالادارة الاستعمارية سواء كانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها عملت على تأييد المنظمات السياسية ذات القاعدة الاقليمية أو القبلية فى مواجهة الحركات الوطنية واعتمدت عليها فى تنفيذ سياستها واستمرار الولاء لها حتى بعد الاستعمار • (١)

كما شجعت بعض السياسات الاستعمارية على تقوية حزب واحد وذلك باتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة فى الانتخابات مما كانت نتيجة خروج حزب واحد مسيطر من الانتخابات •

كذلك نجد ان « النخبة او الصفوة الجديدة » من المثقفين من الافريقيين فى ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تحريكا — اى تعبئة — من الناحية الاجتماعية وبالتالى كانوا اكثرهم شعورا بعدم الاستيعاب والتفرقة والاضطهاد فى ظل النظم الاستعمارية • وجدير بالذكر ان كثيرا من هؤلاء المثقفين السابق الاشارة اليهم ، والذين اصبحوا فيما بعد قادة فى دولهم ، قد وجدوا جاذبية خاصة فى التعاليم الماركسية مما ادى الى تعلمهم لغة الماركسية وبدأوا يتاثرون بنظام الحزب الواحد الذى صوره لينين •

---

١ — المثل الكبير على هذا الكوناكات "Conakat" وقد وضع على راسها تشومبى ومونجو فى الكونغو والتى استخدمت كأداة للانفصال فى كاتنجا • ومن ذلك أيضا مؤتمر شعب الشمال "Northern Peoples Party — NPC" للوقوف فى وجه NCNC فى نيجيريا • وكذلك فى غانا نفس الشىء ثم فى تأييد الاحزاب فى الاشانتى والاقليم الشمالى ضد الـ .C.P.P — حزب نكروما — وفى كينيا ايدت الادارة الاستعمارية الكادو ضد الكانو • وبنفس المثل عملت فى تنجانيقا على تشجيع الموالين لها خاصة من الزعماء المحليين فانشات «حزب تنجانيقا المتحد» "United Tanganyika Party" ليكرس لمصالحها والدفاع عن وجهة نظرها وفى مواجهة الحركة الوطنية التى تمثلت فى التانو وهو الذى ظهر أول الامر فى شكل جمعية اجتماعية وثقافية بين المثقفين من الموظفين والمدرسين فى الاغلب وذلك فى سنة ١٩٢٩ وان كانت بدأت تأخذ اتجاها سياسيا ابتداء من سنة ١٩٣٥ ثم تحولت فيها بعد سنة ١٩٥٣ الى حزب سياسى هو التانو حيث انتخب نيريري لرئاستها •

ولكن من الملاحظ ان هؤلاء الزعماء الافريقيين الذين قادوا الحركات القومية على الرغم من تأثرهم بالنظـام الحزبى اللينينى الا انهم حرصـوا بصفة عامة على تأكيد الصبغة القومية الافريقية في نظمهم الحزبية • حقيقة ان اهم الاحزاب الافريقية فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى ، وهو حزب « التجمع الديمقراطى الافريقي RDA- الذى كانت له فروع فى المناطق المختلفة تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى - ربط نفسه بالحزب الشيوعى الفرنسى بما عرف بالـ "apparentement" وذلك من ١٩٤٦ - ١٩٥٠ (١) الا ان هـذه الرابطـة كانت نفعية الى حـد كبير حتى يكسب الحزب الافريقي قوة فى القارة نتيجة لارتباطه بالحزب القوى انذاك فى فرنسا (٢) ولكن ما لبث ان انفصل عنه عندما وجد ضغطا من الادارة الفرنسية عليه • كما ان مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود فى الاحزاب السياسية الافريقية فى المناطق الاخرى •

أى بمعنى اخر يمكن القول بان التعرف على الافكار الماركسية - اللينينية ساعد الطليعة الجديدة ممن مثلت الزعامة القومية فيما بعد على استخدام التنظيم الحزبى ودور الحزب فى تحريك الجماهير من اجل الوصول الى اهدافهم القومية • ولكن من الجـدير بالتاكيد ايضـا ان اتبـاع الزعمـاء الافريقيين لنظام الحزب الواحد لم ينبع من اطار نظرى والاقتناع بنظرية ما او عقيدة جامدة راسخة ؛ بل من واقع تجريبى وكحقيقة عملية تعمل وظيفيا مع اهداف الاستقلال وتحريك الجماهير •

ومن ناحية اخرى يرى كثير من المهتمين بالشئون الافريقية ان مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الافريقيين الى نبذ النظم السياسية المرتبطة به والالتجاء الى نظم مختلفة عنه ولكن بصفة عامة فان نبذ النظم السياسية

---

١ - انظر : Mahiou, op. cit., p. 293.

٢ - وهى الحزب الديمقراطى لساحل العاج ، الحزب الديمقراطى لغينيا ، الاتحاد السودانى ، الحزب التقدمى النيجيرى ، الحزب التقدمى التشادى ، الكتلة الديمقراطية الجابونية ، اتحاد شعوب الكاميرون ، الحزب الديمقراطى الفولتى ، الحزب الداهومى الواحد (الذى كان يعرف حتى ١٩٦٠ بالاتحـاد الديمقراطى الداهومى) والحزب التقدمى الكونغولى •

وهذه الاحزاب بنت تنظيمها على الحزب الشيوعى الفرنسى • وبنفس المثل تأثر « الاتحاد التقدمى السنغالى » بالاحزاب الاشتراكية الفرنسية التى ارتبط بها •

الغربية لم يتبعه الاخذ بنظم وايديولوجيات مضادة تماما - ماركسية - حتى في اكثر النظم الافريقية ثورية • وهذه الحجة الاخيرة واهية اذ تقيم اسباب انتشار نظام الحزب الواحد على اسس ذاتية بينما في الواقع هناك حقائق موضوعية ملموسة تدفع لاتباع هذا النظام •

ويمكن القول بصفة عامة بان ارجاع اسباب انتشار نظام الحزب الواحد الى الاوضاع الاستعمارية وان كان قد يفسر اسباب انتشار الحزب كحركة وطنية أولاً ، الا انه لا يفسر أسباب انتشار الظاهرة في الكثير من الدول الافريقية بعد الاستقلال وخاصة انه لم يكن له جذور قبل ذلك • وان كانت آثار الاستعمار تبدو واضحة في سياسات ما بعد الاستقلال •

وعليه فمن الواجب هنا ان ننظر الى متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال حتى تكتمل الصورة عن اسباب تواجد وانتشار نظام الحزب الواحد الجماهيري في افريقيا •

ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال :

واهم هذه المتطلبات هو الحاجة الملحة لبناء الامة Nation - building اى تحقيق الوحدة السياسية في اطار دولة قومية • بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية • فالدول الافريقية ورثت هياكل ادارية ضعيفة وهي بحاجة للتنمية الشاملة ، والعبء الذي يقع على الزعامة القومية يتطلب نوعا من الوحدة السياسية وتركيز السلطة •

فالنظم الاستعمارية اقامت اساس الدولة في افريقيا ولكنها لم تقم ببناء اساس الدولة القومية وهي الشاغل الرئيسي للزعماء الافريقيين • فالدولة الافريقية عامة تحتوى على العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية والاقليمية وما الى ذلك ، ولم يكن يجمع بينها سوى الخضوع للحكم الاستعماري • وهذه الجماعات « الاولية » تجتذب الولاء الاسمى للفرد لها بعيدا عن الدولة • ولكن الاستعمار استطاع ان يحافظ على وحدة هشة لهذه الجماعات المتباينة ، وقد تأكدت قرب رحيله ورحيله الفعلي حقيقة الاختلافات والخلافات الموروثة • بل ان هذه الجماعات بدأت تتنافس مع بعضها البعض لدرجة ان بعضها كان يخشى حدوث الاستقلال حتى لا يسيطر البعض الاخر عليه أو على الدولة •ونلاحظ هنا ان الاستعمار قد استطاع ان يجعل من

نفسه - عن طريق القهر خاصة - « عامل تماسك خارجى » ، يحافظ على هذا الاختلاف والتعدد داخل اطار كل مستعمرة أو منطقة تقع تحت سيطرته .

اما الزعماء الافريقيون فقد أصبح شاغلهم هو المحافظة على اطار الوحدة الوطنية وتدعيمه عن طريق الاستمالة وليس القهر وعدم الاستيعاب الذى يؤدى فى اطار التحريك الاجتماعى الى الشعور بالتفرقة ، الامر الذى أدى من قبل الى ظهور الحركة الوطنية لمقاومة القهر وعدم الاستيعاب من جانب المستعمر مما ادى للاستقلال . وبالتالى فوجود نفس العوامل من قهر وعدم استيعاب بعد الاستقلال قد تنمى الشعور بالتفرقة عند البعض مما قد يكون بداية الانشقاق داخل الدولة الافريقية المستقلة والرغبة فى تكوين دولة قومية مستقلة عنها .

لهذا وجدت الدولة الافريقية المستقلة فى نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسى والوحدة السياسة المنشودة فى الدولة بعد الاستقلال (١) فدوره هو تحقيق الادماج السياسى وذلك على مستويين : الادماج على مستوى أفقى بين الاجزاء المختلفة لإقليم الدولة بما يقلل الصراع والاختلافات الثقافية والاقليمية وغيرها ويسهم فى اقامة جماعة اقليمية متجانسة ، والادماج على مستوى رأسى بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة والجماهير ويسهم فى تحريك الاخيرة ومشاركتها فى الحياة السياسية . (٢)

فقد نظر لنظام الحزب الواحد على أنه الوسيلة التنظيمية الاساسية لاستيعاب الشعب كله . ومن هنا عرف باسم نظام الحزب الواحد الجماهيرى مع الاخذ فى الاعتبار العمل على الاستمرار فى جذب الولاء الاسمى للافراد الى الاطار القومى الممثل فى الحزب بعيدا عن الجماعات الاولية داخل الدولة . اى أنه اعتبر بمثابة اطار تنظيمى للوحدة السياسية

---

١ - عن دور الحزب فى تحقيق الادماج السياسى أنظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 8-9; Mahiou, op. cit., pp. 159-208.

انظر ايضا : د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم فى افريقيا ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ - ١١٥ .

٢ - انظر Clement Henry Moore, "Mass Party Regimes in Africa", in H.J. Spiro, (ed.,), Africa : the Primacy of Politics, New York : Random House, 1966, p. 94.

وسيلة أساسية لاستمرار تعبئة الجماهير وراء الزعامة القومية ، تلك التعبئة التى تمثلت قبل الاستقلال فى الحركة الوطنية التى وجهت ضد الاستعمار وبهدف الاستقلال على اساس ان الاستقلال ليس نهاية ولكنه بداية لتحقيق التنمية الشاملة والوحدة السياسية ، الامر الذى يحتم استمرار تحريك الجماهير حول هذا الهدف فى اطار تنظيمى قومى .

وعليه فقد اعتبر ان الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة الى بناء الامة والتنمية حيث انه يضمن اطارا تنظيميا موحدا . أما التعدد الحزبى فقد اعتبره الزعماء الافريقيون عامل تقسيم بطبيعته ، فهو يفترض الاختلاف لا التوفيق ، بينما المرحلة الراهنة من حياة الدول الافريقية تتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . والتنافس يقضى على الطاقات الافريقية فى الدول الافريقية التى تعانى أصلا من ندرة المثقفين .

من ناحية أخرى فان ضعف البناء الاجتماعى فى أفريقيا لا يمكن من اقامة نظام تعدد حزبى ناجح ، بل يؤدى الى التعدد القائم على الجزئية متمثلة فى القبلية او الطائفية او غيرها . فوجود العصبيات وجذبها لولاء الافراد الاسمى يؤدى الى قيام أحزاب شخصية تهدف لتحقيق مصالح جزئية على حساب اعتبارات الوحدة السياسية المنشودة .

هذا بالاضافة الى ان وجود التعدد الحزبى فى عالم تتصارعه الاختلافات الايديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الاجنبى وما يعرف بالاستعمار الجديد فى محاولة للتأثير ان لم يكن السيطرة على الاحزاب المتنافسة (١) ليضمن بوصولها للحكم تحقيق أهداف هذه الدول الاجنبية . (٢) والامثلة على ذلك عديدة ، أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الاجنبى ، ونفس الشىء بعدها فى نيجيريا ومحاولات الاقليم الشرقى للاستقلال تحت اسم بيافرا ، الامر الذى هدد

---

١ — Ndabaningi Sithole. "The One/Two Party System," in Mutiso & Rohio, op. cit., p. 459.

٢ — راجع د. حورية توفيق مجاهد : «سياسة توازن القوى» مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ص ١٣١ — ١٦٨ . حيث يوضح عمل ما يعرف « بتوازن الاستمالة » فى الدول النامية .

كيـان هاتين الدولتين تماما وادى الى حروب اهلية • ونفس الامر ولكن بدرجة لا تصل الى الحالتين السابقتين ، كينيا التى اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحى على امكانية تطبيق النظام الحزبى على النمط الغربى التنافسى ، ولكنها فشلت فى ذلك ، وما لبثت ان اتبعت نظام الحزب الواحد هى الاخرى • وعليه فان الزعماء الافريقيين كثيرا ما يرددون الحـالات التى سـارت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل •

فالتعدد الحزبى نظر اليه على أنه رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها •

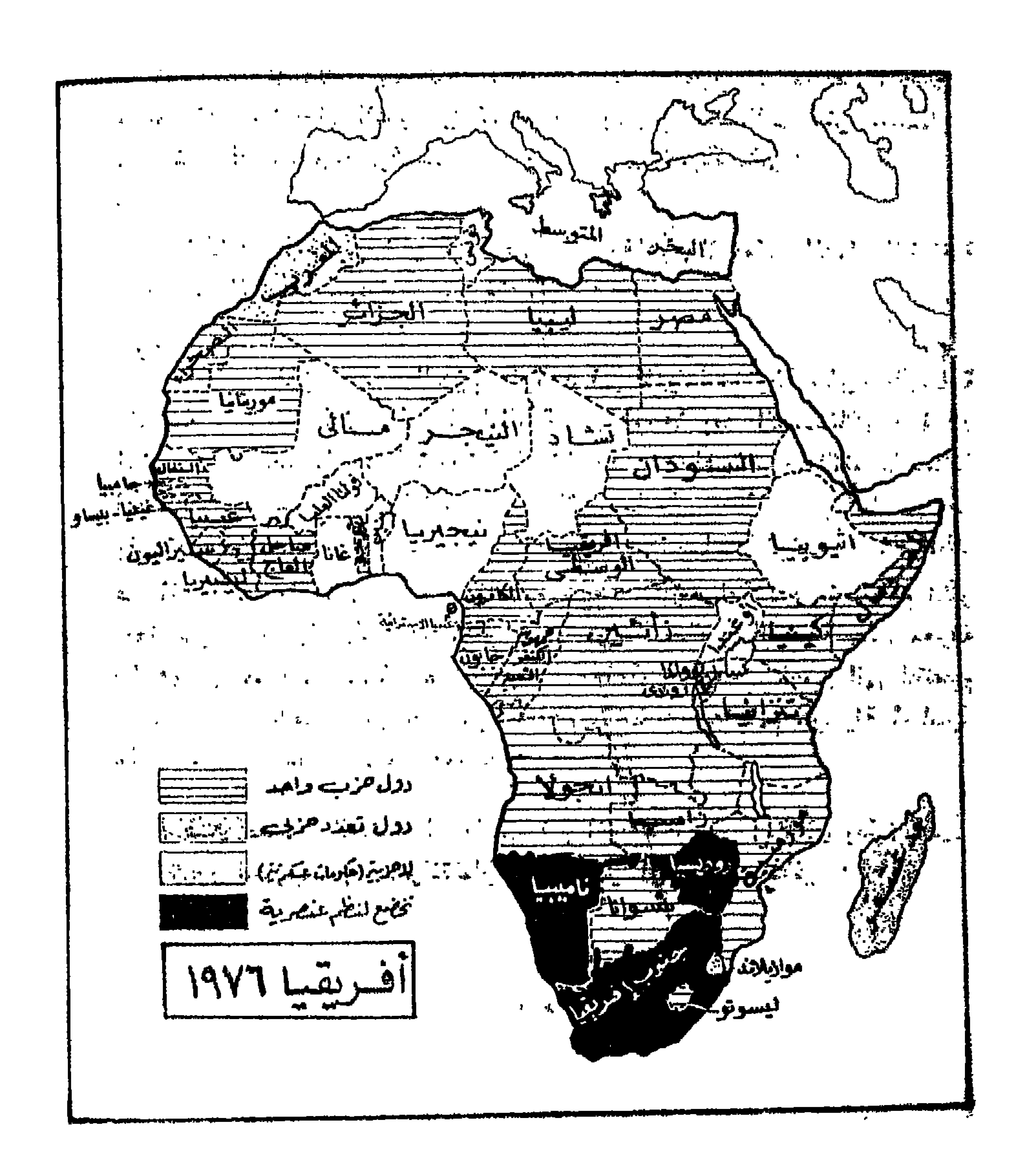
واخيرا فان ظاهرة الحزب الواحد فى افريقيا مرتبطة بظهور الزعامة القومية والنظرة التى رأتهـا الطليعة عن دورها بعد الاسـتقلال • فقد اعتبرت أن عليهـا مهمة تاريخية للاخذ بيد الجماهير نحو التنميـة بكافة ابعـادها السـياسية والاقتصـادية والاجتمـاعية كما اخذت بيدها من قبل وقادتها للتخلص من الحكم الاسـتعمارى والتسـلط الاجنبى • فالزعماء فى افريقيـا يعتبرون ان على كاهلهم « عبء الزعـامة » باعتبارهم اكثر العناصر وعيا وتحركا فهم اكثر قدرة من الجماهير الشعبية على معرفة ما هو فى صالحها ــ اى صالح تلك الجماهير • وهم ينظرون الى التنظيم السياسى ــ الحزب الواحد الجماهيرى ــ تحت زعامتهم كوسيلة اساسية وأداة لتحقيق تلك المهام القومية •

فمن تحليل الوضع السياسى فى افريقيا بعد الاستقلال يمكن القول بأن ظهور الحزب الواحد وانتشاره كان حتميا أو لم يمكن تلافيه • (١)

* * *

١ ــ لمزيد من المعلومات انظر :

Selassie, op. cit., pp. 166-7.


البحر المتوسط
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالى
النيجر
تشاد
السودان
جامبيا
غينيا بيساو
سيراليون
ليبيريا
غانا
نيجيريا
اثيوبيا
كينيا
انجولا
ناميبيا
روديسيا
بتسوانا
جنوب افريقيا
سوازيلاند
ليسوتو
دول حزب واحد
دول تعدد حزبية
لاحزبية (حكومات عسكرية)
تخضع لنظم عنصرية
أفريقيا ١٩٧٦

الفصل الثالث

طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى

ان نظم الحزب الواحد فى افريقيا وان اختلفت من دولة لاخرى الا انها تتفق فى انها احزاب جماهيرية على الاقل من حيث المبدأ .

وعلى هذا فهى ليست احزابا بالمعنى التقليدى المعروف ، حيث يفترض فى الحزب انه يمثل الجزء وليس الكل (١) . وان وجود حزب يعنى وجود تعدد حزبى (٢) كل منها يمثل مصالح جزء ومشاركة جزء من الشعب . وعليه فان تسمية نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى أفريقيا تنطوى على عدم الدقة خاصة وأن اقتران كلمة جماهيرية بكلمة الحزب يعد تناقضا .

فهو ليس حزبا بالمعنى الدقيق للحزب الذى يعنى « جماعة سياسية تهدف الى الوصول الى الحكم وتمثل مصالح الجزء لا الكل » (٣) . حيث

---

١ ـ انظر Neumann, op. cit., pp. 395-400.

ومن المراجع العربية العامة التى تناولت الاحزاب السياسية انظر : د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ص ٦٠٨ ـ ٦٣٤ .

٢ ـ Clement H. Moore. "The Single Party as Source of Legitimacy" in Huntington & Moore, op. cit., p. 48.

٣ ـ هناك عدة تعريفات للحزب : فوفقا لتعريف جبريل الموند وجيمس كولمان فى مؤلفهما فان الحزب هو : « جماعة من المتنافسين يتصارعون مع الجماعات الاخرى من اجل الحصول على السلطة » ومن أشهر التعريفات تعريف ادموند بيرك ، وهو ان الحزب عبارة عن « اتحاد بين مجموعة من الافراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادىء محددة متفقين عليها جميعا » .

ووفقا « لجورج بيرد » فان الحزب « هو كل تجمع لاشخاص يعتنقون نفس النظرية السياسية ويحاولون وضعها موضع الاعتبار والتقدير عن طريق التحالف مع اكبر عدد ممكن من المواطنين ثم التوصل الى السلطة أو على الاقل التأثير على قراراتها » . فالتعريفات التقليدية للحزب تدور حول أن « الحزب هو اتحاد مجموعة من الاشخاص ضد مجموعة أخرى متعارضة فى المصلحة وفى الرأى » .

أو أن « الحزب هو التنظيم السياسى الذى يقوم أعضاؤه بعمل مشترك من أجل وصول شخص معين أو جماعة معينة للسلطة ، أو الحفاظ عليها ومن أجل نصرة عقيدة أو ايديولوجية معينة » .

انه يوسع قاعدته لتمثل الجماهير العريضة وعليه فهو ليس حزبا بمعنى انه ليس ممثلا للجزء . وحتى الحزب الشيوعى بالمفهوم اللينينى يعد حزبا بالمعنى التقليدى حيث يدعى تمثيل مصالح البروليتاريا (١) .

وقد يرى البعض أن اقران تسمية حزب بصفة الجماهيرية ليس علميا ولا دقيقا . وهو كذلك إذا قيس بالمعايير المعروفة التقليدية ولكن الدول النامية والمهتمين بدراستها موضوعيا اصبحوا يضعون لها معايير مستقاة من واقعها . ولعل تبرير الدفاع عن علمية هذه التسمية هو انه يطلق عليه نظام الحزب الجماهيرى "Mass Party System" وليس الحزب الجماهيرى فهو نظام شامل يمس أوجه الحياة المختلفة وله اثار على كافة الجماعات السياسية . فهو يحوى النظام السياسى كله . اما تبرير صفة الحزب فسببها الاساسى موضوعيا هو ان الهيكل التنظيمى لنظام الحزب الواحد الجماهيرى يأخذ نفس تنظيم الحزب الواحد الشيوعى ، حقيقة أن المضمون يختلف ولكن الاطار التنظيمى واحد تقريبا .

من ناحية ثالثة فان نظام الحزب الجماهيرى من الناحية الواقعية كما سيرد تحليله يقوم على جوهر داخلى بمثابة حزب طليعى من الاجهزة العاملة ولكن اطاره الخارجى جماهيرى . اذن هو حزب داخل قاعدة جماهيرية عريضة ، أو حزب داخلى قاعدته جماهيرية عريضة .

ولكن بصفة عامة نقول انه حزب جماهيرى لانه يفتح باب العضوية فيه لكافة طوائف الشعب بدون تمييز كما انه يدعى تمثيله مصالح الجماهير الشعبية .

= ويقول « جان شارلو » ان « الحزب السياسى فى مفهومه الحديث هو تنظيم سياسى له خصائص متميزة : اولها ، الاستمرارية سواء فى بنائه الهيكلى او حركته السياسية وثانيها ، الانتشار الاقليمى لاجهزته فى انحاء الدولة ، وثالثها ، هو المحاولة الدائمة للتوصل الى السلطة فى الدولة استنادا الى الجماهير الانتخابية أو الى الجموع الشعبية » .

ومن المراجع الحديثة نسبيا والمفيدة عن الاحزاب السياسية انظر :

Jean Charlot. Les Partis Politiques Paris : Armand Colin, 1971.

وعن تعريف الحزب السياسى انظر ص ٤٦ — ٥٢ حيث استعرض العديد من التعريفات .

١ — ينص الدستور فى الاتحاد السوفيتى على أن الحزب هو « طليعة الشعب العامل فى صراعه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » .

الحزب الجماهيرى والحزب الشيوعى :

والحزب الجماهيرى فى افريقيا يتميز ويختلف من حيث طبيعته عن الاحزاب بالمعنى المعروف فى الغرب وفى الدول الشيوعية على حد سواء ٠

فكما سبق ان ذكرنا هو لا يمثل الجزء كما هو الحال فى الاحزاب بصفة عامة بما فيها الاحزاب الشيوعية ـ بل ان قاعدته تتسع لتشمل الكل وتقاس جماهيريته عن طريق تمثيل الشرائح ، فنجده حزب الجميع : من فلاحين وعمال ومثقفين وما الى ذلك من فئات الشعب المختلفة ٠

اذن اذا كان الحزب فى الغرب عبارة عن أداة فى يد الجزء فهو فى أفريقيا أساس تنظيمى يضم الكل ٠ والواقع فان هذا هو الهدف منه ؛

كذلك يختلف عن الحزب الغربى فى أن هذا الاخير ليس الا اداة للفوز فى الانتخابات ، وبالتالى الوصول الى الحكم ، فى حين أن نظام الحزب الواحد فى افريقيا ليس وسيلة أو اداة لذلك لانه اساسا يقوم بالحكم ولا يوجد منافس له فى ذلك ولان نتيجة الانتخابات تكون فى العادة معروفة سلفا فى افريقيا ، ولان الانتخابات ليست الا مظهرا لاعطاء المشروعية ولتحريك الجماهير ٠ حتى ان دولة مثل غانا فى ظل نكروما الغتها على اسس انها مكلفة ولا داعى لها ؛

فيمكن القول اذن أن نظام الحزب الواحد فى افريقيا وسيلة تنظيمية للاستمرار فى الحكم عن طريق تعبئة الجماهير حول سياسته وايديولوجيته

٠ وهى يمثل السياسة الافريقية بصفة عامة ٠ تلك السياسة التى توصف بانها سياسة حزبية اشارة الى دور الحزب الجوهرى المتفوق على ما عداه فى الدولة من مؤسسات واجهزة ٠ ولا يقتصر دوره على مد الحكومة بالزعامة وما الى ذلك كما هو الحال فى الحزب بمفهومه التقليدى فى الغرب ٠

من ناحية أخرى فان نظام الحزب الواحد فى افريقيا يختلف عن الحزب بالمفهوم الشرقى أى الحزب الشيوعى ٠ فهو يختلف عنه من حيث طبيعته فى انه ليس ارهابيا أو بوليسيا كما هو معروف عن الحزب الشيوعى فقد تكون هناك بالفعل بعض وسائل القمع ولكن ليس بالطريقة الارهابية - الشيوعية (ومثالها معسكرات العمل الشاقة التى يمكث بها الفرد سنوات

طويلة) بل ان التصــفية البدنية فى أفريقيـا وان كانت تسـتخدم فى بعض الاحيان الا انها نادرة الحدوث بصـفة عامة • فنظـام الحزب الواحد فى أفريقيا مبنى على الاسـتمالة أسـاسا وذلك من اجل تقبل سياسات الحزب والسير على خطاه • فالنظام السياسى فى افريقيا حتى فى أكثر الدول ثورية لا يقترب فى مركزية هيكله ولا فى نظامه من مثليه فى الحـزب الشـيوعى السوفيتى الذى يشـبه اقرب ما يكون نظام الجيش فى تسلسله وقانونية اوامره والطاعة فيه •

والواقع ان هناك بعض الدول تستخدم اصطلاح « تحالف قوى الشعب » للتعبير عن مضمون الجماهيرية والبعض الاخر يستخدم لفظ الجبهة الشعبية وذلك فى محاولة لابعاد صفة الحزب الواحد التى تربط فى الاذهان بالحزب الشيوعى • ولكن آن الاوان للدول الافريقية وللمتخصصين فى دراساتها أن يعملوا على استخدام المفاهيم دون حرج مع تمييزها بما يتمشى مع واقع الانظمة الافريقية التى تخالف ما عداها من انظمة غربية كانت ام شرقية • فقد ادخلت النظم السياسية الافريقية بأهم دعائمها ـ أعنى نظام الحزب الواحد ـ ابعادا جديدة مستحدثة فى دراسة الحكومات المقارنة قضت على النظرة التقليدية الضيقة السابق الاشارة اليها •

وهناك كثير من الاصطلاحات المستخدمة فى نظام الحزب الواحد فى أفريقيا مستمدة من لغة الحزب الشيوعى مثل ـ المكتب السياسى ، اللجنة التنفيذيـة ، المركزيـة الديمقراطية ، النقد الذاتى ، التنـاقض الداخلى وغيرها • (١) ولكن حتى هذه الاصـطلاحات يجب ان تفهـم بمضـمونها الافريقى حيث اصبح من المتفق عليه بين دارسـى الحكومات المقـارنة تعدد ابعاد المفهوم الواحد بحيث يتضمن فى الواقع تعددا فى المفاهيم ، أى فى التعاريف • هذه المفاهيم واللغة السياسية المسـتخدمة فى الدول الافريقية يجب تفهمها فى ضوء البيئة الافريقية • حتى الثورية والتقدمية وغيرها من الاتجاهات الايديولوجية يجب ايضا تفهمها فى ضوء المفهوم الافريقى لها •

« فالعالمية » بصفة عامة لا تصلح للحكم على واقع الاشياء فى افريقيا ولعل المفيد فى هذا المجال الرجوع الى اراء « بارون دى مونتسـكيو » فى نسبية الحكومات والانظمة وفقا لنسبية القوانين والاوضاع والظروف ، تلك

1. Zolberg, op. cit., p. 88.

الآراء التى بلورها فى مؤلفه « روح القوانين » فى القرن الثامن عشر الذى يعد اسهاما خالدا فى مجال الحكومات المقارنة :

ولكن أيا كان الامر فهو نظام حزب واحد . ونلاحظ أن صفة الجماهيرية اكثر تحقيقا من الناحية الواقعية فى النظم الثورية المركزية عنها فى النظم المحافظة التعددية : ومع كل فان مشاركة الجماهير فى الحزب سواء الثورى منها أو الاكثر محافظة تعتبر مرتفعة كثيرا اذا قيست بالاحزاب الاخرى بمفهومها التقليدى بما فيها الحزب الشيوعى (١) فالمعدل فى افريقيا هو اشتراك من ٣٠ الى ٥٠٪ من البالغين . (٢) .

صحيح ان هناك بعض الحالات الاستثنائية يعتبر فيها جميع المواطنين تلقائيا أعضاء فى الحزب من ذلك خاصة زائير ، حيث كل زائيرى يصبح عضوا فى «الحركة الشعبية للثورة» وذلك بمجرد مولده (٣) ، وغينيا حيث كل غينى من سن ٧ سنوات فما فوق يعتبر تلقائيا عضوا فى « الحزب الديمقراطى لغينيا » ولكن بصفة عامة فان العضوية فى ظل نظام الحزب الواحد فى افريقيا مفتوحة للجميع ولا تخضع للانتقاء الدقيق كما هو الحال فى الحزب الشيوعى . ومع أن طلبات العضوية تعتبر متطلبا سابقا للانضمام للحزب فى افريقيا الا انها نوع من الشكليات أو الرسميات حيث لا يتبع فى شأنها التدقيق فى الاختيار ولا يتطلب الحال توصية من أعضاء منضمين كما هو الحال فى الاحزاب الشيوعية (٤) . كما ان الفرد يصبح عضوا كامل العضوية بمجرد انضمامه

---

١ — الحزب الشيوعى السوفيتى بلغت العضوية فيه ٨٪ فقط من مجموع المواطنين البالغين فى الاتحاد السوفيتى .

انظر : John N. Hazard, The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968. p. 28.

ولمزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعى السوفيتى انظر ص ١١ — ٣٢ .

٢ — فى نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد اعضاء الحزب فى غانا ٢½ مليون (أى مجموع السكان البالغين) بالاضافة الى ½ مليون فى منظمات الشباب بينما فى تنزانيا فان اخر تقدير للاعضاء هو ٣ مليون عضو فى الحزب .

٣ — انظر Africa South of the Sahara, 1975, p. 977.

٤ — طلب الانضمام للحزب الشيوعى السوفيتى يشترط أن يصحبه توصية من ٣ اشخاص يكونون اعضاء فى الحزب لفترة لا تقل عن خمس سنوات والتوصية او الضمان تؤخذ بجدية حيث يتعرض هؤلاء الضامنون — الموصون بعضوية مقدم للعضوية — للعقوبة وفقدان العضوية فى حالة اذا لم تكن توصيتهم أو ضمانهم فى محلها . وبعد فحص الطلب والتدقيق فيه يتخذ المؤتمر فى المستوى الاعلى مباشرة قراره بقبول الانضمام ولكن رغم ذلك لا يعتبر المتقدم عضوا الا مراقبا لمدة فترة

=

للحزب فى افريقيا ولا يبقى فترة تحت التجربة • وعدد الاعضاء المنضمين مرتفع كثيرا فى افريقيا بالنسبة لغيرها من الانظمة • حقيقة أن تلك الأعداد يجب اخذها بتحفظ حيث عادة ما تكون البيانات المعطاة مبالغ فيها تاكيدا لقوة الحزب ولتحرك الجماهير حوله ومن ناحية أخرى فان شراء بطاقات العضوية كثيرا ما يكون اجباريا خاصة فى الريف وبين الموظفين العموميين حيث تستقطع الاشتراكات اجباريا عند المنبع (١) • ولكن ومع ذلك فان المشاركة الجماهيرية سواء بالانضمام أو الاشتراك الفعلى فى سياسات الحزب تعتبر ظاهرة جديرة بالدراسة فى افريقيا • فلا يوجد خارج نظام الحزب الواحد فى معظم الدول الافريقية الا بعض الحالات المحدودة : تضم بصفة خاصة من يصرون على مقاطعة الانضمام — وهم قلة اذ انهم الخاسرون حيث عادة ما تسد امامهم ما يتاح لغيرهم من اعضاء الحزب من فرص — هذا بالاضافة الى المبعدين عن الحياة السياسية بقرار من القيادة السياسية

الحزب الجماهيرى وحزب الصفوة :

ونحن بصدد تحديد طبيعة نظام الحزب الواحد فى افريقيا واوجه تمييزه عن غيره فيجدر بنا تحليل الفارق الجوهرى بينه وبين ما يعرف بحزب الصفوة أو النخبة أو السادة أو الكادر • "Patron, Cadre, Elite, Party"

---

* اختيار دقيق — تبليغ فى المتوسط عاما — عليه أن يثبت فيها صلاحيته وكفاءته من حيث الالتزام والطاعة والنظام بعدها تتخذ كافة الاجراءات والخطوات السابق اتخاذها لاعتباره مرشحا حتى يصبح عضوا • أما اذا ثبتت عدم صلاحيته فيسقط من قائمة المرشحين للعضوية •

** وطلب الانضمام يشترط فيه الحصول على اصوات ثلثى اعضاء اللجنة الاولية • ومع كل ذلك فان العضو الجديد يطرد اذا ثبتت عدم صلاحيته بعد الانضمام انظر : Hazard, op. cit., pp. 20-1

١ — لمزيد من المعلومات عن التفرقة انظر :

Ruth Schacter, "Single Party Systems in West Africa," in American Political Science Review, LV, No. 2 (June, 1961), pp. 294-307, and Thomas Hodgkin, African Political Parties, Harmondsworth : Penguin Books, 1961. esp. pp. 68-75.

ولكن كليهما استفاد واشاد بمجهودات موريس ديفرجيه فى هذا التقسيم وان كان هذا الاخير قد طبقه فى الاول على الاحزاب الغربية • : انظر :

Maurice Duverger, Political Parties. Part I. New York : John Wiley & Sons, 1954. esp. pp. 63-71

انظر ايضا الطبعة الجديدة من هذا المرجع ، الفصل الثانى خاصة ص ٦٢ — ٧١ والذى قام بنشره فى لندن : Methuen & Co. Ltd., 1967,

انظر ايضا : — Moore, "Mass Party Regimes ..." op. cit., pp. 85-115.

ويرى « موريس ديفرجيه » ان هذه التفرقة جوهرية لانها تنبع من الاختلافات في هياكل هذه المؤسسات ٠

ولقد ظهر حزب الصفوة أو حزب السادة في افريقيا ولقي تأييد النظم الاستعمارية ٠ وكان في بادىء الامر أقوى من الحزب الجماهيري بفضل تأييد الادارة الاستعمارية مع الاختلافات الجوهرية بين الاسس التي تقوم عليها ٠

ولكن الامر انتهى بانهياره على يد الحزب الجماهيري في كل دولة ٠ وحزب الصفوة هذا ليس جماهيريا ، ولكن قد يكون قوميا أو على مستوى الدولة باكملها : اى ان نطاقه الجغرافي ليس محدودا باقليم معين في الدولة

وهذا النوع من الاحزاب انتشر تحت تأييد الحكم الاستعماري ، وهو يمثل أولئك الذين يملكون أو "the haves" ولهم تقليديا مكانة في المجتمع وليس الذين لا يملكون "The have nots" وهو باعتباره حزبا جماهيريا ، فهو يعتمد على المؤيدين لا على الاعضاء أو المشاركة المباشرة فالعضوية ضعيفة ٠ أما الاحزاب الجماهيرية فقد اتت زعامتها مما عرف بالطليعة أو النخبة الجديدة "new elite" من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والعليا من الدنيا أى بصفة عامة ممن لا يمتلكون تقليديا الجاه أو المال ٠

ويتشابه حزب الصفوة مع الحزب الغربي في أنه اداة للوصول الى الحكم ٠ وهو لا يعتمد على الجماهير ولكن على الزعامات التقليدية من ناحية ، والحكم الاستعماري من ناحية أخرى ، حيث تلتقي المصالح المشتركة في المحافظة على الوضع القائم في ظل الحكم الاستعماري ٠ اذن فهو ليس بحزب المثقفين من النخبة الجديدة ولكنه حزب الزعامات التقليدية التي وجدت نصيرا لها في الحكم الاستعماري الذي لم يكن لديه استعداد لتقبل واستيعاب الطبقات الدنيا والزعامات الجماهيرية النابعة منها ٠ (١) ومن ثم شعرت

= انظر بصفة خاصة من ص ٨٦ ــ ٩١ ٠

ومن التحليل المفيد للتفرقة بين النظامين ، انظر :

W. E. Abraham. The Mind of Africa. London : Weidenfeld & Nicolson, 1967, pp. 173-186.

١ ــ حقيقة ان احزاب الصفوة أو الكادر في افريقيا بصفة عامة ضمت البعض من المثقفين بالمفهوم الغربي والذي تلقى العديد منهم الدرجات الدراسية العليا ــ من ذلك مثلا دكتور دنكواه في غانا وزعامته لحزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » وهو مثل لحزب الكادر ــ ولكن هؤلاء بصفة عامة من ناحية جاءوا اساسا ممن يمتلكون ومن ناحية اخرى ارتبطوا في ولائهم بالزعماء التقليديين وبالحكم الاستعماري لا « بالصفوة الجديدة » ٠

هذه الفئات الاخيرة بالتفرقة مما ادى الى ظهور الحركة الوطنية بقيدتها فى محاولة للتخلص من الاستعمار واتباعه من الزعماء التقليديين الذين مثلوا الصفوة القديمة ٠

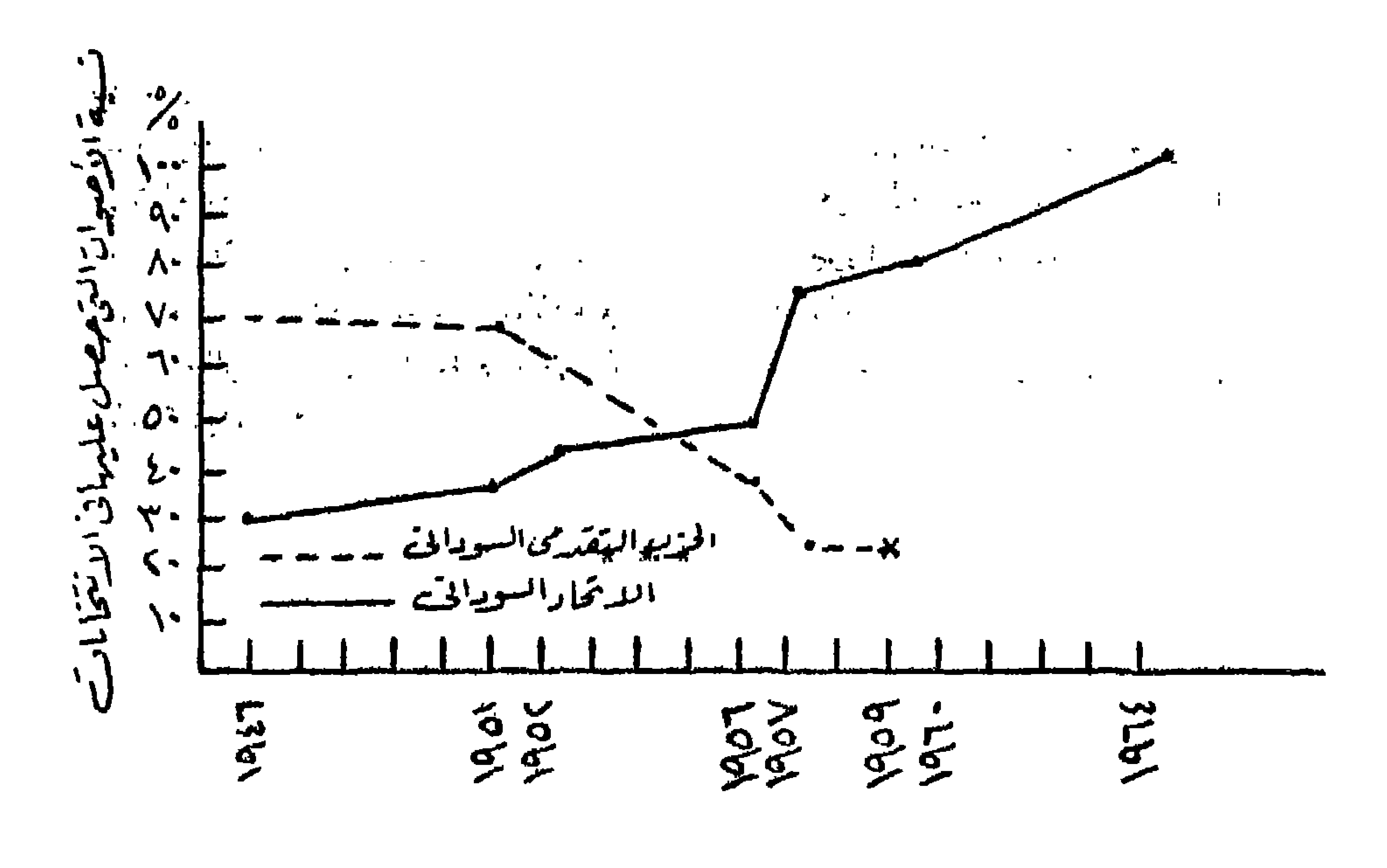
اذن بينما يعتمد الحزب لجماهيرى بصفة اساسية على الشريحة الكبيرة من جماهير الشعب ويسعى الى تنظيمها والوصول اليها بهدف تحريكها خلف سياسته وتخليصها من سيطرة الزعامات التقليدية التى مثلت حائلا بينها وبين الحزب ، فان حزب الصفوة أو النخبة يعتمد على الصفوة من الزعماء التقليديين : وهو يستمد قوته وكيانه منهم ومن تأييدهم له وهؤلاء بدورهم يمارسون نفوذهم على الافراد الموالين لهم باعتبارهم السادة على المستوى المحلى ٠ اى ان الجماهير فى هذه الحالة يظل ينظر اليها على انها تمثل مجرد ناخبين سلبيين يحصل على اصواتها من خلال تأثير الزعامات التقليدية والصفوة أو السادة دعامات الحزب ٠ فحزب السادة أو الصفوة يعتبر بمثابة « اتحاد كونفدرالى » للعشائر السياسية ويعتمد فى وجوده على تأييدها المادى والمعنوى (١) ٠

وعليه فمن الطبيعى ان يختلف الحزب الجماهيرى عن حزب الصفوة أو النخبة أو الكادر من حيث الهيكل التنظيمى ٠ فالاول فى سعيه لتحريك الجماهير سعى لبناء هيكله التنظيمى بحيث يصل الى الجماهير على مستوى الدولة كما سعى الى انشاء المنظمات الجماهيرية وتنظيمها وعلى رأسها منظمات الشباب والنساء والتحالف مع النقابات العمالية أما الاخير فهو لم يهتم بالتنظيم الذى يسعى للوصول الى الجماهير : وعليه فهيكلة التنظيمى حل محل حزب الصفوة بالتدريج حتى قضى عليه فى النهاية فى أغلب الحالات حتى ان البعض ينظر لحزب الصفوة على انه مرحلة فى التطور الحزبى فى أفريقيا ٠

---

١ ـ Mahiou, op. cit., p. 20.

والشكل التالى كمثل يوضح كيف تطور الوضع من تفوق حزب الصفوة على الحزب الجماهيرى فى بدء الامر ثم انعكس الوضع الى ان قضى الاخير على الاول . والمثال مستقى من السودان الفرنسى سابقا ومالى حاليا ، والعلاقة بين « الاتحاد السودانى ، ـ الذى يمثل الحزب الجماهيرى هناك الذى قاد الحركة الوطنية و « الحزب التقدمى السودانى » الذى كان مثالا لحزب الصفوة (١)



١ ـ Horeya Tawfik Megahed, Mali in Transition: a Study in Continuity & Innovation in Nation-building. Indiana - University Ph. D. dissertation (unpublished), 1965, p. 94.

من أمثلة حزب الصفوة أيضا :
Union Nigerienne des Independants et Sypathisants de Niger. & Northern People's Congress of Nigeria,

وكذلك فى السنغال وان اختلف قليلا فى طبيعته :
"Parti de Solidarité Sénégalaise"

وفى ختام تحليل طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا تجدر ملاحظة أن هناك استحالة فى ان يكون الحزب شاملا جامعا كحزب جماهيري وفي نفس الوقت أن يكون اداة فعالة للحكم ٠

والكثير من الدول تنبهت الى ان حزبها الواحد اصبح غير متناسق الى حد كبير وظهرت فى اطاره التناقضات الداخلية ٠ وقد حاولت دول مثل تنزانيا وغينيا تلافى هذه التناقضات عن طريق اعادة النظر فى شأن « جماهيرية » الحزب والتركيز على الناحية العددية وذلك بالاتجاه نحو التركيز على نوعية الاعضاء ٠ ولا يعنى هذا قصره على شرائح اجتماعية معينة بقدر ما يعنى قصره على من يؤمن بأهدافه ٠ أى التركيز على ضرورة الالتزام بمبادىء التنظيم والولاء له ممن يرغبون فى الانضمام وقد كان هذا وراء حملات تطهير الاحزاب من الانتهازيين ممن برزوا من الجماهير واتخذوا من الحزب وسيلة لتحقيق اهدافهم ومكاسبهم الشخصية ومن بعض العناصر غير الموالية لمبادىء التنظيم وان كانت استطاعت بتغلغلها فيه أن تسعى جاهدة لهدمه ٠

الباب الثاني

خصائص نظام الحزب الواحد
فى أفريقيا

على الرغم من الاختلافات بين الدول الافريقية فى تطبيقها لنظام الحزب الواحد الا ان هناك قاسما مشتركا من خصائص عامة تميز هذا النظام .

وأهم هذه الخصائص تتعلق بهيكله التنظيمى أو تنظيمه الداخلى حيث انه بنى تحقيقا لكونه حزبا جماهيريا ، وبالتالى فقد وسع قاعدته لتضم الجماهير العريضة على أساس جغرافى ووظيفى فى الدولة . وهو وان تشابه من حيث الشكل مع الحزب الشيوعى ـ حيث اخذ عنه الاطار التنظيمى وكثيرا من المفاهيم المستخدمة ـ الا ان المضمون ظل أفريقيا .

ومن الخصائص الهامة التى طورتها الدول الافريقية ظهور الزعامة الكاريزمية التى اعتبرت المكمل المنطقى لنظام الحزب الجماهيرى والتى تلعب دورا هاما فى جذب الجماهير لها ومن ثم للتنظيم . فالزعيم القومى هو رمز حى للوحدة القومية فى دول افريقية تهتم تقليديا بالرموز . والزعامة الكاريزمية لها اهميتها كما ان لها أوجه قصورها ، ومع هذا فان الدول الافريقية عامة لم تستطع ان تتغلب على جاذبيتها .

ونظام الحزب الواحد عمل على ان يكون تطابقا بين الحزب ـ الامة ـ والدولة فى سعيه لبناء الدولة القومية . ومن ثم فهناك فى الكثير من الحالات تلازما وتداخلا بين الشخصيات والادوار فى الحزب والحكومة . كما ان المجالس التشريعية اصبحت بمثابة أجهزة تابعة للحزب ، وهى اما تضم فقط اعضاء منتمين للحزب ، أو تضم اغلبية عظمى بيدها الكلمة النهائية وتصل الى ٨٠٪ من مجموع الاعضاء ـ كما هى الحال فى الحزب الواحد المسيطر

وفى سعيه لتدعيم سلطته فى الدولة فان الجهود تبذل للقضاء على المعارضة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية . حتى يضمن الحزب فى النهاية التحكم فى الحياة السياسية ان لم يكن احتكارها تماما . الامر الذى يثير مسألة الديمقراطية فى اطار ذلك النظام . ولكن الدولة الافريقية تتفهم الديمقراطية بمفهومها الافريقى ولا ترى انها تتطلب بالضرورة تعددا فى الاحزاب بل ترى ان من الممكن ، بل من المفروض تحقق الديمقراطية فى اطار نظام الحزب الواحد عن طريق المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية .

وعليه فان هذا الباب المتعلق بخصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا ينقسم الى فصول خمسة تتناول :

الفصل الاول : الهيكل التنظيمى للحزب الواحد .

الفصل الثانى : الزعامة فى نظام الحزب الواحد .

الفصل الثالث : الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة .

الفصل الرابع : الحزب والمنظمات الجماهيرية .

الفصل الخامس : الحزب والمعارضة .

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي للحزب الواحد

يتميز نظام الحزب الواحد فى افريقيا بالتنظيم الهرمى و « المركزية الديمقراطية (١) التى من أهم دعاماتها السلطة المسلسلة « الهيراركية (٢) وهو فى هذا المجال قد تأثر الى حد كبير بتنظيم الاحزاب الشيوعية ومن هنا يخلط البعض بينه وبين الحزب الشيوعى (٣) ولكن فى الواقع أن هناك أوجها كثيرة للاختلاف بينهما حتى من الناحية التنظيمية • فالهيكل بالفعل متشابه الى حد كبير ولكن المضمون يختلف ويحرص الزعماء الافريقيون على تأكيد هذا الاختلاف • فنظام الحزب الواحد فى افريقيا باعتباره نظام حزب جماهيرى فقد نظم على هذا الأساس (٤) • اى بحيث تتسع قاعدته لتمس الجماهير فى مجموعها • وهذا هو جوهر الاختلاف التنظيمى •

وأهم ما يميز التنظيم الهرمى هو وجود عدة مستويات تنظيمية للحزب

---

١ ـ لمزيد من المعلومات عن التنظيم الحزبى فى افريقيا راجع :

Mahiou, op. cit., ch. VIII esp. pp. 238-245 & Zolberg, Creating Political Order , op cit., pp. 93-106, See also, Lavroff, op. cit., pp. 61-70 & Hodgkin, op. cit., pp. 82-124.

وعن التنظيم الداخلي للحزب عامة أنظر :

Maurice Duverger. Political Parties (Trans by Barbara & Robert North). London : Methuen & Co. Ltd., 1967, op. cit., pp. 4-60.

٢ ـ Pyramidal Structure - Democratic Centralism - Hierarchy of Authority.

٣ ـ Mahiou, op. cit., p. 291

٤ ـ Wallerstein, op. cit., pp. 95-8

تتراوح فى العادة من ٣ الى ٥ مستويات (١) يكثر عدد وحداتها الاساسية فى المستوى القاعدى ويقل عدد الوحدات فى المستويات التالية تدريجيا حتى ينحصر الحزب فى قمته فى المستوى التنفيذى فى فئة من الاشخاص على رأسها الزعيم القومى رئيس الحزب ورئيس الدولة ٠

والتنظيم الهرمى للحزب مبنى على التنظيم الادارى للدولة بمستوياته المختلفة فكل وحدة من الوحدات الادارية يوجد بها وحدة للحزب ، وتجمع هذه الوحدات الادارية فى مستوى اعلى يقابله تجمع لوحدات الحزب لمستوى اعلى وهكذا حتى تلتقى قمة الحزب بقمة التنظيم الادارى للدوله ممثلة فى كلتا الحالتين فى شخص واحد هو الزعيم القومى فى العادة ٠ اى ان التنظيم الهرمى للحزب يوازى التنظيم الادارى للدولة ومبنى عليه جغرافيا (اداريا) ٠

واهم خصائص التنظيم الداخلى للحزب الواحد فى افريقيا ـ والتى تميزه بوضوح عن الحزب الشيوعى ـ هو ان الاول قد وسع قاعدته لتبنى على التنظيم الادارى للدولة ٠ فكأن قاعدة التنظيم الهرمى فى افريقيا مبنية على القرية التى ظلت دائمـا وكما كانت تقليديـا النواة الرئيسـية للتنظيم السياسى ٠ فالاحزاب الافريقية قد تختلف فى درجة تنظيمها ومدى تقدميتها وغير ذلك الا أنها جميعا تتفق فى ان قاعدتها المحلية فى القرية أو الحى (٢)

١ ـ هنـاك بعض الدول يتخذ التنظيم فيها ثلاثة مسـتويات فقط أى المستوى القاعدى ومسـتوى وسـيط واحد واخيرا مسـتوى القمة أى المستوى القومى ٠ فالاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية الليبية يقوم التنظيم العام له على (أ) مؤتمر لجنة الاتحاد الاشـتراكى العربى فى الوحدة الاسـاسـية (ب) مؤتمر لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة (جـ) المؤتمر الوطنى العام ومجلس قيادة الثورة بالجمهورية (مادة ٥ من النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ـ ١١ يونيو سنة ١٩٧١) بينمـا « تانو » فى تنزانيا يقوم هيكله التنظيمى على ٥ مسـتويات هى : الخليـة ، الشعبية ، الناحية ، الاقليم والمستوى القومى ٠ راجع :

Sylvian Urfer," La TANU et le Parti Unique en Tanzanie", in Le Mois en Afrique, Revue Française d'Etudes Politiques Africaines, No. 65. (Mai, 1971), p. 83-4.

٢ ـ Bénot, op. cit., p. 302.

وليست الخلية كما هو المعروف فى نظام الحزب الشيوعى (١) حقيقة ان بعض النظم فى افريقيا عملت على تدعيم وتقوية التنظيم « الجغرافى » للحزب بوحدات وظيفية _ او فى محل العمل _ تنتشر كلجان اساسية فى المؤسسات الاقتصادية والهيئات والتنظيمات الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ولكن هذه تعتبر مكملة للجانه الاساسية المبينة على التقسيمات الادارية بصفة عامة . فالحزب فى افريقيا بصفته حزبا جماهيريا قد عمل على نشر وحداته المختلفة فى الدولة حتى تصل الى الجماهير العريضة بصفة عامة فى محاولة لتنظيمها فالحزب فى افريقيا يعرف بأنه حزب الفرع "branch party" حيث تنتشر فروعه فى كافة انحاء الدولة على كافة مستوياتها .

المستوى القاعدى :

ونظرة الى المستويات المتعددة تبين لنا ان المستوى القاعدى يتمثل فى الوحدات الاساسية المنتشرة فى الوحدات الصغيرة فى المدن والقرى والبادية على حد سواء وهذه الوحدات تلعب دورا رئيسيا كنقطة الالتقاء بين الجماهير والحزب فعن طريقها تحرك الجماهير حول سياسة الحزب وتجذب _ ومن ثم تجلب الزعامات الجديدة والدماء الجديدة للحزب .

ويختلف عدد تلك الوحدات من دولة لاخرى (٢) فهى تبلغ مثلا

---

١ _ التفرقة الاساسية بين الخلية والفرع هى ان الاولى اساسها وظيفى اى فى اطار موقع عمل معين كمؤسسة او منظمة او غيرها بينما الثانى اساسه جغرافى ومحلى اقليميا . من ناحية اخرى فان الفرع من ناحية عدد اعضائه اكثر كثيرا من الخلية :

لمزيد من المعلومات عن هذه التفرقة انظر :

Duverger, op. cit., pp. 23-36.

Mahiou, op. cit., pp. 293-4

٢ _ عن الاعداد انظر :

Africa South of the Sahara, 1975, op. cit.

راجع ايضا :

١٠٢٥٠ لجنة فى الاتحاد الديمقراطى لغينيا (١) وفى الاتحاد السودانى فى مالى يبلغ عددها ٩٧٠٠ لجنة وفى الحزب الديمقراطى لساحل العاج ٤٠٠٠ لجنة وفى الاتحاد التقدمى السنغالى وصلت الى حوالى ٣٠٠٠ لجنة (٢) • ولكن اختلاف العدد لا يهم ، فالمهم هو انها ترتكز على الوحدات الادارية فى اصغر ـ أو أدنى ـ مستوياتها • بحيث ان كل وحدة ادارية جزئية تتضمن وحدة سياسية •

ويتولى العمل الفعلى فى الوحدات الاساسية لجان منتخبة من الشعب من الناخبين مباشرة وتعرف باللجان الاساسية ويختلف عدد اعضاء كل من هذه اللجان من دولة الى أخرى (٣) • فمثلا بينما يبلغ عدد أعضاء اللجنة فى غينيا عشرة ، فى السنغال يمكن ان يتولاها شخص بمفرده ، بينما فى مالى كما هو الحال فى بعض الدول الاخرى نجدها قد بنيت على نسق المكتب السياسى القومى أو اللجنة التنفيذية العليا للحزب ـ أى نسق أعلى الاجهزة التنفيذية فيه (٤) •

واللجان الاساسية القاعدية تختلف نوعية شاغليها وفقا للدولة والايديولوجية المطبقة ولكنها بصفة عامة فى الدول المحافظة تكون من سلالة واحدة أى ethnic • بينما فى الدول الثورية فتتكون من العديد من السلالات أى crossethnic • وعليه فان بعض اللجان وخاصة فى

---

١ ـ اختلفت اراء زعماء الحزب انفسهم فى شأن عدد الوحدات الاساسية • ففى كتاب الرئيس احمد سيكوتورى : الثورة والوحدة الشعبية ، المنشور فى كوناكرى سنة ١٩٦٤م ذكر فى ص ٨٠ ان عددها ٧٦٠٠ لجنة بينما ذكر مرة أخرى فى جريدة الحرية فى ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ان عددها ١٠٢٥٠ لجنة • ويبدو أن عددها فى زيادة وكان قد ذكر من قبل فى سنة ١٩٦١ ان عدد تلك اللجان الاساسية فى غينيا يبلغ ٤٠٠٠ وحدة •

ولمزيد من المعلومات عن الحزب فى غينيا انظر :

Victor Du Bois. The Independence Movement in Guinea : A study in African Nationalism, unpub. . Ph. D. dissertation, Princeton Univ., 1962, p. 321. See also, Victor du Bois, "Guinea" in J. Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 186-215. L. Gray Cowan, "Guinea" in Carter, op. cit., pp. 149-236. & Charles B. La Republique de Guinée, Paris : 1972.

٢ ـ François Zuccarelli. L'Union Progressite Sénégalaise (UPS). Le Mois en Afrique, No. 65, Mai, 1971, pp. 30-39.

٣ ـ راجع : Mahiou, op. cit., p. 294.

٤ ـ انظر : Megahed, op. cit., p. 141.

المناطق الريفية يسيطر عليها اسرة او اسرتين من الاسر ذات المكانة ، فالعضوية فى مثل هذه اللجان وكذلك رئاستها ـ شأنهما فى ذلك شبأن العمدية ـ من احتكار تلك الاسر وبالتالى لم يتغير الوضع عما كان عليه الحال تقليديا ٠

المستويات الوسيطة :

وفيما بين المستوى القاعدى المذكور ومستوى القيادة القومية هناك المستويات الوسيطة التى تعمل كحلقة وصل بين القاعدة والقمة ٠ وعدد تلك المستويات يختلف من تنظيم الى اخرى وفقا لما سبق ذكره كما تختلف أيضا تسمياتها ٠ ولعل القاء نظرة على الاشكال التوضيحية التالية لبعض التنظيمات الداخلية لنظم حزب واحد فى افريقيا يعطى صورة اكثر وضوحا ٠ ولكن الجدير بالذكر هو ان بعض الدول الافريقية لم تنشىء مستوى للحزب على مستوى المحافظة أو الاقليم خوفا من الاقليمية حيث من المعروف انه فى حالة دولة تتنازعها القبلية والانقسامات اللغوية والدينية وغيرها ـ وهو حال الدول الافريقية بصفة عامة حيث لم تصل الى مصاف الدول التقدمية ـ فان اعطاء اقليم ما داخلها وحدة تنظيم سياسى خاصة به قد تشجعه على الانشقاق (١) ٠

المستوى القومى :

تختلف الدول الافريقية فى عدد اعضاء اعلى اجهزة الحزب التنفيذية بها كما تختلف فى تسمياتها ، الا ان معظمها قد تمسكت بالمكتب السياسى (٢) للحزب كأعلى جهاز تنفيذى له ٠ ويتباين عدد الاعضاء ولكنها

---

١ ـ عبر عن هذا بوضوح الرئيس سيكوتورى فى :
Afrique Nouvelle, (Nov. 20, 1964). See also Zolberg, Creating Political Order op. cit., p. 103.

٢ ـ Political bureau, Polit-bureau, Polit-buro, Bureau Politique

على الرغم من ان ذكر « المكتب السياسى » يذهب بالتفكير مباشرة للمكتب السياسى Polit-buro السوفيتى ، ولكن يلاحظ فى الواقع ان الكلمة اصلها اساسا فرنسى والـ Bureau Politique فى التقليد الفرنسى للاحزاب اليسارية هو الموازى للسلطة التنفيذية القومية فى الـ National executive الانجلوسكسونى

جميعها متفقة فى محدوديته فى حفنة من الاشخاص يتراوحون فى العادة بين عشرة اشخاص وخمسة وعشرين شخصا .

ففى جمهورية زائير يكوّن المكتب السياسى للحركة الشعبية للثورة من ١٥ عضوا وبالمثل فان المكتب السياسى القومى « لحزب الشعب الموريتانى » فى موريتانيا يتكون من نفس العدد (١) .

أما الاطار التنفيذى الموسع فيتمثل فى المجلس الوطنى الذى يعتبر بمثابة مؤتمر قومى مصغر يتشكل من أعضاء المكتب السياسى ، وأعضاء البرلمان والوزراء ومن مندوب عن كل قسم بالاضافة الى ممثلين من حركتى الشباب والنســاء .

كما يقترب من هذا العدد حــزب « تجمع الشــعب التوجولى » ــ فى توجو ــ حيث يتكون مكتبه السياسى من ١٦ عضوا بالاضافة الى لجنة مركزية

أما فى تونس فان حزب الدستور الاشتراكى يتكون مكتبه السياسى من ١٤ عضوا ، هذا بالاضافة الى لجنة مركزية من ٥٦ عضوا .

وفى جبابون فان الحــزب الديمقراطى الجــابونى بهــا يتكون مكتبه السياسى من ٢٠ عضوا ولجنة مركزية من ٧٣ عضوا .

أما المكتب السياسى للحزب الديمقراطى لساحل العاج فيتكون من ٢٥ عضوا ولكن الاطار التنفيذى الاوسع يتمثل فى لجنة موجهة من ٨٥ عضوا . وبالمثل فيما يتعلق بعدد اعضاء المكتب السياسى فى السودان حيث الاتحاد الاشتراكى السودانى له مكتب سياسى يتكون من ٢٥ عضوا بالاضافة الى لجنة مركزية من ١٨٠ عضوا ولكن المكتب السياسى للحزب فى تشاد يتكون من ٣٦ عضوا .

أما فى السنغال فيزيد عدد الاعضاء ليصل الى ٦٠ عضوا من بينهم ٢٥ يكونون سكرتارية تقوم بالعمل الفعلى .

وهنــاك من الدول من قلل الى درجة كبيرة من عدد اعضــاء المكتب السـياسى : « فحزب العمــل الكونغولى » فى جمهورية الكونغو الشــعبية (برازافيل) يتكوّن مكتبه السياسى من خمسة اعضاء فقط مع وجود لجنة

١ ــ لمزيد من المعلومات عن الحزب فى موريتانيا انظر :
الشــيخ محمد فال بن البنانى ، الجمهورية الاســلامية الموريتانيــة ، مكــة المكرمة : شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر بجدة ، شعبان ١٣٩١هـ .

مركزية من ٤٠ عضوا تضم الاعضاء الخمسة المذكورين بالاضافة الى معظم الوزراء وقائد والجيش ٠

أما فى غينيا فان المكتب السياسى للحزب الديمقراطى لغينيا يتكون من ٧ أعضاء هذا بالاضافة الى لجنة مركزية تتكون من ٢٥ عضوا منتخبين من المؤتمر القومى لمدة خمس سنوات (١)

واخيرا فان « الحزب الاشتراكى الثورى » فى الصومال يتكون مكتبه السياسى من ٥ اعضاء بالاضافة الى مجلس أعلى يتكون من ٧٣ عضوا (٢) ٠

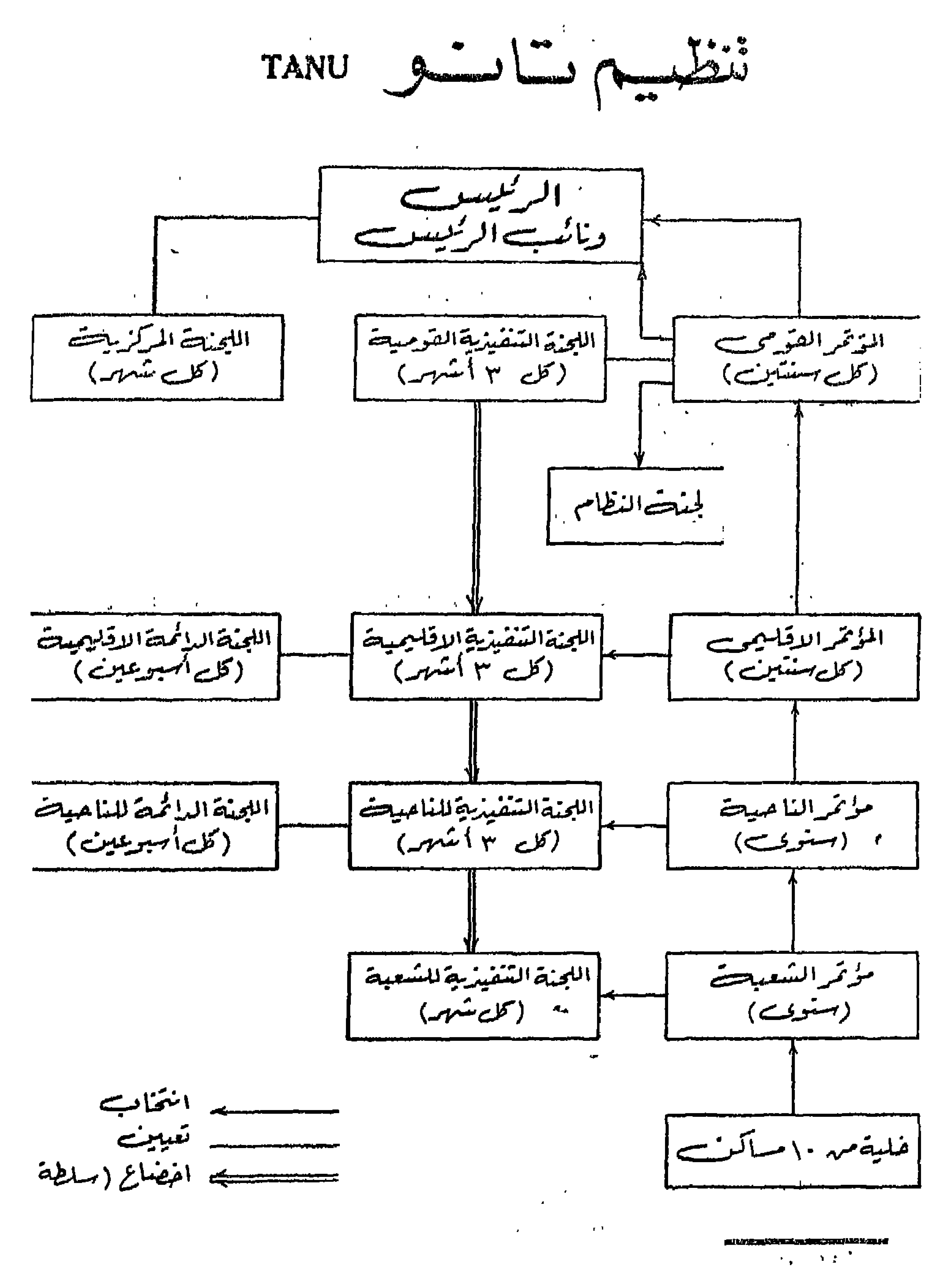
هذا وقد روعى فى تشكيل اعلى الاجهزة التنفيذية للحزب على المستوى القومى عدة امور من اهمها : ان يتضمن الشخصيات ذات الثقل السياسى فى الدولة وعلى رأسها بالطبع الزعيم القومى واهم سواعده فى الحزب والحكومة ومن ناحية اخرى ، ان يتحقق التوازن بين الاتجاهات المختلفة بحيث يضمن تمثيل الجماعات والفئات الاساسية فى الدولة ٠ وقد حرصت كثير من الدول على ضمان تمثيل المنظمات الجماهيرية المختلفة خاصة النقابات العمالية ، وذلك وفقا لما سيرد تحليله ٠

---

١ - انظر "Guinée : Congrès du Parti Democratique (24-26 avril, 1972) Afrique Contemporaine, No. 61, (mai — juin, 1972) pp. 24-5. See also, Charles, op. cit., p. 26.

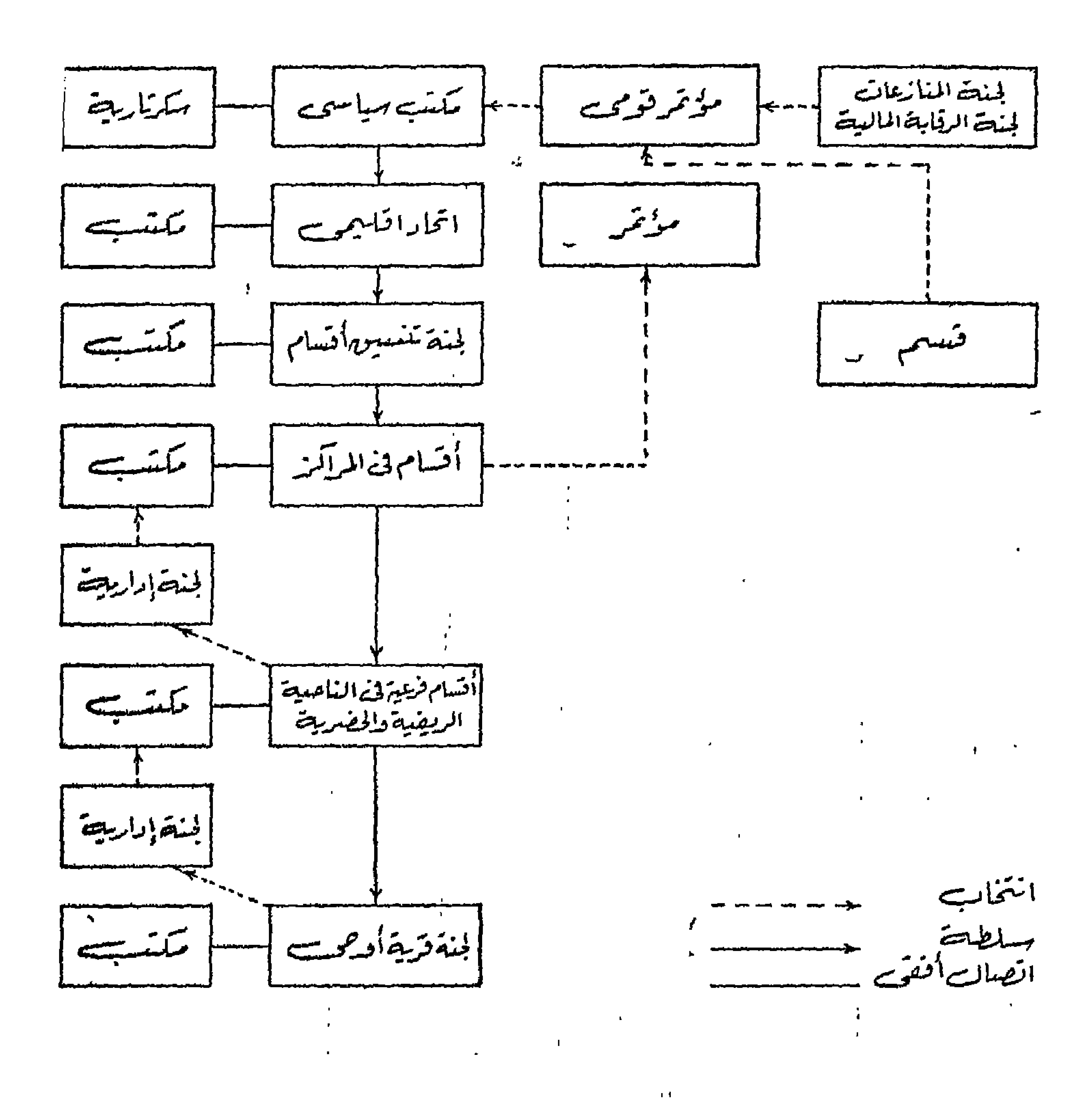
٢ - Africa, No. 60, August, 1976), p. 57.

تنظيم تانو TANU



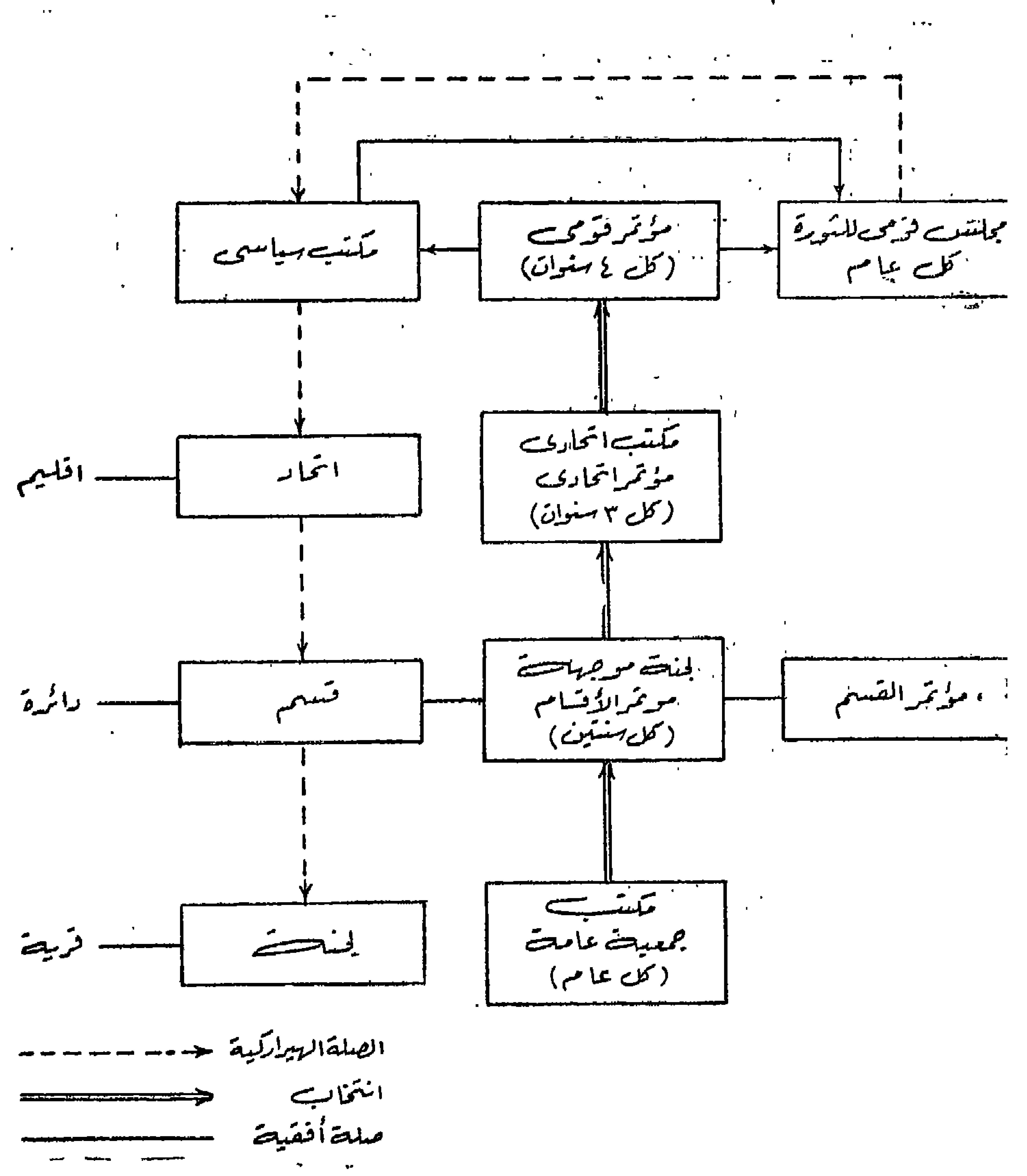
المصدر : Urfer, op cit., p. 84.

الهيكل التنظيمي الداخلي للاتحاد التقدمي السنغالي (UPS)



المصدر : Lavroff, op. cit., p. 66.

تنظيم الحزب الديمقراطي لغينيا "P.D.G."



المصدر : Mahiou, op. cit., 297.

وهناك من يطلق على اعلى اجهزة الحزب اسم اللجنة التنفيذية العليا ومن ذلك مصر ـ حيث اللجنة التنفيذية تتكون من ٩ أعضاء وخارجها اللجنة المركزية التى تتكون من ٢٣٠ عضوا والتى تختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بين اعضائها ٠ أما فى تنزانيا فاللجنة التنفيذية القوميـة التى تعتبر أعلى الاجهزة التنفيذية تتكون من ٨٠ عضوا ٠

وقد يتساءل البعض عن الكيفية التى تتكون بها مستويات الحزب : أى كيف يتم تكوين لجـان الحزب فى المسـتويات المختلفة : هل تأتى عن طريق الانتخابات أم التعيين ؟ وأين تقع السلطة العليا من الناحية النظرية والعملية ؟

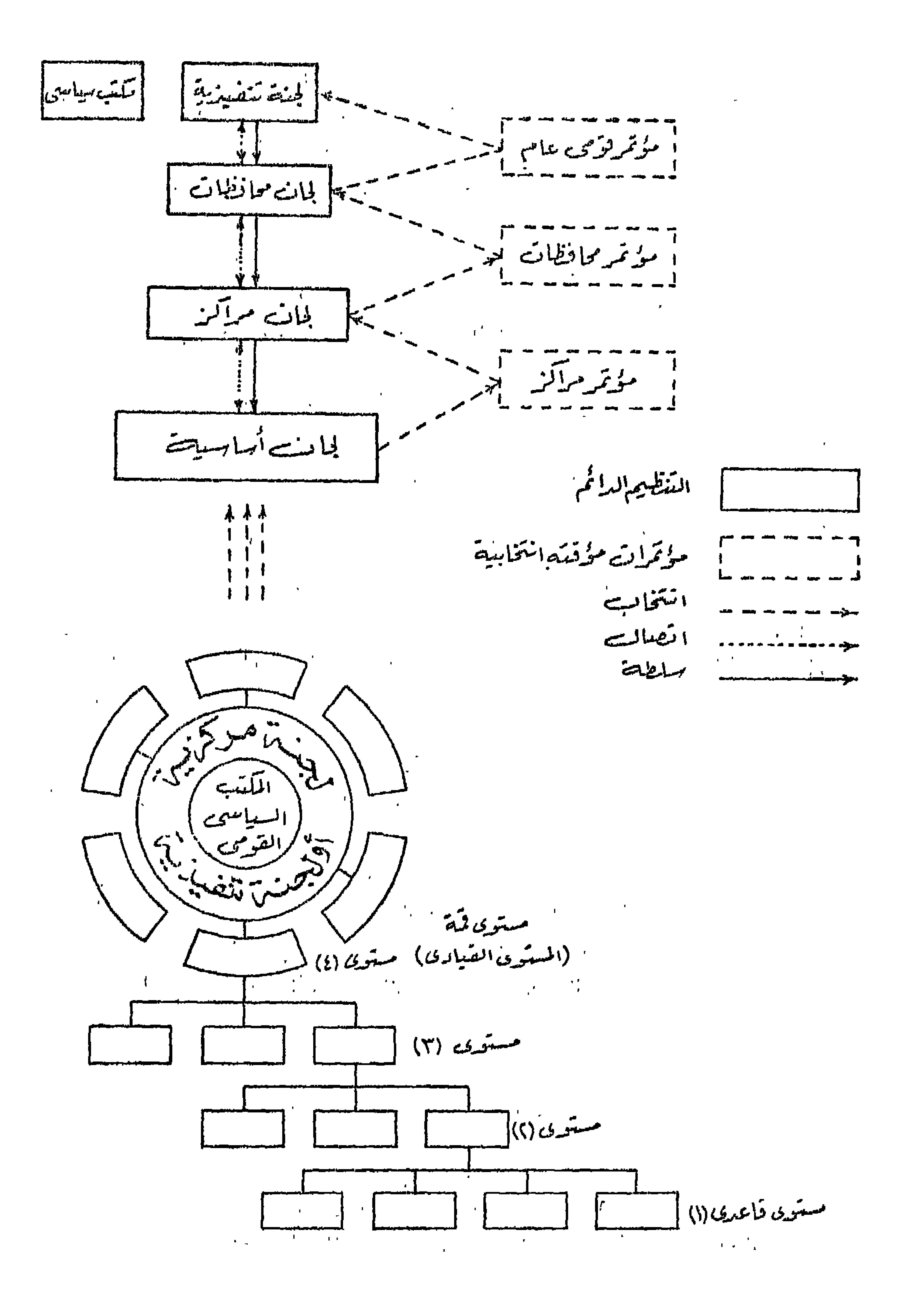
فى الواقع فان المستويات الدائمة المذكورة للحزب والتى شبهت بالتنظيم الهرمى يوازيها هرم آخر مؤقت يتمثل فى المؤتمرات المختلفة التى على قمتها المؤتمر القومى العـام ٠ فلجان المسـتوى القـاعدى الدائمة يتم انتخـاب اعضائها مباشرة من الجماهير العريضة اعضاء التنظيم ٠ وهذه اللجان تمثل فى مؤتمرات المراكز لانتخـاب لجان المراكز ٠ وهذه الاخيرة بدورهـا تمثل فى مؤتمرات المحافظات لانتخاب اعضاء لجان المحافظات وهذه تمثل مع شرائح اخرى فى المؤتمر القومى العام للحزب الذى يتولى انتخاب أعلى جهاز تنفيذى ويتمثل فى المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية (انظر الشكل التالى) ٠

ومن الناحية النظرية القانونية فان المؤتمر القومى يعتبر أعلى أجهزة الحزب ومستقر صنع القرارات ورسـم السـياسة العامة التى يسير عليها التنظيم السياسى والدولة فيما بين اجتماعات المؤتمر ـ الذى يجتمع دوريا فى أجتماعات عادية فى فترات تتراوح بين عامين واربعة أعوام (١) ٠ ولكن من الناحية الواقعية فان السلطة العليا فى يد المكتب السياسى وهو أعلى جهاز تنفيذى فى الحزب ويساعده فى ذلك انعقاده الدائم ونوعية العضوية فيه وقلة العدد ٠ ومن الناحية الاكثر واقعية فان السلطة الحقيقية والكلمة

---

١ ـ فمثـلا المؤتمر فى السـنغال وتنزانيا يجتمع كل عامين ، ومالى وتوجو كل ٣ سنوات وغينيا كل ٤ سـنوات أما فى سـاحل العاج فعلى الرغم من أنه من الناحية القانونية المؤتمر من المفروض أن يجتمع سـنوياً الا أنه واقعيا نادرا ما يجتمع فمثـلا اول مرة يجتمع فيها بعد الاستقلال كانت فى سبتمبر سـنة ١٩٦٥ ٠

أما فى الكاميرون فان المؤتمر القومى للاتحاد الوطنى للكاميرون يجتمع مرة كل ٥ سنوات ٠



مكتب سياسى
لجنة تنفيذية
مؤتمر قومى عام
لجان محافظات
مؤتمر محافظات
لجان مراكز
مؤتمر مراكز
لجان أساسية
التنظيم الدائم
مؤتمرات مؤقتة انتخابية
انتخاب
اتصال
سلطة
لجنة مركزية
المكتب السياسى القومى
أو لجنة تنفيذية
مستوى قمة
(المستوى القيادى) مستوى (٤)
مستوى (٣)
مستوى (٢)
مستوى قاعدى (١)

النهائية فى يد الزعيم القومى : وهو سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة فى آن واحد ٠

فالمؤتمر القومى من الناحية الواقعية لا يرسم السياسة العامة كما هو محدد له قانونا ولكنه عمليا يتخذ سياسات وخطوطا عامة رسمت وحددت من قبل الزعامة القومية خاصة والمكتب السياسى عامة ٠

المركزية الديمقراطية :

ودعـامة التنظيم الهرمى للحزب ومفتـاح العمـل فيه هو « المركزية الديمقراطية » "Democratic Centralism" التى تعنى نظريا أن (١) ٠ :

ـ جميع المسـئولين فى الحزب على كافة المسـتويات حتى القمة يختارون على أساس الانتخابات من القاعدة الى القمة ٠

ـ كل مستوى ادنى ينتخب المستوى الاعلى ومع ذلك فان كل مستوى ادنى يسأل أمام المستوى الاعلى منه مباشرة ٠

ـ ان هناك مناقشات ومجادلات تطرح وتشجع قبل اتخاذ القرارات من القمة أى ان المركز يتخـذ قراراته بعد « جس نبض القـاعدة » حتى يضـمن تفاعلها معه وتنفيذها للقرارات وحتى يتخذ القرارات الرشيدة ولكن بمجرد اتخاذ القرارات تصبح ملزمة للجميع حتى من لم يوافق عليها وأى خروج عليها يعتبر خروجا على التنظيم بأكمله وسير العمل والنظام فيه ٠

ـ ان القرارات من حيث المبـدأ تتخذ على أسـاس الاغلبية أى ان هنـاك جماعية فى اتخاذ القرارات ٠

ـ ان الفروع يجب ان تنفذ قرارات الاجهزة العليا للحزب ٠

ـ ان موارد الحزب تأتى من اشتراكات أعضائه ٠

---

١ ـ عن « المركزية الديمقراطية » انظر : Sy. op. cit., p. 148.

وعن تعريف الرئيس سيكوتورى لها راجع : Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 317-8 & Paul Sigmund, The Ideologies of the Developing Nations, London, New York: Frederick A. Praeger. 1963 pp. 167-8

فالمبدأ الاساسى الذى تقوم عليه « المركزية الديمقراطية » هو النظام الدقيق بما يضمن التناسق بين مستويات التنظيم وسير العمل فيه (١) . هذا ومن الناحية التطبيقية يلاحظ ان الاخذ بالمركزية الديمقراطية يعطى للرئاسات على كافة المستويات وخاصة على المستوى القومى اليد العليا فى السيطرة على الأعضاء وتحقيق النظام داخل الحزب وشجب اية اتجاهات فى المعارضة داخله . فأهم آثار الاخذ بالمركزية الديمقراطية هو اخضاع الاقلية اخضاعا تاما لرأى الاغلبية .

ولكن نجاح هذا المفهوم وتحقيق الهدف من وراء الاخذ به لا يكون الا عن طريق ربط المركز بالمحيط وذلك بتدعيم قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بحيث يكون هناك طريقان للاتصال : من اعلى لاسفل ومن أسفل لاعلى مع وجود خط للسلطة يتجه من أعلى الى أسفل فقط . ومعظم الاحزاب الافريقية لم تستطع أن تحافظ على قنوات اتصالها المزدوجة الاتجاه . وبالتالى فقد تلاشى تدريجيا تدفق المعلومات من أسفل الى أعلى واستمر خط السلطة من أعلى الى أسفل فى شكل أوامر واجبة التنفيذ أى انه فى اطار التحلل التنظيمى بدأت الديمقراطية تتلاشى بالمفهوم الذى عنته المركزية الديمقراطية ولكن أستمر شق المركزية مع تدعيمه .

---

١ — انظر : Selassie, op. cit., p. 154.

الفصل الثانى

الزعامة فى نظام الحزب الواحد

لعل من أهم ما يلاحظ بالنسبة للتطور السياسى فى أفريقيا هو ظهور العديد من الزعماء القوميين الأفريقيين الذين ينتمون الى نوع معين من الزعامة يطلق عليه الزعامة الملهمة أو الزعامة الروحية الجاذبة "Charismatic Leadership" (١) ويتمتع الزعيم بالشخصية الزعامية وما يطلق عليه الكاريزما • (٢)

مضمون الزعامة الكاريزمية ودورها :

ويقوم هذا النوع من الزعامة على الاعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم بصفات موهوبة خارقة تقرب من النبوة مما يعطى شخصية الزعيم جاذبية خاصة فى مواجهة الجماهير • ويقال ان هذا النوع من الزعامة تحيط الزعيم بهالة مغناطيسية ويصل حد الايمان به جماهيريا الى ما يقرب من حد عبادة زعامته أو شخصيته (٣) ويلاحظ ان الاساس هو الاعتقاد الجماهيرى فى موهبة الزعيم وصفاته الشخصية سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا • فالبعض يرى ان الشخص الذى يتمتع بالشخصية الزعامية يتميز ببعض الصفات الشخصية الخاصة : مثل بهاء الطلعة والصوت الجذاب واللباقة والذكاء بحيث يشد اليه الافراد • ولكن الاهم من توافر

---

١ ـ أهم الكتابات فى مجال الزعامة الكاريزمية التى اعتبرت اساسات للبحث فيها هى مساهمات ماكس فيبر الذى يوضح انها ظاهرة عامة فى الحالات التى تضعف فيها التقاليد والزعامة التقليدية ، انظر :
H. H. Gerth & C. Wright Mills (eds. & trans.). From Max Weber. New York: Oxford Univ. Press., 1961, pp. 245-264 & Max Weber. The Theory of Social & Economic Organization, ed., by Talcott Parsons, New York: Oxford Univ. Press, 1947, esp. p. 328-362.

٢ ـ وكلمة Charisma أصلها يونانى ومعناها الاصلى اللفظى « هدية » واستخدمت اصلا بمعنى موهبة الهية انظر :
Ann Ruth Willner & Dorothy Willner.
"The Rise & Role of Charismatic Leaders", The Annals, Vol. 358 (March, 1965), p. 78.

٣ ـ انظر : Mahiou, op. cit., pp. 245-8.

الصفات فى الحقيقة هو بناء الصورة عن الزعيم القومى مما يزكى الاعتقاد بوجود تلك الصفات • ومما يوضحه ماكس فيبر ان هناك عمليات منظمة لبناء الشخصية الزعامية بما يعرف بتأسيسها عن طريق تحويلها الى نمط وطقوس مرعية "Routinization & Ritualization" وفى هذا المجال من المتعارف عليه بين دارسى هذا النوع من الزعامة والمهتمين بها ان الدعاية واجهزة الاعلام تلعب دورها فى رسم صورة جذابة خاصة فى اذهان الجماهير تؤكد بها تميز الشخص حتى منذ ولادته • مما يجعل الجماهير تؤمن تدريجيا بالصفات والقدرات الخارقة للزعيم القومى •

ومما ساعد على تطوير هذا النوع من الزعامة فى أفريقيا هو ان الزعماء القوميين تمكنوا من تحقيق النجاح فى بعض المسائل الوطنية ، ذلك النجاح الذى ضخمته الجماهير واعتبرته لصيقا بشخصية الزعيم ونتيجة لصفاته الموهوبة • وغنى عن البيان ان اهم أوجه النجاح هو التخلص من الاستعمار • (١) فهذا النوع من الزعامة كما يوضح المؤرخون ينمو فى اطار الازمات • (٢)

من ناحية اخرى فان ضعف المؤسسات السياسية فى أفريقيا خاصة والدول النامية عامة تبعه بالضرورة تشخيص السلطة والاعتماد اكثر على

---

١ - عادة ما تؤمن الجماهير بان الزعيم الملهم ذا الشخصية الزعامية والصفات الخارقة - وفقا لاعتقادها - لايخطىء بل يقفز من نصر الى نصر • وحتى اذا وقعت الاخطاء يعمل المؤمنون بالزعيم على لصقها بالمحيطين به ويبعدونها عنه هو •

٢ - Robert S. Jordan. Government & Power in West Africa. London: Faber & Faber, 1969, p. 244.

وعن دور هذا النوع من الزعامة واسباب تبلورها واسسها انظر ص ٢٤١ - ٢٥٥ • ولمزيد من المعلومات عن الزعامة فى أفريقيا انظر :

P. C. Lloyd. Afica in Social Change. London: Harmondsworth, 1967, chs. 5 & 12 See also, P. C. LLoyd. The New Elites of Tropical Africa. Oxford, 1966 & Fred G. Burke. Africa's Quest for Order. New Jersey: Englewood Cliffs, 1964, ch. 5., see also Harvey G. Kebschull, (ed.) Politics in Transitional Societies: The Challange of Change in Asia, Africa & Latin America. New York: Appleton — Century — Crofts, 1968, pp. 161-183.

الزعامة القومية • » فالعملية السياسية فى الدول النامية تتميز بان الزعماء لهم درجة عالية من الحرية فى تحديد الامور الاستراتيجية والتكتيكية • (١)

والاحزاب السياسية فى أفريقيا كأحزاب جماهيرية تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية والتنمية لم تستطع بصفة عامة التغلب على جاذبية هذا النوع من الزعامة بهدف اولى وهو استخدامه لجذب الولاء الشخصى للافراد بعيدا عن الزعامة التقليدية ثم بهدف نهائى يتمثل فى نقل هذا الولاء من الزعيم القومى الى الحزب القومى كاطار موحد • حيث ان هناك تلازما بين الزعيم والدولة والامة والحزب وعليه فان الولاء لاحدهما يعنى الولاء للاخرين أو يجب ان يكون كذلك •

اى ان الزعامة التى تطورت فى أفريقيا وشجع تطورها ، كان الهدف الاسمى منها المساهمة فى الوحدة السياسية (٢) حيث ان المجتمعات الافريقية تقليديا تهتم بالرموز وبالسلطة الشخصية ففى محاولة لاخراجها من نظمها التقليدية وتخليصها من الزعامات التقليدية فان وجود أو ايجاد رمز وحدة قومية ممثل فى شخص يعتبر محققا لهدف الوحدة خاصة مع انتشار الامية • (٣) والزعيم القومى يعتبر المثل الحديث والرمز الحى للسلطة الشخصية حتى ان العامة من الافريقيين عادة ينظرون لرئيس الدولة على انه زعيم بالمفهوم التقليدى المتمثل فى الزعماء التقليديين •

---

١ - Lucian Pye, "The Non-Western Political Process", in Harry Eckstein & David E. Apter, (eds.,) Comparative Politics. New York :The Free Press of Glencoe, 1963, p. 659.

٢ - عن دور الزعامة فى التنمية السياسية انظر :
"Willer & Willer, op. cit., pp. 73-88, & in Kobschull, op cit., pp. 167-170.

٣ - اوضح الرئيس السابق نكروما فى تبرير ذلك بأن كثيرا من الشعب يجهل القراءة والكتابة ، وعليه يجب ان يبين لهم انهم اصبحوا مستقلين ولا يمكن اظهار ذلك الا عن طريق العلامات والرموز •

عن تجربة غانا فى هذا المجال انظر :
G. Tixier. Le Ghana. Paris: L.G.D.J., 1965 & J. Boyon, "Le Nkrumaisme, une idéologie africaine", R.F.E.P., 1963, pp. 66-87, see also, J. Ziegler. Sociologie de la nouvelle Afrique. Paris Gallemard, 1964 & David Apter. Ghana in Transition. New York: Atheneum, 1963, esp. pp. 360-373.

هذا وتاكيدا لقوة الرئيس ـ الزعيم ـ وتدعيما لتشخيص السلطة فقد استخدمت فى الدول الافريقية الكثير من الرموز ـ حيث المجتمعات الافريقية تؤكد اهميتها تقليديا وحيث الجماهير العريضة لا تعرف القراءة والكتابة وعليه فان صورة الزعيم القومى تظهر على العملات الورقية والمعدنية كما تظهر فى كثير من الحالات على طوابع البريد والملصقات والملبوسات وغيرها ولا تبخر أجهزة الاعلام وسعا فى استخدام اية مناسبة أو وسيلة فى سبيل التركيز على شخصية الزعيم وشخصه • وفى محاولة لرفع الزعيم القومى فى اذهان المواطنين ، وتاكيدا لتشخيص السلطة وتحقيقا للتركيز على الزعامة الكاريزمية فمن الشائع فى أفريقيا هو انتقال رئيس الدولة الى قصر الحاكم الاستعمارى السابق أو انتقاله الى احدى القلاع القديمة ـ من ذلك زعماء مالى وغينيا وغيرهم • أما رئيس السنغال فقد أقيم له مقر فى نفس مقر الحاكم السابق ولكن على درجة كبيرة من الفخامة • وكل هذا ليكون تاكيدا لاحلال الزعيم القومى محل الحاكم الاستعمارى فى اذهان الجماهير • اى انه محاولة لجعل انتقال السلطة من الحكم الاستعمارى للسلطة الوطنية واضحا للعيان • (١)

مشاكل الزعامة الكاريزمية وسلبياتها :

ولكن المشكلة الاساسية ليست فى تأسيس الزعامة الملهمة ولكن فى نقل الولاء منها الى الحزب ، ففى معظم الحالات بتاسيسها تقوقعت الزعامة التى جاءت اساسا من الجماهير الى قمة التنظيم السياسى وانفصلت عن الشعب ليس فقط وفقا لمتطلبات عملية التاسيس (٢) بل ايضا معنويا • ومن هنا فقدت الكثير من الولاء الجماهيرى الذى كانت تتمتع به من قبل • فمثلا

---

١ ـ Zolberg, Creating Political ... op. cit., p. 111.

ولمزيد من المعلومات عن النظام الرئاسى فى افريقيا واتجاه نظمها نحو تاكيد دور الزعيم القومى انظر :

D. Ewandé. Vive le Président: Paris: A Michel, 1968, see also, Selassie; op. cit.,

٢ ـ يتطلب تاسيس الكاريزما وتصويره بصفات مميزة موهوبة نادرة فى اذهان الجماهير ابعاده ماديا فى حياته العاديه اليومية عنها حتى ترتسم صورته فى اذهان الجماهير وفقا لما تصوره وتخطه وسائل الاعلام • ومن الاقوال المأثوره فى هذا المجال انه اذا كان هناك شخص ما يرجى تحويله الى زعامة كاريزمية وشخصية زعامية تصبغ بالالهام ، فيجب احاطته بسور أى ابعاده ماديا عن الجماهير حتى لا تعرف حقيقة حياته كبشر وحتى تتصوره على ما يرسم له من صورة •

الرئيس نكروما صور نفسه انه « المسيح الأسود » الذى حقق لبلده ولافريقيا ما لم يحققه سواه ٠ (١) وقد آمنت الجماهير تدريجيا بذلك باعتباره جاء بالاستقلال لغانا كأول دولة أفريقية زنجية تحصل على استقلالها ولكن تدريجيا بدأت الصورة تتعرى وتتضح ففقد الاتصال بالجماهير بالتالى فقد ولاءها أى فقد بمعنى اخر اساس شرعية زعامتة ٠

والواقع ان خطورة القيادة الكاريزمية هو انها هشة (٢) ٠ فدرجة الاستقرار تتوقف على درجة امكانية تحويل الولاء من شخص الزعيم الى الحزب ومن ثم الاستمرار من خلال استمرارية الحزب ٠ وهذا لم يتم فى الغالب فمعظم الزعماء اضعفوا الحزب ـ التنظيم السياسى ـ على الرغم من خطورة هذا الامر عليهم شخصيا وبالتالى بدلا من ان يكون دور الزعيم وظيفيا فى ربط الحزب بالجماهير اصبح غير وظيفى "dysfunctional" فى هذا المجال حيث قام بربط الجماهير به شخصيا كزعيم لا كزعيم حزب ٠

فالزعيم « الملهم » يكون على قمة التنظيم الحزبى وقرارات الحزب (٣) تعكس الثقل الهام للزعيم الملهم ، وان كان من الملاحظ ان فاعلية الحزب يعتمد على المركزية الديمقراطية التى تقوم نظريا من حيث المبدأ على الجماعية فى صنع القرارات (٤) ولكن هذا النوع من الزعامة فى معظم الاحيان يحجب السلطة السياسية عن الحزب (٥) وتعكس القرارات فى أعلى مستوياتها فى كثير من الاحيان انفراد الزعيم « الملهم » باتخاذ

---

١ ـ من الصور واسعة الانتشار فى غانا فى سنة ١٩٦٤ عند زيارتى لها فى دراسة ميدانية لنظامها السياسي فى ظل نكروما صورة تضم فى نصفها صورة الرئيس نكروما وفى النصف الاخر صورة المسيح عيسى ٠

٢ ـ يرى ماكس فيبر ان الزعامة الكاريزمية تتميز عن غيرها من الزعامات : وهى الزعامة التقليدية والزعامة القانونية او الرشيدة بانها غير مستقرة وتميل الى التحول الى غيرها من انواع الزعامة انظر : Max Weber, op. cit., p. 75.

وللرد على هذا الرأى انظر :

Carl J. Friedrich, "Political Leadership & the Problem of Charismatic Power", The Journal of Politics, 23 (February 1961) p. 13.

٣ ـ انظر : Mahiou, op. cit., p. 248.

٤ ـ وهو المبدأ المطبق فى الاحزاب الشيوعية بصفة عامة ٠

٥ ـ طالما الزعامة الشخصية القومية مستمره فان الولاء الجماهيرى يتجه نحو الزعيم الفردى بدلا من هيكل الحزب ٠ انظر : Carter, op. cit., pp. 1-10

القرارات السياسية . أى أن وراء الزعيم القومى بسلطاته الواسعة هناك فى الواقع فراغ تنظيمى على المستوى الحزبى . وبالتالى فإن القضاء على الزعيم القومى بطريقة أو أخرى خاصة نتيجة الانقلاب أو غيره يتبعه وبدون جلبة أو ضوضاء أو مقاومة انهيار وتلاشى المؤسسات السياسية المختلفة وعلى رأسها الحزب . فالزعامة (١) الكاريزمية غالبا ما تنتهى بالحكم الشخصى الذى يثير سؤالا هاما حول « مستقبل الاستمرار القومى من بعد الحكم الشخصى » (٢) فى حالة نهايته اما نهاية طبيعية أو القضاء عليه . ويلاحظ ان الشخصيات بصفة عامة فى المجتمعات النامية عامة وفى افريقيا خاصة تلعب دورا اكثر اهمية من المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية كما ان المؤسسات غير الرسمية تلعب دورا اكثر اهمية من المؤسسات الرسمية . وخاصة فى النظم الاكثر ثورية ومركزية .

والمشكلة بالنسبة للزعامة الموهوبة أو الملهمة ليست فى اجتذاب الولاء الجماهيرى بعيدا عن الزعامة التقليدية وتحديها لها ، ولكن فى كونها هشة وبالتالى فان الاعتماد على التنظيم الحزبى يعتبر اكثر ثباتا فى الامد الطويل من الاعتماد على شخصية الزعيم على الرغم من وظيفية الزعامة القومية فى تحقيق وحدة قومية حول شخص الزعيم فى بادىء الامر . ومن هنا يذكر ان الزعامة لها وجهان — احدهما ايجابى وهو دورها النشيط فى تحقيق الوحدة من خلفها والآخر سلبى وهو فى حالة اختفائها وتأثير ذلك على

---

١ — كثيرا ماينتهز قادة الانقلابات العسكرية فرصة سفر الزعماء القوميين لتوقيت قيامهم بالانقلابات حيث ان بعد هؤلاء عن دولهم أو حتى عاصمة الدولة كثيرا مايسهم فى انجاح الانقلابات : من ذلك مثلا ان الانقلاب الذى قاده عيدى أمين ١٩٧١ انتهز فرصة ذهاب الرئيس ميلتون أوبوتى فى مؤتمر للكومنولث ، كما أن الانقلاب الذى اطاح بنكروما ١٩٦٦ اسهم فى نجاحه وجود الرئيس نكروما فى زيارة لبكين . وفى مالى فان الرئيس موديبو كيتا وكبار المسئولين فى الدولة كانوا فى رحلة نهرية بعيدا عن العاصمة عند وقوع الانقلاب الذى اطاح بهم ١٩٦٨ . وكذلك فان الانقلاب الذى وقع فى ٣٠ يوليو ١٩٧٥ واطاح بالرئيس يعقوب جوون تم اثناء غيابه الاخير فى مؤتمر للوحدة الافريقية .

٢ — Ndabaningi Sithole, "The One/Two Party System" in African Nationalism. London: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 169-74.

انظر ايضا :

Mutiso & Rohio, Readings in African Pol. thought, op. cit., p. 461.

صعوبة تحقيق نجاح قيام الحزب الواحد · (١) اى ان وجودها يسهل قيام الحزب الواحد واختفاءها يجعل استمراره صعبا ·

والزعيم القومى على راس كل من الحزب والدولة · حتى أن البعض يعتبر الدولة فى افريقيا ليست الا الزعيم القومى ، ونفس الامر بالنسبة للحزب ، ومن الامثلة الواضحة على أهمية ربط الزعيم بالحزب هو ان دكتور « باندا » عين رئيسا مدى الحياة للحزب فى مالاوى · ولم يسبقه فى هذا المجال الا الرئيس كوامى نكروما والذى مثل تطرفا كبيرا فى الزعامة الكاريزمية بكل مزاياها ومساوئها اى عيوبها تلك العيوب التى اسهمت كثيرا مع غيرها فى القضاء على حكمه وعلى حزبه بالانقلاب العسكرى فى سنة ١٩٦٦ · وقد لحق بدكتور باندا فى هذا الصدد الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه الذى قرر مؤتمر حزب الدستور الجديد فى مؤتمره المنعقد فى « مونستير » فى سنة ١٩٧٤ تعيينه رئيسا مدى الحياة ، وهو ينظر اليه على انه « المناضل الاكبر للحزب والدولة · (٢)

ولكن هناك استثناءات قليلة لدولة استطاعت على الاقل لفترة أن تتغلب على جاذبية الزعيم القومى « الملهم » ، واعتمد منذ البداية على تطوير الحزب نفسه بدلا من تأسيس زعامته · وأهم مثل على هذا السودان الفرنسى الذى اصبح جمهورية مالى حيث ان مؤسس الحزب ممادو كوناتيه Mamadou Kounaté وخليفته موديبوكيتا اعتمد على الحزب نفسه ، وعلى الجماهير فى صنع القرارات الى حد كبير (٣) · حتى ان موت الاول سنة ١٩٥٦ اثناء شدة الحركة الوطنية لم يؤثر عليهما ، واستمرت تحت زعامة الثانى الذى اتبع نفس الاسلوب ، وان كان من الملاحظ ان الاتحاد السودانى الذى اعتبر حتى سنة ١٩٦٨ مثلا الحزب الجماهيرى القوى فى

---

١ — لمزيد من المعلومات والعديد من الامثلة عن هذا الرأى انظر :
Mahiou, op. cit., pp. 227-237.

٢ — "Tunisie: M. Bourgiba Président à la Vie", Le Moi en Afriques, Revue Française d'études politiques Africaines, No. 107. (Nov 1974), pp. 13-5.

٣ — عن تجربة مالى فى هذا المجال انظر : Megahed, op. cit., pp. 155-167
انظر ايضا :
Sy, op. cit., p. 186 & A.R. Zolberg, "The Political revival of Mali," The World Today, (April 1965), p. 151.

افريقيا ومثلا للاستقرار الذى ارجع السبب الرئيسى فيه الى عدم الاعتماد على الزعامة الشخصية مما لبث ان انهار فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ومن الاسباب الاساسية لذلك ان موديبوكيتا قام بحل التنظيم السياسى للحزب ـ وحل المكتب السياسى فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٦٧ وانشئت « اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة » التى مثلت « صورة » جماعية اتخاذ القرارات ، لكنه فى الواقع حاول ان يصور من نفسه زعيما روحيا بالمفهوم السابق توضيحه فى دولة لم تتعود على هذا النوع من الزعامة . وبالتالى فان اطاحته بالتنظيم الحزبى انتهت بالاطاحة به شخصيا عن طريق « الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٨ (١) .

كما انه مما يدخل ايضا فى باب الاستثناء من النمط العام للزعامة الكاريزمية وتأسيسها ما اتبع فى غينيا مثلا التى حاولت أن تطور كلا من التنظيم الحزبى والزعامة فى نفس الوقت حتى ان الرئيس سيكوتورى يعتبر انه يتمتع « بزعامة روحية معدلة » . ويتبع نفس الاسلوب تقريبا فى تنزانيا بمحاولة ايجاد مواءمة بين التانو والرئيس نيريرى . اما ساحل العاج فعلى الرغم من انه من الناحية الرسمية المعلنة السلطة العليا للحزب الا أنها فى الواقع فى يد رئيسه الفخرى هوفويه بوينييه .

وخلاصة الامر فان وجود حزب واحد فى افريقيا لا يعنى من الناحية الواقعية تركيز السلطة فى يد الحزب كما هو الحال نظريا بل فى يد شخص رئيسه وهو فى نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية أى فى شخص رئيس الدولة الزعيم القومى . .

وتاكيدا لدور الزعيم القومى ، يعبر البعض عن ان الحزب الواحد فى افريقيا يتمثل حقيقة فى هيكله التنظيمى فى شكل هرم ولكنه قائم على قمته

---

(١) عن انهيار نظام الحزب الواحد فى مالى انظر :

Pierre Biarnes. "Mali: Fin d'un Régime." Le Mois en Afrique. Revue Francaise d'Etudes Politiques Africaines. No 36, (Déc. 1968), pp. 2-9. See also, Gérard Basseur. Le Mali. Notes et Etudes Documentaires .La Documentation Française. No. 4081-4082-4083. (22 Avril, 1974). esp. pp. 23-30 & Claude Alexandre. "L'Expèrience du Mali," in Problèmes Economiques No 1212. La Documentation Francaise (25 Mars, 1971), pp. 12-17.

أى يستند على الزعيم القومى : رئيس الحزب ورئيس الدولة هو — أى الحزب — مرتبط بطريقة مباشرة بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم حيث يتبع نفس مصيره ٠ (١)

كما يرى الكثيرون ان المشكلة الرئيسية فى عدم استقرار الاوضاع السياسية فى افريقيا أو ما عبر عنه « بالدراما السياسية » ترجع بطريقة مباشرة الى ان الحزب اصبح اداة فى يد شخص بدلا من ان يصبح وسيلة فى ايجاد مؤسسات سياسية قوية ٠ (٢)

* * *

---

١ — Mahiou, op. cit., p. 237.

٢ — المرجع السابق ص ٢٤٧ ٠

الفصل الثالث

الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة

كثيرا ما يتردد فى الكتابات عن نظام الحزب الواحد فى افريقيا انه قد ساد على ما عداه من مؤسسات رسمية وغير رسمية ــ ويلاحظ هذا الامر بوضوح فيما يتعلق بالنظم الثورية فى افريقيا ، اما النظم الاكثر محافظة فان العلاقة ليست علاقة سيطرة بل علاقة تعاون بين الحزب والاجهزة السياسية للدولة ــ وقد اعطى للحزب بالدرجة الاولى الدور فى الاشراف والرقابة والتنسيق بين كافة الاجهزة الاخرى للحكم (١) ٠ كما اعطى له دوره الرئيسى فى جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية وتمرين الاجيال الجديدة فى الدولة الجديدة وقد نظر اليه على انه التعبير الملموس للامة ٠ فهو يعمل كطريق للاتصال الرئيسى بين المركز وانحاء الدولة فى الاتجاه الاسفل عن طريق تعريف الشعب بالقرارات والبرامج والمهام ، وفى الاتجاه الاعلى عن طريق الحصول للزعامة على المعلومات والتاييد المطلوبين ٠ (٢)

وفى الحقيقة فان العبء الملقى على التنظيم كبير وذلك لكثرة ما تواجهه الدول المستقلة حديثا من مشاكل متعلقة بالتنمية الشاملة ٠ ومن المعروف ان المهام المتعددة التى يتولاها الحزب فى افريقيا تدخل فى الدول المتقدمة فى اختصاص مؤسسات رسمية وغير رسمية اخرى ٠

وهناك عدة ملاحظات يجب اخذها فى الاعتبار للتعرف على حقيقة العلاقة بين الحزب ومؤسسات الدولة الرسمية : فمن ناحية ، فى الدول الافريقية عامة نجد ان الحزب يسيطر على الحكومة بينما الدستور لا يدل على حقيقة موقع السلطة السياسية فكافة اجهزة الحكم فى الدولة تخضع للحزب وبالتالى فان تلك الدول وان اعترفت نظريا وقانونيا بمبدأ الفصل بين السلطات ــ كما هو وارد فى الدساتير الغربية ــ الا انها عمليا وواقعيا

---

١ ــ عن تطبيق ذلك فى غينيا انظر : Charles, op. cit., p. 25 & after.

٢ ــ Zolberg, Creating Political Order, op. cit., pp. 93-4

لا تطبقه ولا تعرفه ، ومن ناحية اخرى ، فان الشخصيات تلعب دورا أهم واعمق فى السياسة الافريقية من المؤسسات سواء أكانت رسمية أو غير رسمية ويبدو فى هذا المجال بوضوح الدور الرئيسى الذى يلعبه الزعيم القومى رئيس الدولة ٠

١ — علاقة الحزب بالسلطة التنفيذية :

لعل من أهم خصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا هو الدور الذى يمارسه فى العمل الادارى (١) ٠

أ — الحزب ورئيس الدولة :

على رأس السلطة التنفيذية فى الدول الافريقية يوجد رئيس الدولة — الرئيس القومى — وهو يحكم بسلطة شبه مطلقة بصرف النظر عن مبدأ فصل السلطات أو غيره الذى يبقى عليه نظريا فى دساتير الدول الافريقية فالدول الافريقية ولدت فى أزمة : اطارها الرغبة فى التنمية الشاملة مما حتم ضرورة ايجاد سلطة مركزية قوية (٢) ٠ وعليه فالدول الافريقية تتبع بصفة عامة النظام الرئاسى (٣) حيث الثقل الاساسى فى السلطة التنفيذية لرئيس الدولة فهو بمعنى اصبح السلطة التنفيذية حيث هو المسئول عنها وهو فى العادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهو الذى يعين الوزراء — أو السكرتيريين — وهم بالتالى مسئولون امامه مباشرة وهو يفوض لهم السلطة بحيث يمكنهم القيام بمهامهم ٠ أى هو الذى يحدد اختصاصاتهم وسلطاتهم ،

---

١ — Mahiou, op. cit., pp. 248-251.

٢ — لبحث هذه النقطة بالاضافة الى المقارنة بين الوضع فى افريقيا وأوربا فى القرن ١٩ انظر :

G. D'Arboussier, "Idées et forces politiques en Afrique", Genéve-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964, p. 168 & A. Hauriou: Les Institutions et la vie politique des pays sous développés qui ont accédé à l'indépendance, Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958 p. 498 .See also, J. Buchmann. L'Afrique noire indépendante. Paris: L.G.D.J., 1962, pp. 216-251.

٣ — كانت ساحل العاج هى أول دولة من الدول الناطقة بالفرنسية تنبذ النظام البرلمانى وتتبع النظام الرئاسى : انظر :

Zolberg, Creating political order, ..., op. cit., p. 108.

كما يتولى اذا لزم الامر اعادة توزيعهم على الوزارات واعفاءهم من مناصبهم ·
ويلاحظ أن بعض الدول الافريقية بها رئيس وزراء معين من قبل رئيس الدولة ولكن وجوده فى الواقع لا ينقص من سلطات رئيس الدولة الذى يرأس عادة مجلس الوزراء فى وجود رئيس الوزراء الذى يعتبر بمثابة مساعده الاول ولكن بدون سلطات فعلية نهائية فالسلطة الفعلية فى يد رئيس الدولة (١) ·
وكثيرا ما تلجأ الدول الافريقية التى يوجد بها رئيس وزراء الى جانب رئيس الدولة الى تولى الاخير منصب رئيس الوزراء بالاضافة الى صلاحياته وذلك على وجه الخصوص فى وقت الازمات ·

ورئيس الدولة ينتخب عادة من قبل الشعب مباشرة (٢) وهو غير مسئول أمام السلطة التشريعية (٣) · وذلك تمشيا مع النظام الرئاسى - المتبع فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الامريكية بصفة عامة - وذلك بعد ان نبذت الدول الافريقية النظام البرلمانى (٤) - المعروف عامة بنظام وستمنستر ونمطه الامثل المملكة المتحدة - والذى يعطى ثقل السلطة التنفيذية للوزارة وتعتبر المسئولية تضامنية كما يعتبر رئيس الوزراء المسئول

---

١ - اذا كان هناك ازدواج فى منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء فيطلق على النظام bicephalous - هو الحال فى مصر حاليا مثلا - اما اذا كان هناك وحدوية حيث يتولى رئيس الدولة رئاسة الوزراء فيطلق عليه monocephalous

٢ - فى كثير من الحالات · لايوجد انتخابات بل مجرد استفتاء على شخص رئيس الدولة ·

٣ - تنص معظم دساتير الدول الافريقية على انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر · ينص على ذلك مثلا : دستور الكاميرون (مادة ١٠) ، جابون (مادة ١٣) ، غينيا (مادة ٢٢) ، ساحل العاج (مادة ٩) ، ليبريا (مادة ٣) ، مالاجاش (مادة ١٨) موريتانيا (مادة ١٣) ، النيجر (مادة ٩) ، رواندا (مادة ٥٢) ، السنغال (مادة ٢١) تنزانيا (مادة ٧) ، تونس (مادة ٤٠) ·

٤ - بعد الاستقلال مباشرة استبدلت معظم الدول الافريقية دساتيرها او ادخلت عليها التعديلات بما يتمشى مع الاتجاه نحو النظام الرئاسى بنموذجه المعدل فى افريقيا · فقد ابتعدت عن النظام البرلمانى الموروث - من الحكم الاستعمارى - ودعمت سلطات الرئيس الذى اصبح مستقر السلطة التنفيذية فى الدولة - بل ان من الناحية الواقعية تمثل فى تركيز السلطة فى يده التلاشى الواقعى لمبدأ فصل السلطات ويبدو هذا بوضوح من سلطاته المتعددة ·
لمزيد من المعلومات عن سلطات الرئيس فى الدول الافريقية واتجاه تدعيم النظام الرئاسى انظر :
Selassie, op. cit., pp. 39-57 & Harris, op. cit., pp. 36-47.

الاول ولكنه ليس المسئول الاوحد عن السلطة التنفيذية كما هو الحال فى النظام الرئاسى (١) • ويضاف الى ذلك ان النظام البرلمانى يقوم على علاقة اتصال وتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث البرلمان أصلا ما هو الا نتاج عملهما متعاونين ، كما يجعل رئيس الوزراء والوزراء مسئولين أمام المجلس التشريعى بينما النظام الرئاسى يقوم أساسا على الفصل العضوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فلا تداخل فى الاشخاص والادوار والعلاقة أساسا علاقة انفصال مع رقابة وتوازن •

ومع ان النظام الرئاسى فى صورته الاصلية فى الولايات المتحدة الامريكية لا يجعل الوزراء مسئولين أمام السلطة التشريعية الا انهم فى الدول الافريقية فى العادة يسألون رسميا ، وتستطيع السلطة التشريعية التقدم بالاسئلة أو الاستجوابات - كما هو الحال فى النظام البرلمانى - الا انها بصفة عامة لا تملك عملا لطرح الثقة بوزير أو بالوزارة ، الا اذا كان ذلك بايحاء من رئيس الدولة • فمن الناحية الواقعية فان رئيس الدولة فى النظام الرئاسى المعدل المطبق فى الدول الافريقية يتمتع بسلطات أوسع كثيرا منه فى النظام الامريكى باعتباره المثل التقليدى على النظام الرئاسى : فكلمته هى القانون ، وحتى مع وجود مجلس تشريعى ومع وجود وزراء - أو رئيس وزراء ووزراء - الا انه فى معظم الحالات تكون المراسيم الجمهورية من رئيس الدولة هى صاحبة الكلمة العليا • وسلطته لا تطغى على السلطتين التنفيذية والتشريعية فحسب ، بل تمتد ايضا الى السلطة القضائية حيث يملك حلها وعزل القضاة وأقامة محاكم سياسية وعسكرية خارج اطار النظام القضائى الوارد فى الدستور بل انه كثيرا ما يوقف عمل الدستور ، فرئيس الدولة فى افريقيا كثيرا ما يلجأ الى زيادة سلطته عن طريق الحكم بواسطة المراسيم لفترة كلما اقتضت ذلك الضرورة •

ورئيس الدولة فى افريقيا هو رئيس السلطة التنفيذية وهو فى نفس الوقت الزعيم القومى كرئيس الحزب • فهو فى العادة سكرتير عام الحزب - وهو اعلى منصب فى الحزب ، وبالتالى فى تلك الحالة لا يوجد رئيس للحزب بل السكرتير العام هو الرئيس الفعلى - وفى بعض الحالات هناك رئيس

أ

---

١ - للتفرقة بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى راجع : د• غالى ود• عيسى ، مرجع سابق •

للحزب (كما هو الحال فى ساحل العاج وتشاد) ويكون هو الزعيم القومى ورئيس السلطة التنفيذية ويليه منصب السكرتير العام الذى يشغله فى معظم الحالات الشخصية رقم ٢ فى الدولة • وفى تونس فان رئيس الحزب هو مرشح الحزب لرئاسة الوزراء اى مساعد الرئيس الاول فى الدولة • (١) اما فى ساحل العاج فان السكرتير العام هو فى نفس الوقت رئيس الجمعية الوطنية مما يضمن لرئيس الحزب ورئيس الدولة ـ هوفوى بونييه ـ السيطرة على السلطة التشريعية من خلال ساعده الايمن • باختصار فان رئيس الدولة هو أهم اعضاء المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية ذلك الجهاز الذى يعتبر أعلى جهاز تنفيذى للحزب الذى عليه التأكد من حمل الخطوط العريضة التى وضعها المؤتمر القومى الى واقع عملى •

ويلاحظ ان العديد من الدول الافريقية اخذت بمبدأ استمرارية الزعيم القومى فى السلطة وذلك بتعيينه رئيسا للدولة مدى الحياة • وبعد ان كان هذا المثال نادرا تمثل فى الرئيس كوامى نكروما فى غانا ثم فى دكتور باندا رئيس مالاوى تعددت الامثلة حيث اتبعت دول افريقية اخرى نفس الخطوات من ذلك الرئيس بورقيبة سنة ١٩٧٤ • كما ان اوغندا ـ على الرغم من عدم وجود احزاب بها ـ اتبعت نفس المثل بان اختير الرئيس عيدى امين رئيسا للدولة مدى الحياة سنة ١٩٧٦ •

ب ـ الحزب والادارة المحلية :

من الملاحظ ان الدول الافريقية احتفظت بصفة عامة بنفس التقسيمات الادارية التى انشأتها الادارة الاستعمارية ولكن مع تحويل الادارة الى أيدى الموظفين العموميين الافريقيين والتخلص من الزعماء التقليديين فى الادارة على الاقل رسميا ، وزيادة عدد الاقسام والوحدات الادارية التى تضاعفت منذ الاستقلال وذلك نتيجة للاتجاه نحو اللامركزية الادارية وتدعيم الحكم المحلى تاكيدا لتدعيم الاتصال مع الجماهير •

---

١ ـ Mohsen Toumi, "Le Parti Socialiste Destourien", Le Mois en Afrique. Revue Française d'études Politiques Africaines. No. 107, 1974, p. 41.

ومن الطبيعى ان يشغل الوحدات الادارية بمستوياتها المختلفة رجال الحزب أو الموالون الموثوق بهم ، حيث المبدأ السائد فى الدول النامية فى شغل الوظائف المختلفة هو ان الغلبة « لاهل الثقة على اهل المعرفة أو الخبرة (١) أى ان المهم هو الولاء السياسى لا الكفاءة الادارية فى حالة التعارض بينهما • ويبدو هذا اكثر وضوحا فى الوظائف العليا خاصة فى مركز حاكم المحافظة ـ المحافظ او المدير أو غيره ـ أى فى المستوى الادارى التالى للمستوى القومى • وفى هذا المستوى الادارى بالذات يركز الاهتمام على الولاء السياسى لشاغله حيث لا يوجد به فى كثير من الدول الافريقية مستوى تنظيمى للحزب ، كما سبق توضيحه فى تحليل التنظيم الداخلى للحزب •

ولكن بصفة عامة هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للتنظيم الادارى للدولة والآخر ـ وهومبنى عليه ـ للتنظيم السياسى ، وبالتالى فهناك توازى لبيروقراطية الدولة وبيروقراطية الحزب ـ متمثلة فى سكرتيرى وحدات المستويات المختلفة : أى ان هناك باستمرار مسئولا اداريا يقابله مسئول للحزب على نفس المستوى وفى نفس الوحدة • ويتوقف الحال على ايهما له السلطة على الآخر • فبصفة عامة فان المبدأ السارى فى افريقيا هو ان الكلمة العليا للسياسة ولممثليها على ما عداها بما فيها الاعتبارات الادارية والمسئولين الادرايين وذلك على كل المستويات •

ولكن تلاحظ عدة اعتبارات على رأسها : ان هناك تداخلا فى شغل المناصب وان الجهاز الادارى ليس مستقلا عن الجهاز السياسى فهناك غالبا عضوية مشتركة وهناك اعضاء بحكم مناصبهم قانونا • فالمسئولون الاداريون فى المستوى المحلى يمثلون فى المكتب السياسى للحزب أو فى بعض الاحوال يجعل السكرتير العام للجنة الحزب فى ذلك المستوى المحلى مساعدا للمسئول الادارى فى نفس المستوى (٢) ، كما ان الكثير من الدول تعمل على التغلب على هذا الازدواج وما قد ينتج عنه من صراع وتنافس عن طريق المجالس الشعبية أو المجالس الاقليمية أو ما يعرف أحيانا بالمجالس الاستشارية أو عن طريق مؤتمر الكوادر الذى يتضمن مسئولين للحزب ومسئولين للحكومة على المستويات المختلفة بالاضافة الى ممثلى المؤسسات الجماهيرية وغيرها •

أما عن ادنى مستوى ـ وهو مستوى الوحدة الاساسية فى القرية ـ ففى

---

١ ـ Zolberg, Creating Political Order . . . , op. cit., p. 115.

٢ ـ مثل الحال فى غينيا ايضا •

العادة احتفظ بزعماء القرية ـ رؤساء القرى ـ سواء أكانوا الرؤساء المعينين لمجالس القرى كما هو الحال فى معظم اجزاء مالى وغينيا أو القائمين بعمل رؤساء قرى كما هو الحال فى ساحل العاج ٠ (١)

ولكن بصفة عامة اذا كانت النواحى الادارية على مستوى القرية يسيطر عيها الزعماء التقليديون ، فانه يوازن ذلك وقد يلغى اهميته ان وحدات الحزب فى هذا المستوى الاول الاساسى تقع فى ايدى رجال الحزب من الشباب ومن النخبة أو الصفوة الجديدة ٠ وقد جرت محاولات فى دول مثل غانا وساحل العاج لتحييد الزعماء التقليديين واستيعابهم ٠

ومن الطبيعى ان الزعماء التقليديين فى المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى قد تعودوا على العمل الادارى فى ظل الادارة غير المباشرة التى اتبعت فى تلك المناطق مما يسر نسبيا عملية استيعابهم فى الحكم بعد الاستقلال ـ حيث يحتلون الان مراكز مشابهة لما كانت عليه حال الزعماء التقليديين فى المناطق التابعة للادارة الفرنسية (٢) فى ظل الحكم الاستعمارى قبل الاستقلال أو بعبارة اخرى يعملون كعملاء وممثلين للحكومة وليست لهم سلطة مستقلة ٠

وعليه فان وضع هؤلاء الزعماء فى المناطق التابعة للادارة البريطانية مع انه تدهور الا إنه افضل كثيرا منه فى المناطق الناطقة بالفرنسية حيث الادارة المباشرة التى اتبعتها الادارة الفرنسية الاستعمارية قد قضت على الزعماء التقليديين ٠

اما فى المدن فمن الملاحظ ان قوة وسيطرة الحكومة والحزب اكثر واوضح خاصة فى العاصمة وذلك خوفا من المعارضة حيث المدن تعتبر على المستوى العالمى مستقرا للحركات التحررية والثورية والانتفاضية ٠

هـ ـ الحزب والخدمة المدنية :

اما عن الخدمة المدنية ، فأيا كانت قوة الحزب فى افريقيا فان

---

١ ـ المرجع السابق ص ١٠٦ ـ ٧ ٠

٢ ـ المرجع السابق ص ١٠٨ ٠

«البيروقراطية الحكومية (١) — بمعنى الجهاز الحكومى الضخم وشاغليه من موظفين عموميين — ما زالت أداة رئيسية للسلطة والسيطرة على الرغم من أن هناك الكثير من المشكلات المتعلقة بالخدمة المدنية على رأسها نقص الاشخاص المؤهلين لها وعدم توافر الكفاءة والولاء السياسى (٢) ·

ومن الواجب توضيح الوضع قبل الاستقلال حيث نجحت الاحزاب فى كثير من المناطق الافريقية فى تطوير نوع من الادارة جعلته موازيا للادارة العادية — الاستعمارية — ليحل محلها ، وقد نظر الى الحزب على انه وسيلة لمواجهة التخلف الادارى وعنصر هام من عناصر التوظيف الادارى ·

وفى ظل الحكم الاستعمارى من الطبيعى أن تصطدم الادارة والاحزاب ونعنى بها هنا الاحزاب الجماهيرية لا أحزاب الصفوة التى تعاونت مع الادارة الاستعمارية واصبحت اداة فى يدها لحكم المواطنين · فقد سعت الاحزاب للوصول الى مد نفوذها الى الشعب والسيطرة عليه بينما عملت الادارة الاستعمارية جاهدة للمحافظة على سلطتها · فالادارة اعتبرت فى نظر الافريقيين ادارة للقهر والسلطة وانها ليست سوى وسيلة لتحقيق اهداف ومصالح المستعمرين (٣) ولكن على عكس ذلك فى مواجهة الادارة فان الاحزاب كانت افريقية بمعنى الكلمة تعمل فى اطار التقاليد المحلية ، وكانت متفتحة للنشاط الاجتماعى والبيئى الذى يهم الافريقيين وبهذا جذبت اليها الكثير من الجماهير الافريقية خاصة الشرائح التى لم تكن تمتلك تقليديا · وباختصار فإن الشعوب الافريقية قبل الاستقلال كانت على وعى بالاحزاب وعلى اتصال دائم بها وكثيرا ما التجأت الى زعماء تلك الاحزاب وممثليها لحل مشاكلها المحلية المتعددة — التى تتضمن اقامة العدالة والبت فى الخصومة وفق العرف المحلى · كما قامت فى بعض الاحيان بانشطة بوليسية وعسكرية ونظمت الاضرابات ومقاطعة دفع الضرائب فى القرى مع تحويل حصيلتها فى إغلب الاحيان للحزب بدلا من الادارة الاستعمارية · فقد احلت الاحزاب الجماهيرية

---

١ — كلمة بيروقراطية من اصل يونانى وتتكون من شقين هما Bureau بمعنى مكتب ، Cracy بمعنى سلطة أو حكم · ومعناها اللفظى قوة او سلطة المكتب اى شاغلى المكاتب · وهى تستخدم فى معنيين اساسيين اولهما بمعنى الجهاز الضخم خاصة الحكومى وثانيهما بمعنى مجموعة التعقيدات الادارية وبطء سير الاجراءات فى العمل ·

٢ — لمزيد من المعلومات عن الخدمة المدنية ودورها فى الحزب الواحد فى افريقيا وموقفه منها انظر : Selassie, op. cit., pp. 188-218.

٣ — Sekou Touré, Expérience Guinéenne et Unité Africaine, Paris : Présence Africaine, 1963, p. 461.

هيكلها محل اجهزة الادارة الاستعمارية وبالتالى اصبحت النظرة السائدة بالنسبة للحزب هى انه يمثل السلطة الشرعية . (١)

ومن الملاحظ ان الدول الافريقية حديثة العهد بالاستقلال ، وبالتالى فان الموظفين العموميين فيها قد خبروا العمل فى ظل الادارة الاستعمارية حيث ارتبطت المصالح الاقتصادية والاجتماعية للكثيرين منهم باستمرار الوجود الاستعمارى مما جعل « احزاب الصفوة » اكثر جاذبية خاصة للشرائح العليا منهم . وبالتالى فمن الطبيعى انه بعد الاستقلال كان هناك عدم ثقة موروث بين زعماء الحزب الجماهيرى وكوادر الخدمة المدنية . (٢)

ومما يزيد الامر تعقيدا فى العلاقة بين التنظيم السياسى والخدمة المدنية ان هناك حملة على الفساد الادارى كما يراه الحزب وذلك فى الدول الافريقية المختلفة . وعادة ما ينسب الفشل فى التطبيق الى فساد الادارة لا الى فساد القرارات السياسية . ومما اسهم ايضا فى خلق مسافة بين الحزب والموظفين العموميين هو محاولة القضاء على الكثير من المكاسب التى حققها هؤلاء فى اثناء الحكم الاستعمارى . فهناك شكوى متكررة من الادخار الاجبارى وارتفاع الاسعار ينسبها الموظفون العموميون الى الزعامة السياسية وتلقى الاخيرة اللوم على ضعف الانتاجية وعدم الجدية فى العمل.

وهناك محاولات لاستيعاب افراد الخدمة المدنية فى التنظيم السياسى - الحزب - وبث الولاء السياسى فيهم وتحريكهم وراء السياسة العامة . وتتضمن هذه المحاولات والجهود التنظيمية انشاء وحدات للحزب فى

---

١ - ولمزيد من المعلومات انظر .
Mahiou, op. cit., pp. 248-251 & Morgenthau, Political Parties op. cit., p. 341 & Hodgkin, op. cit., p. 167.

٢ - عبر عن هذا بقوة الرئيس كوامى نكروما فى قوله :

« ان الموظفين العموميين ، خاصة اولئك الذين فى الدرجات العليا ، يجب ان يحافظوا على الحياد السياسى ويقدموا خدمة تامة موالية للحكومات الشرعية بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية ... ان نيتنا هى تشديد الاوامر ومحو العناصر غير الموالية فى الخدمة المدنية ، حتى وان ادى ذلك الى عدم انتظام مؤقت فى الخدمة ... لان الموظفين المدنيين غير الموالين ليسوا افضل من المتآمرين . انظر :
Kwame Nkrumah. I speak of Freedom : A Statement of African Ideology. New York : Frederick A. Praeger, 1961, p. 173.

المؤسسات والمنشآت المختلفة فى الدولة وفقا لما سبق توضيحه بالاضافة الى مؤتمرات الكوادر وغيرها مع تداخل الشخصيات والادوار خاصة الكوادر العليا ضمانا للتنسيق بين العمل السياسى والادارى · ولا يجب ان يفهم من ان الزعامة فى الهرم التنظيمى للحزب والدولة تتمثل فى نفس الاشخاص فى العادة — أى وجود تداخل للرئاسة والشخصيات — ان هناك ايضا تداخلا تاما بين العاملين فى الحزب والدولة بمعنى أن أحد الهرمين التنظيميين قد حل كلية تنظيميا وافرادا محل الآخر ، أى ذابت بيروقراطية الدولة فى بيروقراطية الحزب أو العكس · (١) فهذه النظرة غير صحيحة فى الواقع حيث احتفظت الدول الافريقية بهرمين تنظيميين متوازيين احدهما ادارى والآخر « ادارى — سياسى » للحزب كل يؤدى مهمة تنفيذية خاصة وان كانت قد عملت على تداخل الرئاسة وشاغليها على كافة مستويات التنظيمين الادارى والسياسى بما يتضمن تنسيق العمل بينهما والتكامل بين الانشطة السياسية والادارية · (٢)

٢ — علاقة الحزب بالسلطة التشريعية :

اما عن علاقة الحزب ورئيسه وهو رئيس السلطة التنفيذية — بالسلطة التشريعية ، فان من الملاحظ فى الدول الافريقية تدهور دور المجالس التشريعية بحيث اصبحت بمثابة اجهزة تابعة للحزب ، فازدياد سلطة كل من الزعيم والحزب كان باستمرار على حساب السلطة التشريعية التى انتهى دورها الى ان اصبحت بمثابة اداة لاعطاء الشرعية لقرارات اتخذت مسبقا سواء فى اطار الحزب او خارجه من جانب الزعيم القومى / الرئيس التنفيذى ، الذى يعتبر صاحب الكلمة الاخيرة وبيده الكلمة الفاصلة فى قمة صناعة القرار وهو اتخاذه باختيار البديل الامثل · فالدور الرئيسى

---

١ — يوضح الرئيس سيكوتورى انه لا يوجد هناك فى غينيا فى ظل الحزب الديمقراطى لغينيا — الذى يعتبر حزبا ثوريا بالمفهوم الافريقى — أى اختلاف بين الانشطة السياسية والادارية · وان كلا منهما يقوم بأداء دوره وان تداخل الشخصيات يحقق التنسيق المنشود ·

٢ — لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الاجهزة السياسية والادارية فى غينيا انظر :

Sekou Touré, "Relationship between Political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.

بالمجالس التشـريعية فى افريقيا هو اظهـار الاجمـاع من وراء الزعامة القومية فى اطار نظام الحزب الواحد : فهى لا تقوم بدور تمثيل الآراء المختلفة بل بالدور العكسى وهو تحريك جميع الاعضـاء حور سـياسات الحزب والزعامة القومية ، اى انها تنقل اراء واهداف الحزب للشعب بدلا من ان تنقل رغبات وآراء الشعب ٠

وبصفة عامة نجد ان السلطة التشريعية تلعب دورين رئيسيين فى ظل نظام الحزب الواحد :

أولهما : اضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسى ، وذلك للاحتفاظ بالاطار الرسمى للسلطة التشريعية ٠ أى انها تمارس دورا نفسيا اكثر منه تشريعيا ٠

وثانيهما : تحقيق هـدف جوهرى من الناحية الواقعية يتمثـل فى تحريك الجماهير نحو السياسة العامة ، حيث ان اجتماع الممثلين من كافة انحاء الدولة فى لقـاء عام حول سـياسـات الحزب يجعلهم شـركاء فى هـذه السـياسـات وبالتالى يعملون كممثلين للحزب فى مناطقهم بدلا من الدور العكسـى اى بدلا من ان يعملوا كممثلين عن مناطقهم ٠ أى ان الجهـاز التشريعى والانتخابات فى الدول الافريقية تعتبر واقعيا بمثابة حملات أو وسائل اضافية لتحريك الجماهير حول سياسة وقرارات الحزب المتخذة مسبقا من زعامته ٠

وحيث ان كافة الاعضـاء فى المجالس التشـريعية (١) فى ظل نظام الحزب الواحد ينتمون لهذا الحزب بمفهوم طبيعته الجماهيرية ، فلا مجال اذن لاظهار آراء من قبل اى أطراف يمثلون المعارضة المنظمة غير المسموح بها اصلا ٠

---

١ ـ من الملاحظ فى الدول الافريقية المستقلة ان السـلطة التشريعية تتكون من مجلس واحد وانها بصفة عامـة وان كانت قد عرفت الكثير منهـا نظام المجلسين الا انهـا نبذته واصـبحت القـاعدة العـامة هى اتبـاع نظـام الـ unicameral بدلا من الـ bicameral ٠ فقد اصـبح السـائد هو ان وجود مجلس واحد مظهر للوحدوية ويوفر الجهـد والوقت الضـائع فى المناقشـات وان وجود مجلس اخر سـيفتح المجال للعناصر أو المصالح التى ترغب الحكومات ـ فى سـبيل تحقيق الوحدة ـ القضـاء عليهـا : مثـل الزعامة التقليدية والجماعات الدينيـة والثقافيـة ٠ كما ان انتقـاء أو تحديد من يمثلون فى المجلس الاعلى سيكون مصـدرا للخلاف ، وان وجود مجلس واحد يضمن تفوق الحزب عليه ٠

وقد اختفت المشـاورات الرسـمية فى المجالس التشريعية فى الدول الافريقية ومع التسليم بان جميع المثلين ينتمون لنفس الحزب الواحد بمفهومه المذكور سابقا؛ ولكن هل الجميع يمثلون نفس الآراء بمعنى هل المناقشات تتسم بالجدية وهل تمتلك المجالس التشريعية اقتراح تشريعات أو تعديل مشروعات ؟ • فى الواقع يمكن القول بصفة عامة ان المناقشات حتى مع جديتها فى بعض الاحيان لا تتناول الا المسائل الثانوية التكتيكية ولا تتناول المسائل الهامة الاستراتيجية • فالمفروض انه من الاسس الرئيسية المعمول بها فى نظم الحزب الواحد ان الاهداف والخطوط العريضة ترسم فى المؤتمر القومي العام واى جدال لها يعتبر خروجا على الخط العام يجب شجبه • ففي معظم الاحيان تناقش مشروعات مقدمة من الحكومة ولكن وعلى الرغم من المناقشات الا انها تنتهى باقرار ما يمكن ان يعتبر قرارات مسبقة من جانب القيادة السياسية ، اى ان الموافقة شبه تلقائية والمناقشات وان كانت غير صـورية الا انها غير مؤثرة في النهاية • وفي بعض الحـالات القليلة فان المشروعات المقدمة من السلطة التنفيذية يجرى فيها بعض التعديلات او تظل مؤجلة حتى تمر (١) • كما انه في بعض الاحوال تقدم اسئلة أو استجوابات للوزراء وهو من مخلفات النظام البرلمانى الغربى ولكن بصفة عامة فان المجالس التشريعية عاجزة عن طرح الثقة بوزير أو بوزارة ، حيث ان هؤلاء بصفة عامة معينون من قبل رئيس الدولة ومسئولون امامه وهو الذى يقوم بعزلهم ان لزم الامر أو عزل رئيس الوزراء وتنصيب نفسه رئيسا للوزراء وهو الامر الشائع خاصة فى ظل الازمات • ومن هنا يلاحظ اقتراب هذا النظام من النظام الرئاسى الامريكى — حيث لا يوجد رئيس وزراء — بل رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية • وحيث لا يملك المجلس التشريعى فى الاحوال العـادية عزله ولاعـزل او حتى مجرد استجواب السكرتيريين (الوزراء) • بل العكس هو الصحيح فى الدول الافريقية حيث يمكن للحزب

= لمزيد من المعلومات انظر

Sy, op. cit., p. 86-78 & Mahiou, op. cit., pp. 212-4.

ولكن خروجا على قاعدة المجلس الواحد فان بوتسوانا بهـا مجلس تشريعى يتكون من مجلسـين (مجلس ادنى ومجلس شـيوخ — زعمـاء) مستوحى الى حـد كبير من النظام البريطانى مع اختلاف رئيسى وهو ان رئيس الحكومة هو بالضرورة رئيس الدولة • ولا يوجد اختلاف على اساس الاجناس « او الالوان » انظر :

Lory, op. cit., pp. 56-64

١— Zolberg, Creating Pol. order., op. cit., p. 112.

ـ اى رئيسه ـ عزل رئيس المجلس التشريعى او اعضائه البارزين اذا ما حادوا عن خط الولاء السياسى والشخصى للحزب وللزعيم وذلك باسقاط عضوية الحزب عنهم وبالتالى افقادهم « الثقة والاعتبار » اللازمين للعضوية والرئاسة فى المجلس التشريعى ٠

كما يلاحظ من ناحية اخرى ان المجالس التشريعية فى افريقيا فقدت هيبتها ايضا لسبب آخر وهو انشاء العديد من المجالس القومية الموسعة الى جانبها والتى غالبا ما تجبها ، من ذلك مثلا الاجهزة القومية للحزب وغيرها (فمثلا المؤتمر القومى للحزب الذى يرسم الخطوط العريضة للسياسية العامة يعتبر بمثابة برلمان) ٠ (١) وهذه المجالس الموسعة عادة ما تضم فى اطارها ايضا ممثلى المجلس التشريعى ٠

وفى ظل نظام الحزب الواحد الجماهيرى فان المجلس التشريعى الذى يضم ممثلى الشعب المنتمين فقط الى هذا الحزب يجب ان يكون ايضا جماهيريا بمعنى ان اعضاءه ينتمون للجماهير ، وبالتالى فان هناك من الدول من يقصر العضوية على الفلاحين والعمال ، من ذلك تنزانيا أما مصر فانها تخصص نصف المقاعد للعمال والفلاحين والنصف الآخر للفئات الأخرى ٠ وفى هذا المجال يلاحظ ان الكثير من الممثلين وخاصة من الفلاحين ـ نظرا لعدم توافر الثقافة اللازمة للالمام بطبيعة الامور والمشاكل السياسية والاقتصادية ـ يتخذون موقفا سلبيا بالاضطرار ، وتمضى فترة العضوية دون ان يعبر احدهم برأى او حتى ينطق بكلمة ٠٠ مما يمثل اضعافا إضافيا للمجلس التشريعى فالعضوية عند الكثيرين من الاعضاء والطامحين فيها لها اهميتها لا لاسباب سياسية او لتحقيق اهداف عامة ولكن لاهداف خاصة تتعلق بحصولهم شخصيا على عائد مادى يتمثل فى مكافأة العضوية ، هذا بالاضافة الى الهيبة والمكانة فى مناطقهم المحلية ٠

ومن الملاحظ ان المجالس التشريعية تتميز بالتجديد حيث اعضاؤها فى تغير مستمر ٠ حقيقة ان الانتخابات التى تأتى بهؤلاء الاعضاء يسيطر عليها الحزب تماما بحيث يضمن عدم جلب الا الموالين له او على الاقل التأكد من عدم جلب غير الموالين وغير المرغوب فيهم ـ نتيجة عدم ولائهم السياسى او عدم انتمائهم للجماهير او انتمائهم للارستقراطية القديمة او

ـ١ Mahiou, op. cit., p. 238.

المعارضة السابقة أو غيرها ومع ذلك فان الانتخابات تأتى باستمرار بالدماء الجديدة الموالية للنظام ظاهريا والموالية لنفسها أصلا ٠

وهذه المجالس فى العادة « ليست ديمقراطية أصلا بالمعنى الغربى ولكنها أجهزة استشارية مهمة تمثل ، بعد الجهاز التنفيذى والحزب ، وسيلة ثالثة للاتصال بين الحكام والشعب » ٠ (١) فدورها الرئيسى فى رأينا ليس كجهاز تمثيلى ينقل مشاكل وآراء الجماهير ولكنها تلعب اساسا الدور العكسى وهو انها وسائل اضافية لتحريك الجماهير حول السياسات العامة والزعامة القومية ويتم ذلك عن طريق تجمع « الممثلين » فى مكان واحد يأتون اليه من مناطقهم المترامية فى الدولة ويشتركون فى مناقشة السياسة العامة والاهداف والمشروعات المحددة من قبل الزعامة القومية واقرار ما تراه ثم الانتقال كل الى منطقته ليمارسوا دورهم « كممثلين للسلطة » ينقلون أهدافها الى الجماهير فى مناطقهم ويعملون على توضيحها لهم وتحريكهم وتعبئتهم حولها ٠

وقد نظرت بعض الدول الافريقية نظرة واقعية للاجهزة التشريعية فى ضوء تدهور دورها فى ظل نظام الحزب الواحد عن دورها التقليدى المفروض ان تقوم به ، وبالتالى فان دولة كالجزائر مثلا لم تجتمع الجمعية الوطنية بها منذ ١٩٦٦ وكانت اخر انتخابات لها فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ عندما تقدمت « جبهة التحرير الجزائرية » وحدها بقائمة للمرشحين (٢) اما فى ليبيا فلا يوجد جمعية وطنية ، فبعد انقلاب سنة ١٩٦٩ حل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولم يشر الدستور المؤقت الى الانتخابات أو الى العودة لاجراءات برلمانية ٠ ولكن فى يناير سنة ١٩٧١ اعلن الرئيس معمر القذافى ان برلمانا جديدا سيعين ولن ينتخب ولكن لم ترد اشارة لتاريخ محدد لذلك (٣)

وفى جمهورية افريقيا الوسطى الغيت الجمعية التشريعية فى ٤ يناير سنة ١٩٦٤ واعلن الرئيس بوكاسا انه لا توجد هناك نية لاعادتها على الرغم من وجود نظام الحزب الواحد ٠ وبنفس المثل الغيت الجمعية التشريعية فى توجو فى يناير سنة ١٩٦٧ وقد وعد فى ذلك الوقت بان تقام انتخابات فى ٣ شهور ولكن لم يتم ذلك ولم يتخذ دستور جديد حتى ١٩٧٥ ٠

١ ـ Zolberg, Creating Pol. order, op. cit., p. 114.

٢ ـ The Europa Yearbook, 1975, Vol. II, op. cit., p. 23.

٣ ـ المرجع السابق ، ص ٩٥٠ ٠

٤ ـ انظر : Africa South of the Sahara, 1975, op. cit., p. 912.

ولعل القاء نظرة على احد تلك الاحزاب التى تتميز باستقرار نسبى وهو «تانو » فى تنزانيا تساعد على تفهم طبيعة العلاقة والروابط بين الحزب والحكومة : (١)

من الملاحظ ان السلطة تركز فى نفس المسئولين على كل مستوى ادارى :

أ ـ فزعيم الحزب « رئيس تانو » هو فى نفس الوقت رئيس تنزانيا ٠

ب ـ كافة اعضاء البرلمان « الجمعية الوطنية » يشتركون بهذه الصفة فى المؤتمر القومى ٠ وهم فى دوائرهم الانتخابية اعضاء بحكم القانون فى اللجان التنفيذية للاقليم والناحية ٠

جـ ـ رئيس واعضاء الجمعية الوطنية يكونون لجنة دائمة للمؤتمر القومى للتانو ٠

د ـ على مستوى الاقليم فان المفوض الاقليمى ـ الذى يعينه الرئيس ـ هو بحكم وظيفته رئيس للجنة الاقليمية وفى نفس الوقت سكرتير اقليمى للتانو ٠ (٢)

هـ ـ على مستوى الناحية فان مفوض الناحية هو نفسه رئيس لجنة التنمية للناحية وسكرتير لجنة الناحية الخاصة بالتانو ٠

و ـ رئيس التانو للناحية هو فى نفس الوقت رئيس مجلس الناحية ٠

ز ـ رئيس « فرع » التانو هو فى نفس الوقت رئيس لجنة تنمية القرية ٠

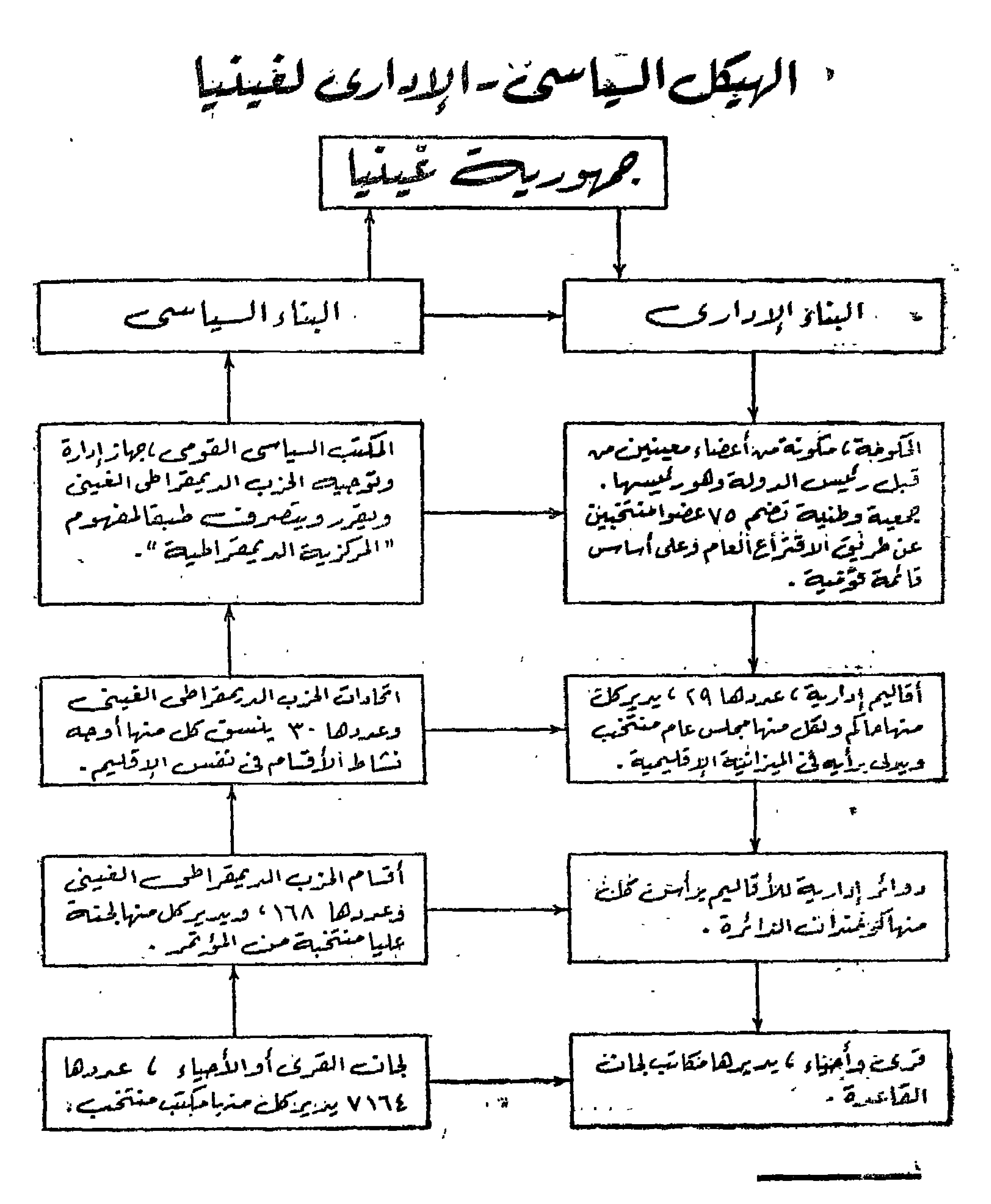
هذا عن الروابط الرسمية بالاضافة الى وجود روابط غير رسمية تعمل على ربط الحزب بالحكومة : فغالبية الوزراء مثلا اعضاء فى كل من اللجنة التنفيذية القومية واللجنة المركزية كما ان السكرتير العام للاتحاد الوحيد للنقابات العمالية عضو فى اللجنة التنفيذية القومية ٠

وتاكيدا لربط الحزب ومؤسسات الدولة فان الاجهزة الحكومية والحزبية فى المستوى المحلى تجتمع فى نفس المكاتب ٠

---

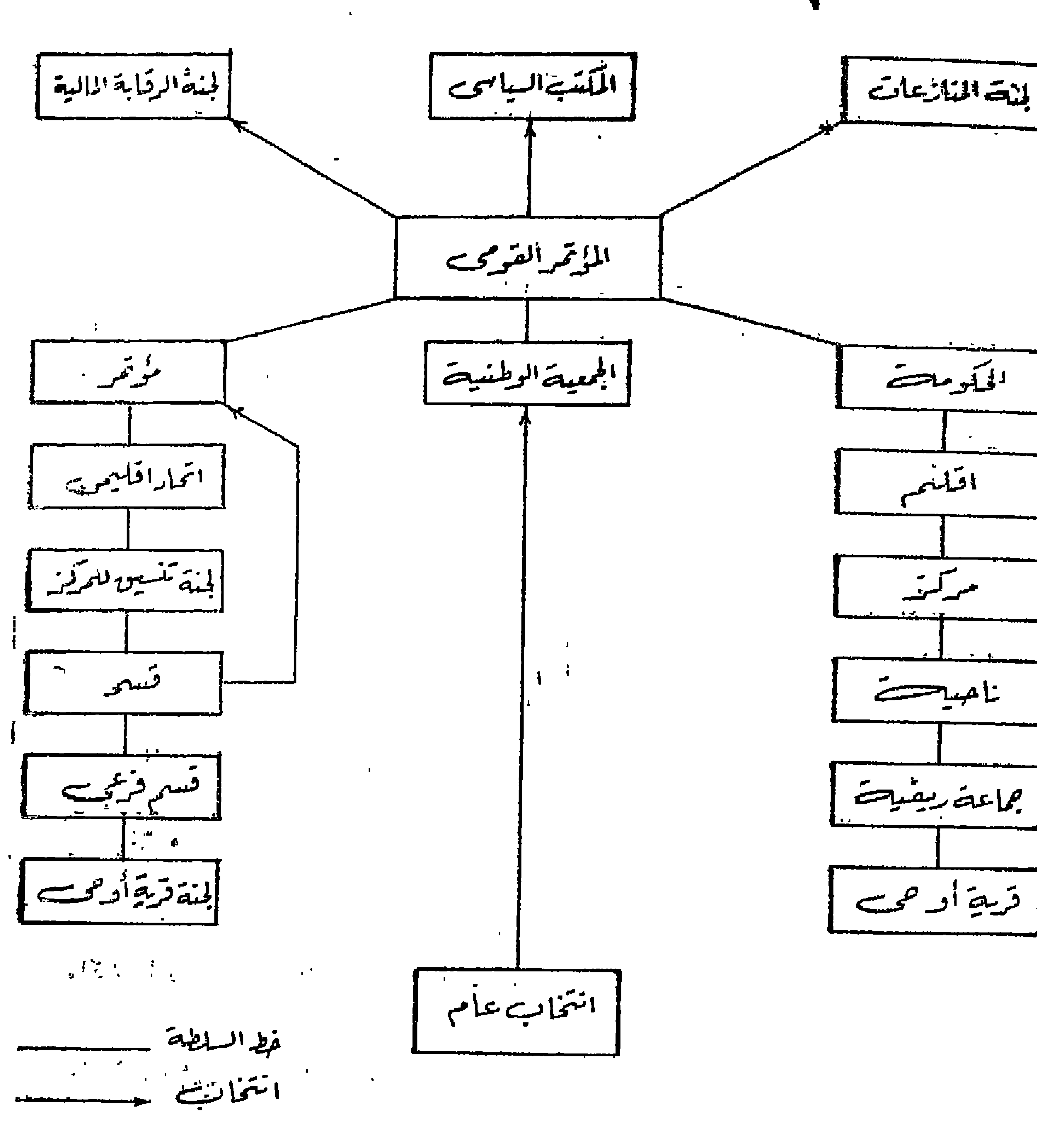
١ ـ انظر : Urfer, op. cit., p. 83.

٢ ـ يعتبر السكرتيريون الاقليميون للتانو فى نفس الوقت اعضاء فى اللجنة التنفيذية القومية ٠



المصدر: Mahiou, op. cit., p. 217.

التنظيم السياسى ـ الإدارى فى السنغال



المصدر : Ibid., p. 222.

وخلاصــة الامر فيما يتعلق بعلاقة الحزب بالمؤسســات الرسمية للدولة فى افريقيا يلاحظ انه كلما ازدادت مركزية السلطة كلما ازدادت قوة الحزب • وعليه ففى النظم المركزية الثورية نجـد الحزب اقـوى كثيرا مـن الجهــاز البيروقراطى للادارة الحكومية أو الدولة ، كمـا انه اقـوى من الســلطة التشريعية • أى ان الحزب يتمتع بالصدارة والمكانة الاولى فى كافة نواحى الحياة ، ويعمل بمثابة اشعاع لكافة اجهزة الدولة الرسمية ولكافة الهيئات غير الرسمية فى الدولة •

كما يلاحظ فى هذا المجال ان التناسق بين الحزب والاجهزة الرسمية فى الدولة يتحقق من الناحية الواقعية من خلال الزعامة المشتركة للحزب وتلك الاجهزة ، بمعنى ان زعيم الحزب هو فى نفس الوقت رئيس الدولة • كما ان معظم الوزراء ـ وخاصة البارزين منهم ـ يحتلون مكانهم فى اعلى اطارات الحزب ، سواء فى المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية ، كما انهم ممثلون فى المجلس التشريعى ، مما يحقق تجانسا بين اتجاهات هذه الاطارات نتيجة لتوحيد الزعامة وخاصة فى اعلاها ممثلة فى الزعيم القومى •

وبصفة عامة فهناك فى كثير من الاحيان تطابق وتلازم بين بيروقراطية الحزب وبيروقراطية الدولة • ويتوقف مدى سيطرة أى منهما على الاخرى على مدى قوة الحزب •

المهم فى هذا الشأن أن الربط الشخصى بين الحزب كجهاز سـياسى والاجهزة الرسمية للدولة يحقق تلقائيا التنسيق بين الحزب كجهاز سياسى والدولة •

هذا عن وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية فى نظام الحزب الواحد ولكن ما هى طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة القضائية ؟

علاقة الحزب بالسلطة القضائية :

سبق ان اوضحنا ان الدولة الافريقية قد اخذت من جهة ببعض مظاهر النظام الرئاسى خاصة تركيز السلطة فى يد رئيس الدولة ولكنها فى الواقع ذهبت فى هذا الاتجاه اشواطا بعيدة تفوق النظام الرئاسى كما هو مطبق فى الولايات المتحدة الامريكية ـ المثل التقليدى على ذلك النظام • ومن ناحية أخرى فان مبدأ فصل السلطات وان كان نظريا منصوص عليه فى الكثير من

دساتير الدولة الافريقية الا انه من الناحية الواقعية غير مطبق ، وقد رأينا ذلك بوضوح من طبيعة العلاقة بين الحزب وكل من السلطة التنفيذية والتشريعية • ولكن حتى السلطة القضائية فى افريقيا بصفة عامة لا تخرج عن هذا التعميم ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة •

وبصفة عامة فقد نصت الدساتير الافريقية على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء • (١) ولكن فى الواقع فان التطبيق يؤكد الاختلاف الواضح مع النظريات والاطار القانونى الجامد •

فى بوروندى مثلا فان حزب «أوبرونا» Uprona وفقا لدستور الدولة له السيطرة على كل من السلطة التشريعية والقضاء ، فهو المسئول عن تصرفات السلطة التشريعية والقضائية • فالقضاة يخضعون لقرارات الحزب (٢) •

والقضاء بصفة عامة يخضع واقعيا لسيطرة الزعامة القومية حيث يملك الزعيم القومى سلطة التعيين والعزل بالنسبة لرجال القضاء بل انه من الجارى العمل عليه فى الدول الافريقية انشاء المحاكم الخاصة : الشعبية والسياسية والعسكرية وغيرها لتولى المسائل التى تتعلق بأمن الدولة والنظام العام وهو مفهوم مطاط يؤدى التوسع فى تفسيره الى ايجاد انواع مختلفة من المحاكمات (٣) خارج اطار النظام القضائى مما يضعف الاخير ويشل دوره •

ويمكن القول فى النهاية بان الهيكل الحقيقى للسلطة يوضح ان الحزب اداة فى يد رئيس الدولة الذى يحدد سياسة الدولة • هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للحزبية والاخر للدولة وكل منهما يرتكز على قمته - اى على الزعيم القومى رئيس

---

١ - اتخذت غالبية الدول الافريقية فى دساتيرها نصوصا تتضمن ذلك • وقد وضح ذلك فى دساتير الدول الناطقة بالفرنسية حيث اتخذت السنغال ، موريتانيا ، فولتا العليا ، داهومى ، ساحل العاج ، الكونغو ، النيجر ، جابون ، وتشاد • ونفس الشىء اكدته غينيا ، توجو ، الكاميرون ، والمغرب • فقد نص فى تلك الدساتير على ان « السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية • ونفس الشىء اتخذته دساتير نيجيريا وسيراليون ، وكينيا واوغندا •

انظر : Busia op. cit., p. 456-7.

٢ - راجع : Africa South of the Sohara, 1975, p. 188.

٣ - لمزيد من المعلومات انظر الفصل الثامن عن الحزب والمعارضة •

الحزب ورئيس الدولة . هذه فى الواقع هى نقطة البداية التى من خلالها يجب تفهم العلاقة بين الحزب والدولة . فهناك علاقة تكافل حقيقى نتيجة تداخل الادوار من خلال الشخصيات ، هذا التكافل يبدو واضحا فى الواقع بصرف النظر عن النصوص الدستورية والاطار النظرى لمبدأ فصل السلطات الذى وان احتفظ به شكلا الا انه لا يتحقق فى الواقع .

الفصل الرابع

الحزب والمنظمات الجماهيرية

تحرص الاحزاب الجماهيرية فى افريقيا على الوصول الى الجماهير وتحريكها حول سياسات الحزب ٠ ويبدو هذا اكثر وضوحا فى النظم الاكثر ثورية التى تعرف « بالنظم التحريكية » اى القائمة على تعبئة الشرائح المختلفة من الجماهير ٠ وقد عملت الاحزاب الافريقية منذ البداية على تحقيق ذلك عن طريق انشاء التنظيمات الجماهيرية(١)مثل منظمات الشباب والنساء والطلبة والعمل على التعاون والتحالف مع النقابات العمالية التى ظل لها وضعها المتميز من الناحية التنظيمية والقانونية عن غيرها من المنظمات الجماهيرية ٠

واذا نظرنا الى هذه الفئات التى تحرص الاحزاب على تحريكها وتنظيمها والسيطرة عليها فى ظل منظمات جماهيرية نجد انها تلك الفئات التى لم تتمتع بوضع متميز فى ظل النظم الاستعمارية أو النظم التقليدية من قبلها (٢) وبالتالى فقد كانت اسرع تقبلاً لنداء الحركات الوطنية قبل ان تتطور الى احزاب سياسية ٠ وبالتالى استجابت لنداءات القادة وزعماء الحركات القومية ــ الذين مثلوا فيما بعد الزعامة فى الدولة الافريقية ــ للكفاح ضد الاستعمار ومقاومته عن طريق الاضرابات والمقاطعة وعدم الطاعة المدنية بصفة عامة ٠

والواقع ان العمال هم من اكثر الفئات تعبئة من الناحية الاجتماعية لابتعادهم عن السلطة التقليدية مما ادى الى ايجاد نوع من التحديات بالنسبة لهم التى أدت بدورها إلى تسهيل ضمهم للتنظيمات السياسية ، فكانوا اكثر مؤيدى الحركات القومية وان لم يكونوا قادتها (٣) ٠ اذن كان العمال اهم

---

١ ــ انظر : Hodgkin, op. cit., pp. 117-124.

٢ ــ عن وضع المرأة فى المجتمعات التقليدية واثر التطور عليه خاصة فى جنوب افريقيا ، انظر :
H.J Symons. The Status of African Women "in McEwan & Sutciff, op. cit., pp. 326-331.

٣ ــ عن النقابات العمالية ودورها فى افريقيا راجع :
Jean Meyriaud & Annisse Salah-Bey. Le Syndicalisme Africain. Paris: Payot, 1963.

اسس قاعدة الحركات الوطنية ٠ ويلاحظ ان النقابات العمالية قد امدت الاحزاب ببعض الزعامات مثل الرئيس سيكوتورى الذى كان زعيما نقابيا قبل ان ينتقل للعمل السياسى ٠

اما بالنسبة للشباب والنساء فقد كانت الزعامة التقليدية الى حد بعيد حكرا على الكبار فى السن "The Elders" من الرجال فقط ، ولذلك فلم يتمتع الشباب والنساء بمركز وهيبة فى النظام التقليدى ٠ ولهذا كانوا اسرع الفئات تعبئة فى الحزب الجماهيرى وتحركا وراء الزعامة القومية ٠ لهذا لجأت الاحزاب السياسية الى انشاء منظمات الشباب والنساء ٠

والواقع انه مع تعدد الاحزاب السياسية عند بدء نشأتها فى ظل الحكم الاستعمارى تعددت منظمات الشباب والنساء والنقابات العمالية ، الا انه مع اتجاه الحزب الواحد الى « الوحدوية » توحدت ايضا كاتجاه عام كل من المنظمات الجماهيرية ٠ واصبح هناك منظمة واحدة للشباب واخرى للنساء واتحاد للعمال على مستوى الدولة ، أى حرصت معظم الاحزاب الافريقية على ان توجد تنظيما لكل مؤسسة جماهيرية على نمط التنظيم الحزبى فى شكل وحدوى ٠

والجدير بالدراسة فى هذا المجال هو كيفية التنسيق بين الحزب والمنظمات الجماهيرية ، وكيفية تحقيق التحريك اللازم لها ٠

فمن اهم ما يلاحظ عن هذه المنظمات الجماهيرية فى افريقيا انها لم تعد تلعب دور جماعات الضغط أو جماعات المصلحة ، وهو الدور الذى تقوم به مثيلتها فى ظل الاحزاب السياسية فى الغرب ٠ فهى تعتبر فى افريقيا اما جزءا من الحزب كتنظيمات افقية ملحقة به (اى اجنحة افقية له) ـ مثل الحال فى منظمات الشباب والنساء ـ أو تعتبر حليفة للحزب ـ مثل الحال بالنسبة للنقابات العمالية (وكذلك المؤسسة العسكرية فى كثير من الحالات) وبالتالى فهى ملتزمة بقرارات الحزب وسياساته العامة ، واصبح من الممكن ان تسمى « بطلائع الحزب » ٠

الحزب والنقابات العمالية :

بالنسبة للنقابات العمالية فانها بصفة عامة لم تستوعب تماما فى التنظيم الحزبى وذلك على خلاف الحال بالنسبة لمنظمات الشباب والنساء ـ

اى انها ما زالت تتمتع بالمظهر الرسمى للاستقلال التنظيمى • وبالتالى فان النقابات العمالية فى شكل اتحادها الواحد تمثل جهازا تنظيميا يوازى اجهزة التنظيم الحزبى • ومع ذلك فانها واقعيا غير مستقلة ، حيث يقوم الحزب بتحديد اهدافها وانشطتها ، كما يتولى تعيين المسئولين فيها ، هذا بالاضافة الى ان هناك عضوية مشتركة فى الحزب والنقابات العمالية (والاصل فى هذا ان تكون العضوية فى التنظيم متطلبا سابقا للعضوية فى النقابات العمالية أو المهنية) •

ومن ناحية اخرى ، فقد حرصت الكثير من الاحزاب السياسية على تمثيل النقابات العمالية فى كافة اجهزة الحزب على كافة مستوياته حتى اعلاها ممثلا فى المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية (١) • ويتوقف هذا التمثيل على الدولة ذاتها • أى قد يكون الممثل فردا واحدا أو اثنين أو اكثر حسب التنظيم الداخلى للحزب ، ولكن المهم هو وجود التمثيل الذى يمثل مشاركة النقابات العمالية فى السياسات المتخذة من الحزب • وقد سبق ان اوضحنا ان دولة كتنزانيا قصرت الزعامة فى التنظيم السياسى على كافة مستوياته على العمال والفلاحين • (٢) ولكن مفهوم العامل والفلاح ،فى افريقيا عامة تستخدم بمعنى مطاط بحيث تضم واقعيا معظم العناصر فى الشعب •

هذا وقد اخضعت المصالح النقابات العمالية لتلك التى للحزب الذى يسمى لتحويل تلك النقابات من النشاط الاستهلاكى الى النشاط الانتاجى (٣) اى تحويلها من الدور التقليدى للنقابات العمالية القائم على السعى المستمر

---

١ ـ عن دور النقابات العمالية فى افريقيا وعلاقتها بالحكومة انظر :
John Riddell, "Trade Unionism in Africa as a Factor of Nation Building", in Kebschull, op. cit., pp. 190-4: from Civilisations, Vol. XII, No. (1962) pp. 28-36.

٢ ـ انظر البند الاول من قرارات اعلان اروشا فى ٦٧/١/٢٩ والخاصة بالزعامة فى « تانو » فى :
J.K. Nyerere, Freedom & Socialism, East Africa: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

٣ ـ عن هذا التحول والدور الحديث انظر :
W.H. Friedland, "Basic Social, Trends", in Friedland & Carl Rosberg (eds.,) African Socialism, Stanford, California: Stanford Univ. Press, 1964, p. 19. See also, Kebschull, op. cit., p. 153.

للضغط على الحكومة واصحاب العمل للزيادة المطردة فى اجور أعضائها وتحسين مستوى معيشتهم بصرف النظر عن اى اعتبار ، الى التركيز على المهمة الانتاجية على اساس انه لولا ذلك لما امكن تحسين الاجور ومستوى المعيشة ٠

الحزب ومنظمات الشباب :

اما بالنسبة لمنظمات الشباب فنلاحظ ان الاحزاب السياسية توجه لها عناية خاصة بصرف النظر عن مدى تقدمية الحزب أو ثوريته بالمفهوم الافريقى ٠ حيث الشباب فى المدن على وجه الخصوص من اكثر الفئات تحركا من الناحية الاجتماعية فضلا عن ان « البحث العقائدى » لهم وتوجيههم يخلق فيهم روح الولاء للتنظيم وخاصة بأعتبارهم دعامة الحزب وطليعته الكامنة والذين يمثلون المستقبل بالنسبة له ٠ وتتضح اهمية الشباب وتنظيمهم اذا اخذنا فى الاعتبار ان الدول الافريقية تتميز من الناحية الديمقراطية بان قرابة نصف السكان فى سن الطفولة والشباب ٠ مما يكون من الطبيعى معه ان توجه لهم اهمية خاصة من جانب الاحزاب الجماهيرية حيث يمثلون الشريحة الشابة الممثلة لنصف الجماهير ٠ كما تتضح اهمية منظمات الشباب فى انها تعتبر الى حد كبير البديل الحديث للانشطة الجماعية التى كانت تمارس تقليدا مثل « جماعات العمر » مثلا ٠

هذا ومن الناحية التنظيمية فان منظمات الشباب التى انشأتها الاحزاب الجماهيرية أول ما نشأت لم تكن جزءا من الحزب وكان لها تصرفها المستقل ومواقفها المستقلة عنه احيانا وضد سياسته العامة (١) ٠ بمعنى اخر فقد كان هناك توازى هيكلى ووظيفى بين هيراركية الحزب وهيراركية تنظيم

---

١ – فى مالى مثلا قام حزب « الاتحاد السودانى » سنة ١٩٤٦ بمجرد انشائه كفرع لحزب « التجمع الديمقراطى الافريقى » بانشاء منظمة شباب هى « اتحاد شباب التجمع الديمقراطى الافريقى » وكمظهر لاستقلالها الحقيقى فانه عندما قرر الحزب الام الغاء ارتباطه بالحزب الشيوعى الفرنسى اعترض فريق من شباب المنظمة وانشقوا عن حركة منظمة الشباب مكونين « الاتحاد الديمقراطى للشباب السودانى » ومع ان المنظمتين الشبابيتين قد اندمجتا ثانيه سنة ١٩٥٧ فى « اتحاد الشباب السودانى ـ RDA » كفرع الشباب لحزب الاتحاد السودانى الا انه حدث خلاف من جديد بين الحزب ومنظمة الشباب الجديدة هذه حيث طالبت الحزب بالتصويت بالنفى فى استفتاء نوفمبر ١٩٥٨ وذلك كما فعلت تنظيمات الشباب

=

الشباب بحيث يمكن تمثيلها بهرمين مستقلين . كما كان هناك قبل الاستقلال تعدد فى حركات وتنظيمات الشباب نتيجة لتعدد الاحزاب والجماعات السياسية . وقد عمل الحزب الواحد بعد قيامه على السيطرة على التنظيمات الشبابية وذلك أولا عن طريق ادماجها فى تنظيم واحد كما سبق ذكره ثم العمل على السيطرة على ذلك التنظيم ان لم يكن استيعابه .

وقد عملت الكثير من الدول على تحقيق تلك السيطرة عن طريق الاحتفاظ بهيكل تنظيم الشباب ولكن مع استيعابه وادماجه فى الحزب وقامت الاحزاب بصرف النظر عن اتجاهاتها بانشاء امانة للشباب - أو كوميسارية كما تطلق عليها بعض الدول - فى داخل الحزب للإشراف على كافة انشطة الشباب وتنظيمهم والهدف الاساسى العام هو البث الايديولوجى للشباب وتوجيههم وتعليمهم من الناحيتين السياسية والمدنية وكذلك تعميم النشاط الرياضى وتشجيع الشباب على المشاركة . ولكن اهم الاهداف المنشودة هو خلق الولاء للزعامة وللحزب وتوعيتهم سياسيا والعمل على التغلب على النزعات القبلية والاختلافات الاجتماعية وغيرها ببث روح الوطنية فيهم .

ففى افريقيا هناك اهتمام بتسييس الشباب خاصة والجماهير عامة حيث اصبحت السياسة من اهتمام الجميع .

هذا وتحقيقا للهدف المنشود فى تعبئة الشباب خلف السياسة العامة للحزب فقد قام الكثير من منظمات الشباب بانشاء مؤسسات متخصصة داخلها وذلك بهدف توجيه الشباب الى بعض الانشطة الموجهة واكثر تلك الحركات الشبابية انتشارا فى افريقيا هى فرق الطلائع أو البايونيرز Pioniers الذين اعتبروا فى بعض الحالات سواعد اساسية للزعيم القومى والحزب .

واختلفت ابعاد تلك المؤسسات المتخصصة والمتعلقة بالانشطة الجماعية الموجهة للشباب ، ولكنها تتفق فى اجلها ابعادا شبه عسكرية حيث يعرض تنمية الاعداد العسكرى فيهم - سواء اكانوا من الذكور ام من الاناث - وذلك

=

الاخرى فى الدولة أى وقفت ضد موقف الحزب الداعى للتصويت بالايجاب . ولكن بعد ان سيطر الحزب على الحكومة قبيل الاستقلال ، قام بتوحيد جميع منظمات الشباب فى الدولة فى منظمة واحدة ضمت الشباب من الثامنة الى الخامسة والثلاثين (ثم خفضت السن بعدها الى الخامسة والعشرين) .

انظر : Megahed, op. cit., pp. 183-4.

حتى يخلق فيهم ما فى العسكريين من روح النظام والطاعة ككل محاولة صهر الاختلافات الاولية المحلية سواء أكانت لغوية ام دينية ام قبلية ام اقليمية أم غيرها • وأخيرا فانها تتفق فى اهتمامها بالنشاط خارج اوقات الدراسة أى فى وقت الفراغ كما تهتم بحل مشاكل الشباب من غير الطلبة والعمل على استيعابهم • وقد استطاعت بعض الاحزاب بالفعل تعبئة الالاف من الشباب خلف سياستها وحول الزعيم القومى وذلك عن طريق تلك المؤسسات الشبابية المتخصصة التى اعتبرت بمثابة سواعد متخصصة لمنظامات الشباب •

واكثر تلك الحركات الشبابية انتشارا فى افريقيا هى فرق طلائع الشباب او البايونيرز Pioneers الذين اعتبروا فى بعض الحالات سواعد أساسية للزعيم القومى وللحزب •

ففى مالاوى يقوم دكتور باندا بالاعتماد على تنظيم الشباب فى تدعيم سلطته كأداة للسلطة الشخصية فقد قام ببناء جيش خاص من طلائع الشباب ويطلق عليهم « ذوى القمصان الخضراء » وقد نظموا على غرار حركة الشباب فى غانا • وهم يتلقون تدريبهم فى اسرائيل (١) (ولا ننسى ان مالاوى خارجة عن الخط الافريقى لغالبية الدول الافريقية بعلاقاتها القوية مع جنوب افريقيا ذات النظام العنصرى ومن الطبيعى ان تكون علاقاتها قوية أيضا مع اسرائيل التى يربطها مع جنوب افريقيا تحالف عنصرى غير مقدس) •

أما فى مالى فان حركة الطلائع أو البايونيرز ضمت الشباب من الجنسين من سن الثامنة الى الخامسة والعشرين وهم يقسمون وفقا لاعمارهم الى اربعة أقسام (٢) : وهذه التنظيمات تعتبر مؤسستا كشفية تسعى لتجميع

---

١ - لمزيد من المعلومات انظر : Selassie, op. cit., p. 165.

٢ - هى
- Minimes من ٨ : ١٢ عاما
- Cadets من ١٣ : ١٥ عاما
- Pionniers من ١٦ : ١٨ عاما
- Cadres من ١٨ : ٢٥ عاما

ولمزيد من المعلومات راجع :

P. Urfer, "Le Mali", Centre Militaire d'information de specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation (Oct. 16, 1962). Document de CHEAM, No. 3759, p. 8,

La Decouverte du Mouvement National des Pionniers du Mali. Bamaco, n.d.

الشباب فى أنشطة جماعية كما تسعى لتوجيههم سياسيا وتنميتهم مدنيا وخلقيا • وفى كل مستوى من المستويات السياسية - الادارية هناك فرع لحركة الطلائع بأقسامها مرتبط بتنظيم الشباب الذى يقع تحت سيطرة الحزب كلية •

بالاضافة الى تلك المؤسسات فهناك الميليشيا "Militias" وفرق الحراسة "Vigilance Brigades" وتتضمن البوليس الشعبى والسرى وفرق الحراسة أو اليقظة وتمثل مشاركة الشباب فى حماية أمن الدولة • والانضمام لها على أساس اختيارى ومفتوحة بصفة خاصة للكادر من مؤسسات الشباب •

وهم يقسمون الى مجموعات على رأس كل منها قائد يوجههم ويخضعون لسيطرة وتوجيه سكرتارية الشباب فى المنطقة التى يمارسون فيها نشاطهم سواء فى المدن أو القرى أو مناطق القبائل الرحل •

ويلعبون دورا مزدوجا ، سواء المنتمين منهم للميليشيا الشعبية أو فرق الحراسة ، يقوم على المحافظة على النظام من ناحية - حيث يعملون كعيون للحزب فى مناطقهم - ومن ناحية اخرى ، يتولون تعليم الجماهير عن الحزب وسياساته (١) •

ومن الانشطة الاخرى لمؤسسات الشباب الخدمة المدنية Civic Service ، وهى مؤسسة شبه عسكرية وتغنى عن الخدمة العسكرية • فهناك معسكرات للخدمة المدنية وتضم الشباب من غير المتعلمين والذين ليس لهم عمل كما يحرص على تمثيل الاجزاء المختلفة للدولة والعناصر المختلفة بها فى نفس المعسكر •

ويركز على وجه الخصوص على تعليمهم خاصة النشاط الزراعى وتوعيتهم سياسيا بايديولوجية الحزب على أساس أن الهدف هو حل مشاكل الشباب من المناطق الريفية الذين يفدون للمدن وليس لديهم المؤهلات التى

---

١ - وذلك عن طريق التأكد من شخصية المارين فى الشوارع والطرق بعد منتصف الليل ، وذلك الى حد ايقاف كافة السيارات بمافيها السيارات الدبلوماسية ؛ كما يشرفون على سلوك وتصرفات الافراد فى الاماكن العامة فينظمون الخروج من دور العرض والمسارح وأماكن التجمع وغيرها •

يستطيعون بموجبها الحصول على عمل على أمل أعادتهم ثانيا لمناطقهم الريفية ليعملوا كأقلية نشيطة فى مناطقهم · والتركيز أساسا على شرف العمل فى الارض ·

كما توجه أيضا أهمية كبيرة للطلبة على أمل استيعابهم وجذب ولائهم فتنشأ لجان لمنظمة الشباب فى المؤسسات التعليمية المختلفة · كما يمتد النشاط للطلبة الدارسين فى الخارج حيث تنشأ لهم لجان ما يعرف بالجماعات السياسية ·

والمؤسسات الشبابية المختلفة تشترك فى أنشطة الاستثمار البشرى خاصة (الخدمة المدنية) حيث يمدونها بالفنيين – العمال المهرة) ·

ويلاحظ انجذاب الشباب من الشرائح الدنيا خاصة لانشطة المؤسسات الشبابية المختلفة فى اطار التنظيم الحزبى مما يسهم فى أعطائهم الشعور بالتميز والارتباط والانتماء للفئة الحاكمة (١) · فملابسهم وشاراتهم المميزة تعطيهم هيبة على المستوى المحلى وكذلك فان تنظيمهم للامن ومحافظتهم على النظام فى الاماكن العامة يرضى غرورهم · وتجاوب هؤلاء اكبر كثيرا من تجاوب الطلبة – الذين يحتجون بان النشاط الشبابى يكون على حساب الدراسة ·

الحزب وتنظيمات النساء :

اما عن النساء فقد وجهت لتنظيمهن أهمية كبيرة وقد لعبت التنظيمات النسائية دورا هاما فى بعض الاحزاب ونذكر على وجه الخصوص فروع حزب « التجمع الديمقراطى الافريقى » فى غرب افريقيا و « ومؤتمر حزب الشعب » فى غانا فى ظل نكروما ، وكذلك الحال فى كينيا فى اطار « كانو » وزامبيا فى اطار « يونيب » · ولكن يلاحظ ان التنظيمات النسائية ودور المرأة يبدوان اكثر وضوحا وقوة فى المناطق الساحلية عنهما فى المناطق الداخلية (٢)

---

١ – فالخدم لدى الاجانب مثلا والمنضمون لمنظمات الشباب يعملون كميليشيا سرية فى الكثير من الدول الافريقية ·

٢ – لمزيد من المعلومات عن دور المرأة فى المجال السياسى انظر :
Kenneth Little. African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution. London : Cambridge Univ. Press, 1973. pp. 61- 75.

حيث الاحتكاك مع العالم الخارجى قد أسهم فى تحرير المرأة اقتصاديا ومن ثم سياسيا وحيث النساء يلعبن دورا أساسيا فى الاسواق الافريقية التى تعتبر فى كثير من تلك المناطق الساحلية تحت سيطرة المرأة فمثلا : فى أكرا عاصمة غانا يلاحظ ان اهم اسواقها وهى سوق ماكولا ١ وماكولا ٢ تقع تحت سيطرة نسوة السوق فبينما يصل عدد الرجال الذين يعملون بالتجارة فى هذين السوقين ثمانية رجال ، يبلغ عدد النساء فى السوق الثانى وحده اثنى عشر ألف امرأة (١) فنسوة السوق "market women" ـ أو «مامى» كما يطلق عليهن فى كثير من تلك المناطق ـ لهن دور قوى فى الاقتصاد ومنه كان دورهن الملموس فى النشاط السياسى (٢) ٠ أما فى المناطق الداخلية ، خاصة الاسلامية ، فقد بقيت المرأة دائما فى الظل الى حد كبير ٠ وان كانت هناك استثناءات قليلة : من ذلك نذكر ان المرأة فى قبائل الطوارق البربر المسلمة ـ فى شمال مالى ـ كانت أكثر نشاطا من الناحية السياسية من الرجل (فهذه القبائل بالذات تعرف فيها المرأة تقليديا بالتحرر والنشاط فى الحياة العامة كما انهم يتبعون نسب الام ولا يسمح بتعدد الزوجات (٣) وكل هذه تعتبر فى حكم النادرة فى أفريقيا) ، بل ان أول لجنة سياسية لحزب « الاتحاد السودانى » فى منطقة شمال مالى قامت بتأسيسها النساء فى تمبكتو وقمن هن بجذب الرجال للانضمام اليها (٤) ٠

وهناك عدة مشكلات متعلقة بالتنظيمات النسائية أسهمت فى سلبيتها على رأسها نقص الكوادر النسائية الكافية وذلك لنقص المتعلمات والمثقفات

---

١ ـ انظر

Aba Sagoe "Ghana's Market women", in Africa Woman, London, No 5 (July/August, 1976) pp. 18-22.

وعن محادثة مع رئيسة جمعيات نسوة السوق فى غانا ، راجع ٠ المرجع السابق ص ٢٢ ـ ٢٣

٢ ـ لمزيد من المعلومات راجع :

Ekwensi, Cyprian. Jagua Nana. London: Hutchinson, 1961, pp. 109-11.

٣ ـ عن دور ووضع المرأة عند الطوارق انظر :

George Peter Murdock. Africa: its people & their Culture History. New York, London: McGraw Hill Comp., Inc, 1959, pp. 405-9

٤ ـ M. Murphy, in the American Anthropologist, (Dec. 1964), pp. 1260 & Megahed, op. cit., p. 198.

عامة • وقد أدى هذا الى صعوبة تنظيم النشاط النسائى السياسى وتطوير المنظمات النسائية حيث لا يوجد من يكفى لادارتها وتوجيهها كما جعل من الصعب تحريك وتعبئة النساء عن طريق عضوات فى التنظيم ينتمين لجنسهن وبالتالى يكن أقدر على التخاطب معهن • وان كان من الملاحظ ان هذه المشاكل التنظيمية لم تحل دون مقدرة الحزب على تعبئة الجماهير النسائية خلف انشطته تلك التعبئة التى تبدو واضحة فى استجابة النساء - خاصة فى اطار الاحزاب الاكثر تنظيما وثورية - لما يدعو اليه التنظيم السياسى من الاشتراك فى الاحتفالات المنظمة كما يبدو من اشتراكهن فى أنشطة « الاستثمار البشرى "human investment" ومن المعروف ان الاخير يقوم على اساس النشاط الجماعى المحلى فى سد احتياجات تنمية البيئة من شق الطرق وبناء الجسور البسيطة وبناء بعض الفصول الدراسية ومقار الحزب والتنظيم النسائى وغيرها • حقيقة ان العمل الفعلى فى تلك المشروعات يتولاه الرجال ، ولكن النساء أيضا يساهمن بالجهد فى نقل المياه والمواد اللازمة وغيرها كما يشتركن فى تشجيع العمل عن طريق دق الطبول الافريقية « والتام تام » الشهير •

هذا وقد اختلفت وجهة النظر والاسلوب المتبع نحو التنظيمات النسائية: فالاتجاه العام هو انشاء تنظيم نسائى وحدوى مواز للتنظيم الحزبى فى كافة مستوياته وكذلك الحال مع الشباب والعمال • من ذلك مثلاً المادة ٢٣ من ميثاق الحركة الوطنية للثورة فى الكونغو حيث تنص على « انه قد انشئت على التوازى مع الحزب ثلاث منظمات خاصة احداها للعمال ، وواحدة للشباب ، وواحدة للنساء » (١) •

وهناك من الدول من رأى أن النساء مثلهن مثل الرجال شركاء فى الحزب والعمل السياسى - بحكم العضوية المشتركة للجميع - وبالتالى لا يجب ان تفرد لهن منظمة نسائية • بمعنى اخر يعتبر التنظيم النسائى مستوعبا تماما من الناحية التنظيمية فى الحزب • من ذلك مالى فى ظل « الاتحاد السودانى » حيث ورد فى الجريدة الناطقة بلسان الحزب انه : « لا يوجد تنظيم نسائى على مستوى قومى فى اطار الاتحاد السودانى حيث ان مناضلات الاتحاد السودانى لهن نفس الحقوق ونفس الواجبات • وعليه فبالنسبة للدور الاجتماعى للنساء فهن ينظمن على مستوى القرى والمدن (٢) » • وقد اتخذت غينيا نفس الاسلوب تقريبا فى بدء الامر ولكن بعد

---

١ - انظر : Mahiou, op. cit., pp. 301-2

٢ - L'Essor, Sept. 23, 1964, p. 12.

الاستقلال وتدعيم سلطة الحزب الديمقراطى الغينى ، عمل الرئيسسيكوتورى على الغاء تلك اللجان المتخصصة الخاصة بالمرأة والتى انشئت على مستوى اللجان الاساسية للحزب ٠ وكان التبرير الاساسى لذلك هو ان وجود مثل هذه اللجان يزكى الاختلافات بين الجنسين بينما يجب ان يشترك الجميع بصرف النظر عن الجنس فى نشاط الحزب على كافة مستوياته ٠ ولكن تحت ضغط النساء انفسهن أعيدت تلك اللجان واعطى لها دور أساسى فى معالجة مشاكل المرأة وتعبئة الجماهير النسائية وراء سياسة الحزب وأهدافه وقد ذكر الرئيس سيكوتورى ان عدد تلك اللجان يصل ٨٠٠٠ لجنة مكونة من عضوات من النساء فقط ٠ وتقوم كل من تلك اللجان سنويا بانتخاب ثلاث عشرة سيدة لتولى مناصب تنفيذية (١) ٠

وهناك من اتخذ موقفا وسطا حيث ان الرجال والنساء يشتركون على قدم المساواة فى المستوى القاعدى للتنظيم الحزبى فى اللجان (الفروع) المختلفة القائمة على الاساس الادارى أو الوظيفى ، وعليه فلا يوجد تنظيم نسائى على أدنى مستوى تنظيمى للحزب ٠ أما بعد ذلك فيوجد تنظيم نسائى موازى لاجهزة التنظيم الحزبى على كافة مستوياته ٠ وعلى هذا نصت المادة ١٩ من ميثاق « الاتحاد التقدمى السنغالى » على انه : « حيث ان النساء عضوات الحزب يناضلن فى نفس تنظيمات القاعدة على قدم المساواة مع الرجال وعليه فانهن يستطعن – على مستوى الفرع ولجنة تنسيق القسم والاتحاد الاقليمى – انشاء مجالس عليا وفرعية وأقليمية للنساء ، وفى القمة يمكنهن انشاء مجلس قومى للنساء » ٠

وتشجيعا للمرأة على الاشتراك فى العمل السياسى فقد خصصت مقاعد محددة للنساء فى اللجان السياسية للحزب نفسه على كافة مستوياته التنظيمية وذلك أيا كانت النظرة التى يتخذها تجاه التنظيم النسائى ٠ ففى غينيا مثلا فان مجلس اللجنة فى القاعدة المكون من عشرة مقاعد تخصص منها ثلاثة مقاعد للنساء ، أما اللجنة الموجهة للفرع فيخصص من مقاعدها الاثنى عشر مقعدان للنساء وعلى مستوى المكتب السياسى خصص لهن مقعدان من الخمسة عشر مقعدا (٢) فى ذلك الوقت ٠ وقد ذكر الرئيس

---

١ – انظر : Little, op. cit., p. 69.

٢ – Mahiou, op. cit., p. 302.

وان كان قد ذكر فى جريدة الحرية – وهى لسان حال الحزب والحكومة – فى نوفمبر ١٩٦٤ بانه تقرر الا تخصص مقاعد لا للشباب ولا للنساء الا على مستوى =

سيكوتورى فى مؤتمر نساء غينيا سنة ١٩٦٨ أن النســاء يمثلن بواسـطة عضـوات منتخبات فى كافة المسـتويات التنظيمية للحزب ٠ وان عدد تلك النساء المنتخبات يصـل الى ٣٠٤٠ سيدة يلعبن دورا فى انشـطة الحزب الديمقراطى الغينى (١) ٠ أما فى الكونغو (برازفيل) فيخصص ثلاثة مقاعد للنســاء فى اللجنة فى المسـتوى القاعدى ، واثنان فى الفرع ، وواحد فى الاتحاد ٠ وفى السنغال فان التمثيل اجبارى على مستوى المكتب السياسى القومى حيث تمثل سبع نساء من اتحاد المرأة ٠ ولكن من الناحية الواقعية فان ضعف التنظيم النسائى لا يجعل ذلك ميسورا ٠

ويلاحظ ان البعض قد اعتبر ان تخصيص مقاعد أمر ضرورى ولازم فى أول الامر تشجيعا للمشاركة فى العمل السـياسى ولكن بعد ان تعودت المرأة هذه على مثل هذه الانشطة بعد ان بدأت تظهر كوادر نسـائية أقوى نسبيا من الاولى وعليه فقد اصبح من الواجب ان يتم تمثيل المرأة فى الاجهزة العاملة ـ اللجان السياسية ـ للحزب بطريقة غير رسمية حيث ان وجود تمثيل مستقل للمرأة يثير الحساسيات بين الجنسين وقد حاولت غينيا مثلا الاخذ بهذا الاتجاه ولكنها رجعت عنه كما سبق توضيحه ٠

كما تجدر الاشـارة أيضـا الى أن هناك حقيقة فى أفريقيا تتمثل فى ظهور جيل جديد من الشابات المتعلمات الا انهن بصفة عامة يكن فى سن منظمات الشباب التى تستوعبهن بدلا من المنظمات النسائية ٠

الحزب والمؤسسة العسكرية :

تلجأ نظم الحزب الواحد فى افريقيا لكى تدعم سلطتها الى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية التى تمثل فى الواقع أهم جماعة منظمة خارج التنظيم الحزبى والتى تعمل باستمرار على التدخل فى حالة استفحال اى نزاع أو

=

الاتحاد وهو المسـتوى التنظيمى السـابق للمسـتوى القومى ٠ ويبدو أن هـذا قد طبق بالفعل على الاقل على المسـتوى القومى حيث خفضـت مقاعد المكتب السـياسى القومى ولم يشر فى انتخاباته وتكوينه ـ السـابق توضـيحه فى التنظيم الداخلى ـ اى اشـارة لتمثيل المرأة أو الشـباب ٠

١ ـ لقول الرئيس سيكوتورى هذا ولمزيد من الاحصاءات التى ذكرها راجع :
Little, op. cit., p. 69.

فشل الزعامة ـ مدنية كانت أم عسكرية ـ فهى تمثل قوة سياسية كامنة تظهر فى حالة وجود أى فراغ سياسى ٠ (١)

ومن الملاحظ ان هناك فى الدول النامية عامة قلبا للقاعدة السائدة فى مفهوم التنمية السياسية فى الغرب والتى تقوم على ابعاد الجيش عن السياسة وسيطرة الحكومات المدنية على القوى العسكرية ٠ (٢) ففى افريقيا خاصة والدول النامية عامة هناك اهتمام خاص بما قد يسمى « تسبيس ومدينة العسكريين "Civilianization & Politcization" أو بمعنى اخر التركيز على أن رجال الجيش هم بالدرجة الاولى مواطنون قبل ان يكونوا جنودا ، أو انهم على الاقل يجب ان يلعبوا دورا مزدوجا : كمواطنين وكجنود ، أى أن العسكريين يجب الا يقتصر دورهم على نواحى الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب ان يمتد نشاطهم أيضا الى نواحى الخدمة المدنية باعتبارهم اداة للتنمية والمدنية والتحديث ٠

وتعتبر المؤسسة العسكرية بصفة عامة من اهم عوامل التحديث والتحضير فى الدول النامية عامة وافريقيا خاصة ٠ والانضمام لها يسهم

---

١ ـ لمزيد من المعلومات عن دور المؤسسة العسكرية فى السياسة انظر :
د٠ عبد الملك عودة ، سنوات الحسم ٠٠ ، مرجع سابق ص ١١٧ ـ ١٥٨ حيث يستعرض أهم الكتابات فى مجال المؤسسة العسكرية ودورها فى التنمية ويوضح سياسات الدول الاستعمارية السابقة والتغييرات بعد الاستقلال ٠ والمؤسسة العسكرية تستخدم بمعنى واسع لتضم على وجه الخصوص الجيش ، البوليس ، والقوات شبه العسكرية كالميلشيا وغيرها ٠ وان كنا نركز على أهم ابعادها وهو القوات المسلحة ٠

أنظر ايضا :
S. E. Finer, The Man on Horse back: The Role of the Military in Politics, New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1962, & William Cutteridge, Military Institutions & Power in the New States. New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1965. See also Minogue & Molloy op. cit., pp. 345-376, & John J. Johnson (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton, N. J.: Princeton Univ. Press, 1962 & Morris Janowitz, The Miliary in the Political Development of New Nations, Chicago: The Univ. of Chicago, 1964.

٢ ـ انظر : Mehden, op. cit., p. 6.

في تحليل الانتماءات الاولية الى حد ملموس ، ويعتبر من اهم عوامل التحريك الاجتماعي وكذلك التحرك الاجتماعى لاعلى ايضا حيث تتسع آفاق المواطن العادى خاصة بخدمته خارج اطار دولته واحتكاكه مع الاخرين من زملائه الذين ينتمون لاجزاء مختلفة من الدولة واحيانا من غيرها ٠

وقد اختلفت وجهات النظر بين الدول الافريقية فى مدى درجة الاخذ بالاتجاه الحديث فى الدول النامية الرامى الى التسييس والتحديث : حيث يتوقف مدى تطبيق هذا الاتجاه الى حد كبير على مدى ما تتعرض له الدولة من مشاكل خارجية وداخلية تهدد وحدتها الاقليمية وتماسكها حيث فى حالة وجود مثل هذه المشاكل والتهديد تكون الوظيفة الاساسية هى الوظيفة التقليدية الدفاعية وتكون عملية « المدينة » والتسييس ثانوية والعكس صحيح ٠ فقد قامت دولة غينيا بالتركيز التام على رجال الجيش على اساس انهم مواطنون لا جنود وعملت على استيعابهم فى التنظيم وربط القاعدة الجماهيرية ـ بما فيها العسكريين ـ بالقمة ٠ أما فى مالى فان وجود المشاكل التى تهدد كيان الدولة الى حد ما فى الشمال نتيجة لانتقامات البربر الرحل جعل التركيز أساسا على الدور الدفاعى للعسكريين مع تشجيعهم على ان يكونوا رمزا للدور التنموى (من ذلك مثلا ان لكل وحدة من وحدات الجيش مزرعتها النموذجية لتكون مثلا للشعب دافعا لحب العمل فى الارض) مع ضمهم للحزب كأعضاء كاملى العضوية ٠ وقد اتخذت مصر موقفا وسطا فالعسكريون طالما يرتدون الزى العسكرى فهم يقومون أساسا بمهامهم الاصلية الدفاعية وليس لهم الحق المطلق فى الاشتراك فى الحياة السياسية أما من يعمل بالحياة السياسية فعليه ان يترك الزى العسكرى والمهام العسكرية ويرتدى الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية أو المدنية ، ويستثنى من ذلك القيادات الاساسية حيث يشتركون بحكم وظائفهم فى المؤتمر القومى للتنظيم السياسى وغيره ٠

وهناك عدة محاولات فى أفريقيا لبث روح « المدينة » والتحديث بين رجال الجيش وربطهم بمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولهم ، من ذلك مثلا قيامهم فى بعض الدول بمهمات تتعلق بشق الطرق وتطهير القنوات وأقامة السدود أو بناء المساكن أو المساهمة فى المزارع الجماعية وغيرها وذلك كمهام دائمة لا كعمل طارىء لمواجهة بعض المشاكل والازمات كالفيضانات أو القحط أو المساهمة فى اعادة تعمير منطقة أو غير ذلك من الامور التى قد تكون مدعاة لاستدعاء الجيش فى أى دولة أيا كان نظامها ٠

ومن الواضح ان محاولات ومجهودات ارضـاء فئات العسـكريين ـ خاصـة رجال الجيش ـ تأخذ اشـكالا متعددة قد تتمثل فى اعطـاء هيبة ومكانة لرجال القوات المسلحة وقادتها ، وقد تكون العمل على المحافظة على ولائهم عن طريق استشارة قادتهم فى القرارات السياسية المتخذة وبالتالى جعلهم حلفاء للنظام السياسى القائم ، وكذلك توعية العسكريين بصفة عامة بواقع السياسة والقرارات عن طريق المؤتمرات والبث « العقائدى » اذا جاز استخدام هذا التعبير فى هذا المجال • ولكن الاهم هو ان تأخذ مجهودات اسـتيعاب العسـكريين صورة المزايا المادية والعينية التى يغدقها النظـام السياسى على العسكريين عامة ورجال الجيش خاصة بحيث يجعل منهم اصحاب مصلحة حقيقية فى استمرار النظام السياسى القائم •

وبصفة عامة فان الحكم العسكرى اصبح وريث النظام السياسى المدنى سواء أكان نظام حزب واحد أو تعدد حزبى أو لا حزبية (١) ، ويبدو هذا من تعدد وقوع الانقلابات العسكرية فى أفريقيا منذ الاستقلال السريع لدولها • ولكن من الجدير بالملاحظة ان الكثير من قادة الانقلابات العسكرية وجدوا هم ايضا فى نظام الحزب الواحد الجواب على كثير من المشاكل التى تواجههم فى الدولة بعد توليهم مقاليد الحكم بها خاصة مشاكل ضمان اسـتمرارهم فى الحكم من خلال اقامة تنظيم سياسى لتحريك الجماهير وتعبئتها خلف الزعامة القومية التى جاءت نتيجة للانقلاب وكذلك مشاكل تحقيق المشروعية بصـفة عامة • والكثير من الدول التى شهدت تدخلا للمؤسسة العسـكرية لوجود مشاكل سياسية عجزت حكوماتها الشرعية عن مواجهتها ، انتهى الحال بها بأن امدت المؤسسة العسكرية الدولة بالزعامة التى نبعت أساسا منها • ولكن هذه الزعامة ـ حتى تضمن استمراريتها ـ أنشـأت كيانها تنظيميا وحدويا يتمثل فى التنظيم السياسى للحزب الواحد • ويبقى الجيش قابعا فى الظل مراقبا للاوضاع ولا يتدخل الا لتدعيم الزعامة ، أو اذا حدث فراغ سياسى جديد نتيجة فشل الزعامة فى مجابهة المشاكل الملحة ـ فيقوم الجيش بالانتفاض من جديد باعتباره أهم قوة منظمة خارج التنظيم الحزبى (٢)

---

١ ـ فمثلا وقعت انقلابات فى دول بهـا : تعدد حزبى وقتهـا مثل زائير (الكونغو كينشـاسا سابقا) والصومال ، ودول حزب واحد مثل غانا ومالى واوغندا ، ودول لا حزبية : مثل اثيوبيا وليبيا •

٢ ـ هنـاك بعض الحالات التى قام فيهـا قادة الانقلاب العسـكرى بعد حصـولهم على السـلطة بتسـليم مقاليد الحكم فى الدولة لحكومة مدنية مع تدخـل العسـكريين

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما الذى يمتلكه الجيش خاصة ويساعده فى الانقلابات العسكرية والحصول على السلطة ؟ أى هل هنــاك بعض المميزات الخاصــة التى ينفرد بها دون غيره من التنظيمــات والاجهزة الاخرى فى الدولة ؟

- من البديهى ان حيازة الاسلحة هى التى تتيح للعسـكريين امكـانية التدخل فى الحياة السياسية واحداث التغيير فى نظام الحكم · ولكن نلاحظ انه فى معظم الحالات لا تستخدم الاسلحة أو العنف المفتوح ولكن مجرد التحرك ببعض الاسلحة والتهديد باستخدامها كفيل بانجاح الانقلاب ·

- ومن ناحية اخرى نجد ان قوة الجيش لا ترجع فقط الى انه يمتلك السلاح أى القوة الحقيقية - بل ترجع ايضا الى تملكه لجهاز اتصال ومواصلات منفصل ومستقل عن الجهاز العام فى الدولة والمتاح للجماهير · وجهاز الجيش هذا لا يتوافر لأى جمـاعة اخـرى غيره فى الدولة · فالجيش يسـتطيع بما لديه من خبـراء وفنيين السـيطرة على محطـات الراديو والتليفزيون واللاسلكى والتليفون ، وادارتها بكفاءة ·

- كما ان وضـع المعسـكرات وموقعها الجغرافى البعيد نسبيا عن الحياة المدنية فى المدينة ، يعطى الفرصة للاعداد والتدريب فى الخفاء من أجل القيام بالانقلابات وقد استغل هذا العامل افضل استغلال فى غانا ·

- كذلك فان السـلطة المسلسلة داخل المؤسسـة العسـكرية والتركيز على النظام والطاعة المطلقة تمكن من تحقيق تنفيذ القرارات المتخذة من أعلى بمعنى انها تمكن قادة الانقلاب من اصدار الاوامر لمن هم دونهم · ويرجع البعض حدوث الانقـلابات ونجـاحها الى طـاعة الاوامر العسـكرية · فالعسكريون عامة ورجال الجيش منهم خاصة يعرفون ويمارسون نماذج

= من جديد فى حالة فشل الزعامة المدنية الجديدة من ذلك غانا بعد الاطاحة بحكم الرئيس نكروما فى ٢٤ فبراير ١٩٦٦ · وتدخـل العسـكريين فى ١٣ ينـاير ١٩٧٢ والاطاحة بالحكم المدنى وقيام حكومة عسـكرية مسـتمرة منذ ذلك الوقت · ومن ذلك ايضـا توالى الانقـلابات العسـكرية فى بنين « داهومى » وتسـليم الحكم للمدنيين فى بعض المرات حيث بلغت تلك الانقلابات ٦ اولها فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ وآخرها فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ · كما قد يسـتمر الحكم العسـكرى مع وجود مشـاكل جديدة أو الفشـل فى حل المشـاكل القائمة فتنتج انقلابات جديدة كمـا حدث فى نيجيريا وتعدد الانقلابات بها منذ الانقلاب الاول فى ١٥ يناير ١٩٦٦ وكان آخرها فى ٢٩ يوليو ١٩٧٥ ·

الطاعة والولاء تفتقر اليها الاجهزة الاخرى فى الدولة وخاصة خارج الحزب ٠

ومن هنا نلاحظ ان المشتركين فى الانقلابات العسكرية يمثلون قلة من القلة العسكرية ـ حيث القوات العسكرية محدودة العدد بنسبة السكان (١) وكثير منها لا يصل الى خمسة آلاف شخص ـ ومع ذلك يستطيعون انجاح الانقلابات ويجدون تأييدا سريعا فى معظم الاحيان ممن يلتفون حولهم من العسكريين ضد السلطة القائمة ٠

اذن يرجع البعض نجاح الانقلابات العسكرية الى الولاء الشخصى للقادة المباشرين الذين يقومون بها ٠ فى حين يرجع البعض الآخر نجاح الانقلابات العسكرية الى تلمس الروح السائدة من عدم الرضى عن اوضاع معينة وبالتالى فان دعوتها للانقلاب انما هو تعبير عن مشاعر بقية رجال الجيش ٠

ولكن هناك تفسيرا اخر للانقلابات العسكرية فى افريقيا يقوم على أساس اجتماعى ٠ فالكثير من الباحثين يرى ان الانقلابات العسكرية يتزعمها صغار الضباط أو حتى ضباط الصف ، وانها لا تمثل فقط ثورة على النظام السياسى القائم ولكنها تمثل ايضا ثورة على زعامات الجيش التى تكون محافظة فى معظم الاحيان ٠ وان هذا الاتجاه يحمل فى طياته الاختلافات الاجتماعية والقبلية أو الدينية أو الاقليمية بين زعماء الانقلاب وقادة الجيش ، كما انه يتمشى الى حد كبير مع تفسير الخلاف بين الصفوة أو النخبة التقليدية القديمة فى اطار « احزاب الصفوة » وبين الصفوة أو النخبة الجديدة فى اطار نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى انتهى لصالح الاخير ٠

ويلاحظ فى صدد تدخل الجيش فى السياسة وقيامه عن طريق الانقلاب العسكرى بالحصول على السلطة انه ـ اى الجيش ـ وان كان يمثل قوة احتياطية كامنة داخل الدولة تتدخل فى حالة اى فراغ سياسى الا ان استخدامها يعتبر « غير دستورى » أى غير مشروع ٠

---

١ ـ عن احصائية لبعض الدول الافريقية فى هذا المجال ، انظر : عودة ، مرجع سابق ص ١٣٥ ، ١٤٠ انظر ايضا :

George Weeks, "The Armies of Africa" in Africa Report, (January, 1964),p. 13.

لذلك فان النظام الناشيء بعد الانقلاب يحاول التغلب على تلك المسألة الهامة بالعمل على أن ينشيء نفسه على أسس جديده من الشرعية • ولعل أهم ما تلجأ اليه الكثير من نظم الحكم العسكرية فى تأكيد مشروعية قيامها هى التاكيد على انها لا تمثل مجرد انقلاب بل ثورة نابعة من الجماهير وان هدفها ليس مجرد تغيير السلطة القائمة بل تغيير كافة أوجه الحياة وتحسين الاوضاع وتحقيق مالم تستطع الحكومات السابقة تحقيقه لصالح الجماهير • كما وجد فى نظام الحزب الواحد الجماهيرى الحل العملى لمسائل تنظيم الجماهير وتعبئة الولاء الجماهيرى سعيا لتأسيس الشرعية •

واخيرا فان تركيزنا على الجيش باعتباره ركيزة المؤسسة العسكرية ـ التي يدخل فى اطارها ايضا البوليس والقوات شبه العسكرية كالميليشيا وغيرها مما سبق بحثه ـ مرجعه الى انه يمثل القوة الحقيقية التى يمكنها التدخل بفاعلية فى العمل السياسى • وهناك سؤال يطرح نفسه فى هذا المجال وهو هل يمكن لقوات البوليس وحدها ان تقوم بانقلاب ناجح ؟ الواقع ان هذا الامر غاية فى الصعوبة نظرا لطبيعة عدم تجمع قوات البوليس فى مكان واحد بكثرة مثل رجال الجيش ، ولطبيعة موازنة الاخيرين لهم بحيث لا يعطونهم عادة فرصة الانفراد بالسلطة • ولكن نقول ان تضامن الفريقين معا يؤدى الى ضمان نجاح التدخل العسكرى (١) •

---

١ ـ وضح من الانقلاب الاخير فى غانا الثقل الخاص لقوات البوليس ولكن نجاحها كان نتيجة تحالف بعض قواد الانقلاب المنتمين الى قوات البوليس مع غيرهم من العسكريين •

الفصل الخامس

الحزب والمعارضة

يرى الزعماء الافريقيون بصفة عامة أن القضاء على المعارضة بصورة أو أخرى وأيا كانت الوسيلة يعتبر متطلبا سابقا "sine qua non" ولازما لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسى وبناء الدولة القومية (١) الأمر الذى يمثل أهم صالح قومى بالنسبة لتلك الدول كما ترتئيه الزعامة القومية · فى هذا المجال تجدر التفرقة بين المعارضة الرسمية أو المعارضة خارج الحزب وبين المعارضة داخل الحزب نفسه · كما تجدر التفرقة بين الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد عملاً ·

ومن الملاحظ ان الحزب الواحد فى أفريقيا يعتبر فى معظم الحالات من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية حزبا أوحد يحتكر الحياة السياسية ولا يسمح لغيره بالتعايش معه فيكون بالفعل حزبا أوحد وفقا لحرفية المعنى اللفظى للكلمة وهى الصورة العامة فى أفريقيا · الا ان هناك البعض من الاحزاب يسيطر سيطرة تكاد تكون تامة على الحياة السياسية ولكنها سيطرة لا تمثل احتكارا منه لها · وفى هذه الحالة يسمح لبعض الاحزاب الضعيفة بالتعايش مع الحزب المسيطر ، ولكن لا يسمح لها بان تصبح من القوة بحيث تهدد سيطرته (٢) · وقد كان هذا الاسلوب اكثر شيوعا كمرحلة انتقالية الى الاسلوب الاول ·

---

١ ـ لمزيد من المعلومات انظر :

Myron Weiner, "Political Integration & Pol. Development". Annals of the American Academy of Political & Social Science, 358 (March, 1965), pp. 52-64.

٢ ـ وقد اتبعت هذا الاسلوب من قبل دول اوربا الشرقية والصين الشعبية الى جوار الحزب الشيوعى ، والدراسة عن المعارضة فى ظل دول الحزب الواحد فى اوربا الشرقية انظر :

Leornardo Schapiro (ed.) Politicol Opposition in One Party States. London : The Mac Millan Press Ltd. 1972.

الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد واقعيا :

سبق أن أوضحنا أن الحزب فى افريقيا يتميز بالوحدوية وهذه الصفة الوحدوية اما أن يكون اساسها قانونيا dejure بمعنى أن الدستور والقوانين الاساسية فى الدولة تتضمن النص على عدم قيام حزب معارض وقد كانت الجزائر سباقة فى هذا المجال على المستوى الافريقى من حيث النص رسميا على انها دولة حزب واحد (١) الامر الذى تحجم الدول عن النص عليه صراحة وان كانت تمارسه فعلا · أو أن يكون عدم قيام حزب آخر أمرا واقعا بمعنى أن الدستور قد لا ينص على عدم امكانية قيام حزب آخر ولكن الحزب الواحد يعمل واقعيا defacto على منع غيره من القيام أو من اكتساب قوة مستخدما فى ذلك كافة الاساليب الممكنة بحيث يحجب عن غيره أى امكانية للسلطة ويمنع قيامه عملا ·

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الكثير من الدول الافريقية ذات الحزب الواحد لم تنص فى دساتيرها على تحريم قيام حزب او أحزاب معارضة وعليه فمن الناحية القانونية لا يوجد هناك ما يحرم على أى مواطن أو جماعة اقامة حزب أو أحزاب الى جانب الحزب الواحد القائم · ولكن الامر فى الواقع يختلف من الناحية الواقعية حيث أن أى محاولة كهذه سرعان ما يقضى عليها وهناك استحالة لممارسة هذا الحق الذى لم يرد أى نص على تحريمه فسرعان ما يجد الشخص نفسه فى السجن أو قد يدفع حياته ثمنا لهذا كما حدث فى مالى مثلا (٢) ·· ففى ساحل العاج يضمن الدستور حرية التنظيم والتعبير لكافة الاحزاب السياسية

---

١ - F. Borella "La Consititution Algérienne: un regime constitutionel de gouvernement par le parti", Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques , 1964, no. 1. p. 79; see also Mahiou, op. cit., p. 104.

٢ - تقدم موظف صغير فى الضرائب فى وزارة المالية - ويدعى مامادو فانكى - فى ١٤ فبراير ١٩٦٤ يطلب السماح له باقامة حزب معارضة ولكنه استجوب من قبل المسئولين فى الحزب ثم اعتقل هو ومن اعترفوا بتأييدهم له - وهم من اعضاء حزب المعارضة السابق الذى كان قائما قبل أن يستوعب فى الحزب الواحد - الاتحاد السودانى - على الرغم من أن الطلب كان يتمشى مع روح الدستور الذى لم ينص على منع وجود حزب آخر ·
Megahed, op. cit., p. 233 & Africa Digest, Vol. XII, No 3, (Dec., 1964) p. 90.

والجماعات ولكن من الناحية الواقعية لا يسمح بالنقد المشروع (١) ، وعليه فلا يشجع أى شكل من المناقشة السياسية والجدال الشعبى والجدال العام خارج ما يرسمه الحزب • ودستور غينيا فى مادته الاربعين ضمن حرية الاجتماع وانشاء الجمعيات وعليه فانه من الناحية القانونية كان من الممكن ان تقوم الاحزاب ولكن كما قال الرئيس سيكوتورى انها « يجب ان تنشأ آخذة فى الاعتبار مصالح الامة » (٢) • تلك المصالح التى يترجمها الحزب الواحد على أن وحدويته واحتكاره للحياة السياسية هى الضمان الوحيد لتحقيقها •

كما يلاحظ أن دستور كينيا كان لا يمنع قيام حزب معارض وبالفعل استقال أوجنجا اودنجا أحد زعماء « كانو » منه ـ وكان حزبا واحدا من الناحية الواقعية فى ذلك الوقت ـ وكون حزبا معارضا ، ولكن ما لبثت ان قامت الحكومة ـ حكومة كانو ـ بالغائه واصبحت كينيا ذات حزب واحد قانونا بتحريم قيام أى احزاب معارضة •

وهناك البعض من الدول التى ذهبت الى النص على التحريم القانونى لا قامة حزب معارض أو أى حزب الا الحزب الواحد الحاكم • وان كان من الملاحظ ان عددها قد تزايد • من ذلك موريتانيا التى وان كان دستورها الاول سنة ١٩٥٩ سار على نهج النظم البرلمانية الغربية ـ حيث أقر فى ظله نظام التعدد الحزبى كقاعدة عامة ـ وبالتالى كان بها ٤ أحزاب سياسية مختلفة ولكن بعد الاستقلال الذى حصلت عليه موريتانيا فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قررت حكومة الرئيس مختار ولدداده وضع حد لهذا التعدد الحزبى ومن ثم فقد انصهرت الاحزاب واندمجت واجتمعت فى مؤتمر ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ وانشأت حزبا جديدا هو « حزب الشعب الموريتانى » • وقد نص الدستور على الاعتراف بهذا الحزب فقط بما يؤهله لان يطلق عليه حزب الدولة (٣) •

---

١ ـ Aristide Zolberg, One-Party Government in the Ivory Coast Princeton Univ. Press, 1964, pp. 261-3; see also, Journal Officiel, 1 Sept. 1959, Arts. 1,2, & 7.

٢ ـ Sy, op. cit., p. 144.

٣ ـ Monique Sordet et Ercst Milcent "Le Pacte du Peuple Mouritanien", le Mois en Afrique, No. 45, (Sept. 1969), p. 36

وكذلك فان تنزانيا اصبحت دولة ذات حزب واحد رسميا فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ وقد سبقت ذلك خطوات تمهيدية : ففى ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ اعلنت اللجنة التنفيذية للتانو قرارها بتحويل تنجانيقا الى دولة ذات حزب واحد • وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ عين نيريرى لجنة لدراسة ابعاد هذا القرار وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ اتخذ التقرير وادرجت توصياته فى الدستور المؤقت لتنزانيا فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ (١) •

بالنسبة لموريتانيا فقد تم تقريبا نفس الشىء بحيث اصبحت دولة ذات حزب واحد ففى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قانون ادخل تعديلا على المادة ٩ من دستور عام ١٩٦١ حيث نص على أن « يعبر حزب الدولة المنظم بصورة ديمقراطية عن ارادة الشعب ، وأن حزب الشعب الموريتانى الذى انشىء باندماج الاحزاب الوطنية التى كانت قائمة قبل ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ ، هو الحزب الوحيد فى الدولة » •

وفى بوروندى فان « حزب الوحدة والتقدم الوطنى – اوبرونا – أعلن كحزب أوحد بموجب مرسوم ملكى فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذى أكدته الحكومة الجمهورية وأوضحه الدستور الجديد فى يوليو سنة ١٩٧٤ •

فى جمهورية افريقيا الوسطى فان مرسوما حكوميا فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ ألغى الاحزاب الاخرى من الجمهورية مبقيا فقط على « حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء » كحزب أوحد •

وفى جابون فان « الحزب الديمقراطى الجابونى » جعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهورى فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٨ • وقد أخذت غانا بنفس هذا الاتجاه وقامت بالفعل بتعديل دستورها سنة ١٩٦٤ على اساس تحريم وجود احزاب معارضة ووجود حزب واحد قانونا وكان شعار المعركة الانتخابية فى الاستفتاء على الدستور هو ان : « مؤتمر حزب الشعب هو غانا ، وغانا هى مؤتمر حزب الشعب » •

---

١ – انظر : Urfer, "La Tanu ..." op. cit., p. 85.

الوســـائل المســتخدمة فى القضــاء على المعارضة :

وهناك عدة اساليب تستخدم للقضاء على المعارضة بعضها سلمى وبعضــها قهرى : ولايدخر الزعماء الافريقيون وسعا فى استخدامها فى تحقيق هدف بســط سيطرتهم على الدولة وتدعيم كيان الحزب الواحد .

فمن اهــم الوســائل السلمية المســتخدمة لتاكيد احتكــار الحــزب للحيــاة الســياسـية من الناحيــة الواقعيــة استنادا لاســاليب قانونيــة مشــروعة هو اســتخدام النظام الانتخابى كأداة فى هذا المجال ، فالعملية الانتخابية تخضــع لسيطرة الدولة ومن ثم الحزب · وكثيرا ما يتدخل فى نتائجها حتى يضمن عدم نجاح الحزب الذى قد يسمح له بالتواجد قانونا ·

وعادة ما يســتخدم أسـلوب القائمة الواحــدة والدائرة الواحــدة ، وهو الاســلوب الذى اتبعته أولا غينيا ســنة ١٩٥٨ حيث نصت المادة ٤ من دستورها الصادر فى ١٠ نوفمبر من ذلك العام على ان : « يتكون البرلمان من جمعية وطنية وحيدة ينتخب اعضــاؤها على أساس قائمة قومية » (١) فاقليم الدولة يكون منطقة انتخابية واحدة وكل حزب يتقدم بقائمة واحدة تضم كل مرشــحيه والحزب الذى يحصــل على اصــوات أكثر يحصــل تلقائيا على كافة المقاعد البرلـــانية · حيث ان الدول الافريقية تفضــل ما يطلق عليــه "Zero-sum Politics" (٢) القائم على مفهوم أن يحصــل الفائز على كل شىء ولا يحصــل منافسه الخاسر على أى شىء · وسرعان ما سارت على نهج غينيا دول الوفاق الاربع وهى : ســاحل العاج ، داهومى ، فولتا العليا ، والنيجر منذ اغسطس ١٩٦٠ ثم اتبعته دول أخرى من ذلك مالى (نوفمبر ١٩٦٠) ، تشــاد (١٩٦٢) ، جابون (ديسمبر ١٩٦٠) توجو (مارس ١٩٦١) ، الكونغو (مارس ١٩٦١) السنغال (يونيو ١٩٦٣) وذلك عن طريق النص على هذا النظام قانونا · ولكن هناك اســتثناءات على دول لم تتبعه مثل مدغشــقر وكاميرون التى نص دستورها فى سبتمبر ١٩٦١ على تحريمه كلية واتخذ بدلا من القائمة القومية قائمة لكل اقليم ادارى (٣)

وهذا الاســلوب الانتخــابى القــائم على الدائرة الواحدة والقــائمة الواحدة اســهم فى التخلص من احزاب المعارضة الصغيرة ·· وقد اتبع

١ — Mahiou, op. cit., p. 123.

٢ — سياسات المباريات ذات المجموع الصفرى · Harris, op. cit., p. 56.

٣ — Mahiou, op. cit., p. 124.

ايضا اسلوب آخر فى الانتخابات من جانب الحزب الواحد حتى يضمن عدم تقدم مرشحين مستقلين وذلك بتأخير الاعلان عن قائمة مرشحيه لآخر وقت ممكن ثم اسقاط الاسماء التى لا يرغب فيها وبذلك يضيع عليها فرصة التقدم مستقلة ٠

وحتى بعد تحقيق نظام الحزب الواحد الا ان التحكم فى الانتخابات واستخدامها فى تدعيم سلطة الحزب لم تنته : فقد اصبح هدفها التأكد من نسبة الاصوات التى يحصل عليها واثبات وفاء الناخبين ٠ أى تستخدم الانتخابات كوسائل اضافية فى تدعيم قوة الحزب الواحد وتأكيد شعبيته وشرعيته ٠ وفى الانتخابات يتقدم أكثر من مرشح ـ عادة اثنان عن كل دائرة ويترك للناخبين حرية الاختيار حتى أن بعض الوزراء والمسئولين الاداريين قد لا يفوزون فى الانتخابات وهذا دليل على حرية الانتخابات ٠ ولكن فى الواقع فى النهاية ان الجميع هم مرشحو الحزب الواحد وهم بالضرورة حاصلون على الموافقة المبدئية للدخول فى المعركة الانتخابية ٠ وهذا الاسلوب اتبع فى تنزانيا ، ومصر ، وغانا وغيرها ٠

هذا ولا يكتفى بالتخلص من المعارضة على المستوى البرلمانى أو التمثيلى بل يقوم التنظيم السياسي باضعافها والقضاء عليها بخطوات سلمية حتى تتم السيطرة التامة للحزب ٠ فقد تتخذ اساليب التفاوض والاتفاق حتى يضمن ضم الاحزاب الاخرى (١) ٠ ويأخذ ذلك صورا متعددة تتضمن الادماج أو الاستيعاب فى الحزب القائم (٢) ـ وهو الحزب

---

١ ـ المرجع السابق ، ص : ١٢٩ ـ ١٣٠ ٠

٢ ـ المثل الواضح والاول على الاستيعاب هو غينيا حيث قام « الحزب الديمقراطى الغينى » سنة ١٩٥٨ باستيعاب الحزبين الاخرين الموجودين آنذاك وهما : « الكتلة الافريقية لغينيا » ، « والديمقراطية الاشتراكية لافريقيا » ٠

كما اتبع فى مالى حيث قام الاتحاد السودانى باستيعاب الحزبين الاخرين وهما : الحزب التقدمى السودانى » (فى ديسمبر ١٩٥٨) وحزب اعادة التجمع السودانى (فى مارس ١٩٥٩) ، واتبعت السنغال نفس الاسلوب ولكن اخذ وقتا أطول ٠

الحاكم ـ أو الانصهار فى حزب جديد (١) بحيث تضيع شخصية كافة الاحزاب وينشأ حزب جديد بشخصية جديدة ـ هذا بالاضافة الى تشجيع الانضمام الفردى لزعامات ورجال الاحزاب الأخرى وتشجيع انضمام انشقاقات تلك الاحزاب • وتستخدم مع زعماء المعارضة كافة وسائل الترغيب تشجيعا لهم على تغيير انتمائهم : من ذلك اعطاؤهم مناصب مماثلة فى الحزب الحاكم لما كانوا يشغلونه فى أحزابهم واعطاؤهم مناصب وزارية وغيرها (٢) • وقد افلحت هذه الوسيلة فى الكثير من الدول الافريقية •

هذا وبالاضافة الى كافة الوسائل السلمية المذكورة فان الزعامة القومية لا تدخر وسعا فى استخدام كافة وسائل القهر التى بيد الدولة للقضاء على المعارضة فى أى شكل كان ولكن من الملاحظ ان الوسائل القهرية والتسلطية كثيرا ما يحرص على اخفائها تحت اسس قانونية •

فالدول الافريقية تشهد الوانا من القيود الشديدة التى تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الدول (٣) وهما من المفاهيم المطاطة التى تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة • ومن الوسائل الهامة المستخدمة تقييد حرية الاجتماع والتجمع والتعبير : فالتجمع العام والاحتفالات تخضع فى الغالب لاشتراط الحصول على الموافقة المسبقة ، والصحافة ووسائل الاعلام المختلفة تخضع للسيطرة • هذا ويمتلك الحزب فى معظم الحالات الصحف ، أما فى الحالات النادرة التى لا يمتلكها فيها

---

١ ـ الانصهار مثله الحى موريتانيا وقد تم ذلك على مرحلتين سنة ١٩٥٨ : فقد بدأ الانصهار الاول بين حزبى « الاتحاد التقدمى » والوفاق الموريتانى » ليكونا حزبه اعادة التجمع الموريتانى • ولكن فى سنة ١٩٦١ بدأت حركة ثانية بين هذا الاخير وحزبين آخرين هما : النهضة والحزب الوطنى الموريتانى ثم انضم لهم حزب آخر هو اتحاد الاشتراكيين المسلمين لموريتانيا وانتهى فى مؤتمر الوحدة بنواكشوط فى ديسمبر سنة ١٩٦١ : هذا المؤتمر اعلن انصهار كافة الاحزاب السياسية والاتجاهات فى حزب واحد جديد هو « حزب الشعب » • وقد اتبعت داهومى اسلوب الانصهار ايضا •

٢ ـ فى كينيا مثلا فان زعيم « اتحاد كينيا الافريقى الديمقراطى ـ كادو » قرر القاءه وأصبح هو والمحيطون به اعضاء فى حكومة كانو تحت زعامة جومو كينياتا وأصبح « كانو » حزبا أوحد •

٣ ـ المرجع السابق ص ١٣٨ ـ ١٤٧ •

فهو يخضعها للرقابة الشديدة . فوسائل الاعلام ما هي الاوسائل اضافية في يد الزعماء يدعمون بها سيطرتهم وسيطرة الحزب الواحد الذى يحتلون قمته . والحجة في تقييد الصحافة وغيرها هـو أن ترك العنـان للافكـار المختلفة المتناقضة يؤدى الى بلبلة الجماهير وصرفها عن الهدف الاساسى من وحدة سـياسـية وتنمية شـاملة . كما أن الاضرابات ممنوعة بصفة عامة في افريقيا . ولرئيس الدولة اعلان حالة الطوارىء وحظر التجول وغيرها . كما ان هناك صلاحيات واسعة لسلطات الامن لابعاد الاشخاص الذين ينظر اليهم على انهم يمثلون خطرا من الناحية السياسية . وفرض الحراسـة والاعتقال ومصادرة الاموال تعتبر من الاسـاليب المتكررة في الدول الافريقية . يضاف الى كل هذا أن العقوبة تشـدد بالنسـبة للجرائم السياسية . وهناك سلطات اسـتثنائية لمواجهتها خارج الاطار القضـائى الرسمى للدولة . من ذلك مثلا انشـاء (١) :

- محكمة امن الدولة : كما هو الحال في موريتانيا ، فولتا العليا ، ساحل العاج والنيجر .
- محاكمات خاصة : جمهورية أفريقيا الوسطى ، السنغال وتشاد .
- محاكم عسكرية : الكاميرون ، النيجر ، بنين .
- محاكم شـعبية : الكونغو ، مالي (وتلك المحـاكم تتكون من اعضـاء الحزب) .

وعليه فقد تسـتخدم كافة اجهزة القهر المملوكة للدولة ضد الحزب الآخر او زعماء المعارضـة الرسـمية أو رؤوس المعارضة عامة ، بمعنى أن يزج بهم في السـجون أو تحدد إقامتهم وذلك قبل الانتخابات مباشرة . أو حتى التخلص منهم واقعيا بابعادهم خارج البلاد سـواء في مناصب رسمية أو غيرها - والاسـلوب الشـائع هو تعيينهم كسـفراء في الخـارج - أو نفيهم أو حتى التخلص منهم نهائيا بالتصـفية البدنيـة Physical liquidation وان كان هذا الاجراء ليس شـائعا بصفة عامة في افريقيا . واذا اتبع - فمحافظة على الصـورة العامة للنظام والمغذيات التى يحاول أن يرسـمها كاطار لتصرفه وحفاظا على شعبيته وتحاشـيا

---

١ - انظر المرجع السابق ص ١٣٩ .

لتحريك المعارضة الكامنة فان مثل هذا الاجراء غالبا ما يعلن فى النهاية على انه حوادث انتحار فردية أو موت طبيعى أو نتيجة للقضاء والقدر . فالتصفية البدنية وسيلة نادرة فى افريقيا . ويجدر التأكيد على أن القهر والاخضاع لا يستخدم كنمط عام للتصرف ولا يلجأ اليه الا اذا فشلت كافة المحاولات الاخرى للترغيب ومن هنا يؤكد البعض اختلاف الحزب الواحد فى افريقيا عن الحزب الشيوعى الروسى وعن الحزب الفاشى الالمانى (١) والواقع أن كافة الوسائل المذكورة تتبع فى الدول الافريقية - بدرجات مختلفة حتى فى أكثرها محافظة أو اتباعا للاتجاه التعددى التجزيئى .

من ناحية أخرى فإن الحزب الواحد فى أفريقيا باعتباره يسيطر على الحياة السياسية ان لم يكن يتحكم فيها كلية - فانه بالتالى يسيطر على الدولة وجهازها الادارى ويعتبر الموزع الرئيسى للجزاء بشقيه الثواب والعقاب . فمما يعتبر من اهم الاسس التى تدعم موقف الحزب فى مواجهة الافراد :فمن ناحية ، تمكنهم من التدرج لاعلى كاسلوب لعنصر الاستمالة ومن ناحية أخرى ، تمكن الحزب من توقيع العقاب على الخارجين على سياساته لا بطريق القهر السابق ذكره المتبع فى مواجهة المعارضة السياسية المنظمة ولكن بطرق ادارية مشروعة مثل نقل الافراد غير الموالين الى المناطق الذاتية فى الدول . ونفس الوضع ينطبق على الطلبة حيث ان التعليم فى يد الحكومة فى معظم الحالات وبالتالى ففى يدها وسائل الرقابة والقهر ضد الخارجين على السياسة العامة .

ومما يلاحظ فى أفريقيا أن المعارضة السياسية المنظمة سمح لها بالتواجد بصفة عامة فى مرحلة سابقة على نظام الحزب الواحد ، ولكن اعتبرت مرحلية .

وعدم السماح من الناحية القانونية أو الواقعية بقيام معارضة منظمة خارج الحزب يدخل ضمن سياسته العامة فى تدعيم مركزه وقوته السياسية فى الدولة بهدف أن يجعل فى نفسه الاطار التنظيمى للتحريك

---

(١) - عن الرأى المؤيد انظر المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٥٢ .
وعن الرأى المعارض انظر :

H. Seton-Watson, Journal of Contemporary History. No. I 1966, pp. 183-197.

الشعبى والوحدة القومية ، وبالتالى فان المعارضــة تعتبر وفقا لهذا الهدف مقسمة وتجذب الافراد بعيدا عن الهدف القومى الحيوى •

ومن ناحية أخرى ، نجد أن الحزب بما انه يعتبر نفسه حزبا جماهيريا لا يقتصر على تمثيل مصالح فئة معينة فى الدولة بل يمثل الفئات المختلفة والصالح القومى العام ، فانه يعتبر قيام معارضة خارجه أمرا غير منطقى : اذ يرى انه لا تعارض فى المصالح وعلى رأسها الصالح القومى العام ، خاصة لعدم وجود اختلافات طبقية متميزة تستند عليها الانقسامات الحزبية • وعليه فان الحزب يرفض رفضا تاما قيام المعارضة المنظمة التى قد تهدد زعامته • ولكن التساؤل الذى يثور فى هذا المجال يتعلق بموقف الحزب من المعارضة الداخلية : أى داخل الحزب نفســه • فالنظرة العامة هى أن نظام الحزب الجماهيرى فى أفريقيــا بما انه ليس حزبا بالمعنى المعروف ، بل هو نظــام سياسى شامل ، وعليه فهو يســمح باختــلاف وجهات النظر بين العديد من الفئات التى يضمها حول السياسة العامة •

ولكن من الناحية الواقعية فان الاختلاف فى وجهات النظر قبل اتخاذ القرارت يعتبر أمرا مقبولا ولكن معارضة القرارات التى اتخذت بالفعل تعد أمرا غير مقبول تماما حكمها حكم المعارضة الرسمية المنظمة •

كما أن الاختلاف فى الرأى فى مسألة معينة يجب الا يستمر كاختلاف منظم ، أى يجب ألا يكون أساسا لا نشقاق رسمى منظم داخل الحزب • وفى هذا المجال يلاحظ ان فاعلية الحزب تتوقف على جماعية صنع القرارات وحرية المناقشة ثم التزام الجميع بالقرارات المتخذة •

اذن المعارضة المنظمة خارج الحزب لا يسمح بها • ولا يسمح ايضا بوجود انشــقاقات داخل الحزب بطريقة رسمية ، وهذا مســتمد من جوهر « المركزية الديمقراطية » الســابق توضيــحها • كما ان الزعماء الافريقيين يؤكدون انه مستمد من روح الحياة التقليدية فى أفريقيا •

وبديهى ان دولة ترفض ـ من الناحية القانونية أو الواقعية ـ وجود حزب معــارض رســمى ، ترفض ايضــا تبلور معارضــة واقعية ممثلة فى انشقاق داخل الحزب نفســه ، سواء كانت هذه المعارضــة من العمال أو الشــباب أو الطلبة أو النســاء أو حتى من بين الطليعة الســياســية من الزعامة القومية •

فهناك اتجاه عام لتدعيم سياسة الحزب وذلك بالقضاء على المعارضة سواء من الداخل أو من الخارج • ولكن فى نفس الوقت هناك اتجاه عام ايضا لتشجيع المناقشة والحوار حول الوسائل المتبعة لتحقيق الهدف المرسوم ، فالاهداف محددة واقعيا من قبل الزعامة القومية واخذت مشروعيتها من اقرارها وتحديد خطوطها النهائية فى المؤتمر القومى للحزب ولا جدال حول تلك الاهداف ولا تحتمل أى معارضة لها بعد اتخاذها اما الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الاهداف فانه من الناحية النظرية على الاقل هناك احتمال لاختلاف الرأى حولها • وان كان من الناحية الواقعية يمكن القول بأنه حتى اختلاف الرأى حول الوسائل يعتبر أيضا فى معظم الحالات أمرا غير متقبل أو محتمل (١) •

والجدير بالذكر ان كافة وسائل القهر توجه وتستخدم ضد المعارضة من خارج الحزب كما انها توجه ايضا ضد اى محاولة لبلورة معارضة رسمية من داخل الحزب • ولكن بصفة عامة فان نظام الحزب الواحد قائم على الاستمالة ــ ولا يلجأ الى القهر الا مع من لا تفيد معهم الاستمالة ــ فالزعماء الافريقيون يعلمون تماما ان القهر كأسلوب دائم وكقاعدة لا يمكن ان يستمر مع نظام سياسى وانه سينتهى بقهر اقوى ممن يستطيع خاصة من رجال الجيش (٢) •

الحزب والديمقراطية :

والواقع انه طالما تعرضنا لقضية الحزب الواحد والمعارضة فينبغى ان نحلل العلاقة بين نظام الحزب الواحد والديمقراطية •

هناك رأى سائد بين الباحثين الغربيين بصفة خاصة مقتضاه ان عدم وجود حزب معارض ــ أى وجود حزب واحد فقط ــ يجعل النظام الحاكم نظاما تسلطيا وغير ديمقراطى •

---

١ ـ يفرق هاريس بين ما اسماه الحزب المغلق والحزب المفتوح حيث الاول لا يسمح بأى اختلاف فى الرأى داخله ولا أى جدال بينما الثانى يسمح بالنقاش والجدال ولكن لا يسمح بالاختلاف فى النهاية حيث لابد من الاتفاق التام • ويوضح أن غالبية الدول تنتمى للفئة الثانية ولكنه يوضح ايضا ان الاختلاف لا يخرج عن كونه فى اطالة فترة مناقشة القرار •

انظر : Harris, op. cit., p. 55.

٢ ـ Hatch, op. cit., p. 112.

ولكن نلاحظ ان عدد الاحزاب السياسية لا يعبر بالضرورة عن طبيعة النظام السياسى فقد يوجد نظام تسلطى فى ظل التعدد الحزبى . كما قد يوجد نظام حزب واحد تسلطى وقد يستقر نظام حزب واحد مع تخليه عن التسلط (١) .

من ناحية ثانية مفهوم الديمقراطية نفسه اصبح مطاطا بحيث أن الكلمة نفسها بدأت تفقد معناها الاصلى فهناك مالا يقل عن ٣٠٠ تعريف مختلف الديمقراطية (٢) ـ الكلمة التى تعنى فى معناها الاصلى لفظيا حكم الشعب .

من ناحية اخرى فان الزعماء الافريقيين يؤكدون ان نظام الحزب الواحد الجماهيرى أكثر ديمقراطية من التعدد الحزبى (٣) وذلك لعدة أسباب أهمها : انه يتيح المشاركة السياسية للجماهير فى الحياة السياسية بدرجة لا يقارن بها النظام الغربى (٤) الذى تقتصر مشاركة الجماهير فيه على وقت الانتخابات أو الاستفتاء ، بينما الفرد الراغب فى المشاركة فى النظام الجماهيرى تتاح له فرصة الاشتراك فى الحياة اليومية للحزب ، وفى الواقع فان درجة تعبئة وتحريك الجماهير فى ظل نظام الحزب الواحد تزيد كثيرا

---

١ ـ راجع : Huntington, op. cit., pp. 4-5.

٢ ـ The power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockfeller Brothers Fund Special Studies Project (1960) & R.M. McIver, The Ramparts we Guard (1960); see also P.B. Harris, Studies in African Politics, London Hutchinson & Co. Ltd. 1970. pp. 74-9.

٣ ـ عبر عن هذا بوضوح الرئيس جوليوس نيريرى ، بقوله : « عند ما يكون هناك حزب واحد ، وهذا الحزب متماثل مع الامة ككل ، فان أسس الديمقراطية تكون اقوى بكثير مما يوجد فى ظل حزبين أو أكثر كل منهما يمثل فقط جزءاً من الجماعة » انظر :

Julius Nyrere, "Democracy & the Party System". in R. Emerson & M. Kilson (eds.), The Political Awakening of Africa, N.J. Englewood ciffs. 1965, p. 125.

٤ ـ عن رأى يدافع عن الحزب الواحد والديمقراطية فى ظله انظر :

Wallerstein, op. cit., pp. 161-7.

انظر ايضا :

J.K. Nyerere. Freedom and Unity, East Africa: Oxford Univ. Press, 1969, p. 195-6; see also Mutiso & Rohio, op. cit., p. 478.

عن مثيلاتها فى ظل النظم الحزبية الغربية • « فالنظام بطبيعته يمثل نظاما شعبيا وبالتالى فانه حتى ديكتاتوريته وتسلطه ما هى الا ديكتاتورية شعبية ولا يمكن الفصل بينها وبين الديمقراطية » • وهذا وفقا لما عبر عنه سيكوتورى(١) وان التطبيق الصحيح للديمقراطية والتعبير عن الحكم الشعبى يتم من خلال اجهزة الحزب فالحزب هو التعبير الدائم لارادة الشعب » • ولكنه اكد ايضا على ان العبرة ليست فى التنظيم نفسه بل فى وضع المبادىء موضع التنفيذ الحقيقى خاصة « المركزية الديمقراطية » التى لا يمكن ان تنجح الا فى اطار تشجيع المناقشات وحل المشاكل على كافة المستويات ، فى مؤتمرات الحزب القومية والاقليمية ، حتى يمكن استيعاب المشاكل وتحقيق المشاركة الجماهيرية •

كما أن هذا النظام فى أفريقيا ليس حزبا مغلقا مثل الحزب الشيوعى وبالتالى : فان قاعدته العريضة تمكنه من جلب زعامات جديدة واتاحة الفرصة للموالين سياسيا للتدرج فى الحزب وزعامته الى أعلاها •

كذلك فان نظام الحزب الجماهيرى اتاح المشاركة السياسية للفئات التى كانت منبوذة ومضطهدة تقليديا أو محرومة واقعيا من مثل هذه المشاركة •

ومن ناحية اخرى حرر الجماهير ليس فقط من السلطة الاستعمارية ولكن الاهم من ذلك من السلطة التقليدية ويبدو هذا الاثر واضحا فيما يتعلق بالنساء والشباب •

وعلى هذا الاساس ينص على أن الحزب بدون المعارضة الرسمية يعتبر اكثر ديمقراطية عن كثير من النظم ذات الاحزاب المعارضة المنظمة أى دون التعدد الحزبى •

فالحزب الواحد فى افريقيا هو « الوسيلة الاساسية لتحقيق التوازن

---

(١) عن رايه هذا فى تكييف علاقة نظام الحزب الواحد بمفهوم الديمقراطية انظر :
Sekou Touré, "For a Revolutionary Party", in Mutiso & Rohio, (eds.,) op. cit., pp. 497-8.

بين السلطة والحرية » (١) تلك المشكلة الازلية التى حاول الكثيرون منذ أفلاطون ان ينادوا بها ويحققونها • فالحزب يلعب دورا كبيرا - ليس كمجرد أداة للحكم ولكن كأداة لتحقيق الرفاهية للافراد (٢) •

والمشكلة فى الدول الافريقية فى ظل مشاكل ما بعد الاستقلال وبناء الدولة القومية هى بالدرجة الاولى مشكلة استمرار واستقرار لا مشكلة الجدل حول كيفية ممارسة السلطة ••

بمعنى آخر فان الوضع فى الدول الافريقية يعيد الى الاذهان ما نادى به توماس هوبز من حكم مطلق نبيد من حديد ، وان كان الحزب الواحد قد اعطى التعبير الحديث عن الارادة العامة كما تصورها جان جاك روسو تلك الارادة التى لا تخطىء ولا تنحاز لانها غير مشخصة وتمثل الجماعة ككل معبرا عنها برأى الأغلبية • ولكن المحك الرئيسى فى الدفاع عن هذا الرأى هو الوقوف على مدى واقعية تطبيقه من خلال التعرف على مدى موضوعية المسيطرين على الحزب وهل يستخدم فعلا كأداة للتعبير عن « الارادة العامة » وهل يمثل تنظيما « للامة » المستهدف ايجادها من العديد من الجماعات التى ضمت لبعضها عن طريق الحكم الاستعمارى ، أو انه يستخدم كوسيلة للكسب المادى وتحقيق مآرب قلة تسيره لصالحها الخاص وضد صالح الجماعة ككل • باختصار فان المشكلة ليست فى النظرية ولكن فى التطبيق الصحيح وفى هذا المجال نذكر عدة آراء فى شأن الديمقراطية ومدى تحققها فى نظام الحزب الواحد •

فمن ناحية هناك من يرى انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية واعلاء صالح الجماعة الا بوجود تعدد حزبى حيث لا يوجد ما يوازن سلطة « الصفوة » المسيطرة من الناحية الواقعية على نظام الحزب الواحد ، وبالتالى على مقدرات الافراد فى الدولة • وعليه فلا يوجد

---

١ - انظر : Jordan, op. cit., p. 103.

٢ - انظر : Carter, op. cit., pp. 1-10.

انظر ايضا

Thomas Hodgkin, "Welfare Activities of African Political parties", in McEwen and Sutcliff (eds.) op. cit., pp. 194-200.

رقيب على ما قد يحدث من اساءة استخدام السلطة · ومن ناحية أخرى فان وجود معارضة منظمة فى شكل حزب معارض تمكن من الانتقال السلمى السهل للسلطة بدلا من الحاجة للتغيير عن طريق القوة وهو ما يعبر عنه بالا نقلابات العسكرية المتتابعة فى الدول الافريقية حديثة الاستقلال · فكما يقال فان فى ظل نظام الحزب الواحد حيث لا يسمح بالمعارضة المنظمة يصبح الجيش أو المؤسسة العسكرية هو المعارضة الوحيدة المرتقبة ·

ولكن الرأى الاكثر موضوعية وتمشيا مع المشاكل المتفاقمة التى تواجهها الدول الافريقية هو القائل بأنه ليس من الضرورى وجود معارضة منظمة فى شكل حزب معارض ولكن المهم هو تقبل الآراء المخالفة فى محاولة الوصول الى القرارات الصائبة الرشيدة التى تحقق الصالح العام · سواء كان هذا التسامح على مستوى القمة فى الهرم التنظيمى أو المستويات المختلفة وقد عبر عن هذا بوضوح يوثانت السكرتير العام السابق للامم المتحدة بقوله : ـ « ان تصور ان الديمقراطية تتطلب وجود معارضة منظمة للحكومة اليوم يعد تصورا غير سليم · فالديمقراطية تتطلب فقط حرية المعارضة ولكن ليس بالضرورة تنظيم وجودها · وفى كثير من الدول حديثة الاستقلال فان من المستبعد أن يكون هناك نظام حزبين وذلك لسنوات طويلة قادمة · اذ ان الحركات الوطنية قوية فعلا فهى ستسيطر على الحكومات بدون تحديات فعلية من الداخل . وأية تحديات من الخارج ستؤدى الى تقويتها (أى تقوية الحركات الوطنية) · فكما كان الحال بالنسبة لكثير من الدول الاوربية · فقد تأخذ المعارضة السياسية بعض الوقت قبل أن يكون من الممكن التعبير عنها فى شكل دستورى » (١) · كأن هذا التفسير يقرن الحرية بوجود معارضة ـ أى اختلاف الرأى ولكن ليس بالضرورة تنظيم المعارضة فى شكل حزب معارض · بمعنى آخر فهو ينادى بتقبل المناقشة واختلاف الآراء وتدعيم ذلك بجماعية صنع القرار ···

فمن الواضح فى افريقيا أن القضاء على المعارضة الرسمية لم يؤد الى

---

١ ـ النص موجود فى : Busia, op. cit., p. 456

القضـاء على المعارضـة الحقيقية (١) • مما يولد مشكلة تفرض ضرورة البحث عن حـل لها في الاستيعاب والاسـتمالة والعودة الى احياء روح الجماهيرية فى نظـام الحزب الواحد والجماعية فى صـنع القرارات • وقد حاولت مصـر ان تجد الصـيغة المناسـبة لذلك فيما يعرف بالمنـابر • فالقهر والاخضاع من جانب الطليعة الحاكمة فى ظل نظام الحزب الواحد لن تؤدى فى النهاية الا الى وقوعهـا تحت قهر واخضـاع من يمتلك ادوات قهر أقوى الا وهى المؤسسة العسكرية •

---

١ _ Sithole, *op. cit.*, p. 459

وهذا المرجع يحـاول الاجابـة على الكثير من الاسئلة التى تدور حـول تبرير قيـام الحزب الواحـد او الحزبين فى افريقيـا ومـدى الارتبـاط بين وجودهمـا ووجـود الديمقراطية والتطورات التاريخية التى تؤدى الى وجودها او الحيلولة دون ذلك •

ومن الاراء المفيدة فى شأن الديمقراطية ونظام الحزب الواحد كتابات جوليوس نيريرى انظر :

J.K. Nyerere, Freedom and Unity, East Africa, Oxford Univ. Press: 1969. pp. 195-203

الباب الثالث

التحديات التى تواجه نظام الحزب الواحد
فى أفريقيا

سبق ان ذكرنا ان نظام الحزب الواحد اصبح القاعدة السائدة فى النظم الحزبية فى أفريقيا منذ الاستقلال حيث ان الاختيار لم يعد بين نظام الحزب الواحد ونظام التعدد الحزبى ، بل بين نظام الحزب الواحد واللا حزبية على الاقل كمرحلة انتقالية اغلب الظن للعودة الى الحزب الواحد مرة اخرى ، ولكن تحت زعامة جديدة وتنظيم جديد ولكن انتشار نظام الحزب الواحد كحقيقة لا يعنى انه يواجه بالعديد من التحديات التى قد تطيح به فى النهاية وقد اطاحت بالفعل ببعض نظم الحزب الواحد فى العديد من الدول الافريقية وعلى رأسها غانا ، مالى ، أوغندا ، تشاد ٠

وتبدو التحديات واضحة فى تعدد اشكالها ومصادرها ، فهناك تحديات داخلية : أى من داخل الحزب الواحد نفسه ، وهناك تحديات خارجية : أى من خارج الحزب ولكن من داخل الدولة كما ان هناك ايضا تحديات من خارج الدولة نفسها تصدر عن دول اجنبية عنها ـ أفريقية كانت أم غير افريقية ـ وذلك بهدف تغيير نظام الحكم القائم أو تطويعه وفقا لمصالح تلك الدول ٠

وعليه فسنتناول بالتحليل فى هذا الباب أهم ابعاد تلك التحديات ٠ ومن المنطقى أن يقسم الباب الى : ـ

الفصل الاول : التحديات الداخلية ٠

الفصل الثانى : التحديات الخارجية ٠

الفصل الأول

التحديات الداخلية

حددنا مفهوم التحديات الداخلية بأنهـا التحديات من داخـل التنظيم الحزبى نفســه على أساس أن كل تنظيم يحوى عادة بذور تدهوره وفنائه وأن النظرية قد لاتتمشى مع التطبيق أو قد يطيح بها التطبيق كلية ٠

وفى مجال نظام الحزب الواحد أو ضحنا مسـبقا أن دوره وظيفى فى تحقيق الادماج السـياسى والوحده الوطنية ، ولكنه يقع تحت ضغط عديد مـن التحديات (١) بعضهـا – وقد يكون اكثرها خطورة – ناتج مما يتبلور داخل الحزب من تناقضات ومشـكلات لم تكن قائمة عند بدء قيامه ولكنها تبلورت على مر السـنوات القليلة منذ قيامه أو على الاصح منذ الاستقلال ٠ وتلك التناقضات والمشكلات لم تتبلور أو تتفاقم قبل الاسـتقلال حيث كان الشـاغل الاسـاسى هو مواجهة الاسـتعمار والحصـول على الاسـتقلال ٠

والتحديات الداخلية عامة تشمل التنظيم من قمته ممثلة فى الزعامة القومية الى قاعدته الجماهيرية التى بدأت تفقد حماسها نتيجة ذوبان اهتمام الزعامة بها وانصرافها عن تعبئتها وتحريكها سياسيا ٠

التنافس والصراع الشخصى بين الصفوة الحاكمة :

أوضحنا سابقا أن الزعامة الكاريزمية تعتبر شائعة فى افريقيا وانها من ناحيـة المبدأ تحقق هدفـا قوميا هو الوحدة القوميـة أى بنـاء الدولة

---

١ – انظر :
Emmanuel Wallerstein, "The Decline of the party in Single Party African States", in Joseph La Polombara & Myron Winer, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton, New Jersey: Princeton Univ. Press, 1966, & Cowan, The Dilemmas of African Independence , op. cit., pp. 11-19.

انظر ايضا : عودة ، مرجع سابق ص ٩٧ – ١١٥ ٠

القومية عن طريق جذب الولاء الجماهيرى لشخصية الزعيم القومى • ولكن الكاريزما أو الزعامة القومية الجاذبة « الملهمة » والشخصية الزعامية ليست هدفا فى ذاتها ، وانما الهدف منها ومن تأسيسها هو نقل الولاء من شخص الزعيم القومى الى الحزب نفسه ، أى تأسيس الولاء فى شكل التنظيم الحزبى القومى •

أى ان اهمية الزعامة القومية فى هذا المجال تتمثل فى وظيفيتها فى تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخص الزعيم •

ولكن من الناحية الواقعية نجد ان الكثير من الزعماء القوميين استمروا فى جذب الولاء لانفسهم وفشلوا فى نقله للحزب أو بمعنى ادق لم يرغبوا فى ذلك • ومن هنا حدث فى الكثير من الحالات صراع بين الزعيم القومى الذى تطور فى شكل كاريزما وبين بقية اعضاء الصفوة أو النخبة الحاكمة التى قد تكون قد رفعته الى مستوى الزعامة الملهمة واضفت عليه الشخصية الزعامية •

وعليه فالصراع الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة بدا واضحا فى نظام الحزب الواحد فى أفريقيا • بل ان البعض يؤكد ان القضاء على المعارضة المنظمة فى شكل احزاب معارضة قد انهى التصارع الحزبى للوصول الى السلطة ، ولكن الصراع اصبح يأخذ شكلا جديدا قد يكون أكثر حدة ولكنه غير معلن فى أغلب الاحيان – الا بعد انفجاره – الا وهو الصراع بين نفس الفئة الحاكمة التى فى السلطة • والصراع يدور بالدرجة الاساسية حول كيفية احتكار السلطة من شخص أو شخص والموالين له •

ونظام الحزب الواحد الجماهيرى يقوم من حيث المبدأ على مفهوم « المركزية الديمقراطية » المبنى على جماعية صنع القرارات • ولكن من الناحية الواقعية فان ازدياد الاعتماد على الكاريزما مثلت ازدياد الثقل الذى يتمتع به الزعيم القومى فى اتخاذ القرارات السياسية مما جعله فى مواجهة مع بقية الطليعة أو الفئة الحاكمة أو جعل هناك انشقاقا بل انشقاقات داخلها او ما يطلق عليه البعض « الشوائم السياسية » أو باللغة الدارجة « الشلل » والتكتلات •

وهناك ملاحظتان اساسيتان فى هذا المجال ، أولهما : أنه يجب عدم التقيد بحرفية الدستور وتصريحات المسئولين فى الحكم على السلطة

المشخصة أو على مدى ما تتمتع به المؤسسات الدستورية من قوة سياسية بل يجب محاولة التعرف على واقع الحياة السياسية وموقع السلطة السياسية العليا في الدولة • فمثلا دولة كساحل العاج وان بدت ظاهريا وكأنها تتخذ موقفا يعطى الكلمة العليا للحزب والمؤسسات فى الدولة ، الا ان السلطة واقعيا تقع فى يد الرئيس هو فوى بونييه الرئيس الفخرى للحزب • وثانيهما : أنه على الرغم من التغير المستمر فى الفئة الحاكمة المحيطة بالزعيم القومى الذى يسعى دائما الى التخلص ممن يكتسب نفوذا سياسيا وتميزا فى الحزب أو الحكومة ، الا أن الزعيم القومى وباستمرار لا يحكم بمفرده بل يحاط بنخبة من الموالين له شخصيا : ذلك الولاء الذى يتغير مع الوقت •

التحلل التنظيمى :

الواقع ان من التحديات الداخلية الواضحة هو ضعف أو فقدان الاتصال بين القمة والقاعدة فالاحزاب السياسية الجماهيرية فى أفريقيا حرصت زعاماتها فى البداية على تقوية تنظيمها الداخلى من أجل ضمان ربط القاعدة بالقمة والعكس عن طريق قنوات اتصال ذات اتجاهين من اعلى الى أسفل ومن أسفل الى اعلى ، ولكن من الملاحظ ان الغالبية العظمى من نظم الحزب الواحد ـ خاصة الثورى منها ـ بدأت تتحلل داخليا ، ليس فقط على مستوى الفئة الحاكمة كما اوضحنا آنفا ، ولكن ايضا على مستوى الهيكل التنظيمى القومى • لهذا فقد بالتدريج ـ أو على الاقل ضعف ـ الاتصال بين القاعدة والقمة وهو الاتصال الذى جاء بالزعامة القومية الى القمة • أى ان الشرعية كانت محققة عن طريق الولاء الجماهيرى ولكنها بدأت تذوب تدريجيا •

فتفكك الهيكل التنظيمى للحزب ـ وهو ما يعرف بالتحلل التنظيمى ـ بدأ يعمل ضد الوحدة القومية المنشودة • وبدأ يفقد الجماهير حماسها ، وبالتالى تحركها وراء التنظيم السياسى • ومن الملاحظ ان الكثير من الدول الافريقية لم تعد تدعو المؤتمر القومى للحزب فيها للانعقاد وهو المفروض الهيئة العليا لرسم السياسة العامة فى ذلك مثلا ساحل العاج التى لم تدعو المؤتمر القومى بها منذ ١٩٥٩ • كما تركت الفروع فى انحاء الدولة لتموت أو قصرت دورها على العمل كمجرد فروع تستخدم ضروريا وقت

الانتخابات مع عدم جلب دماء جديدة للحزب مما ادى الى الشلل الفعلى للتنظيم الحزبى . (١)

ولعل اوضح مثال لذلك هو الرئيس الاسبق نكروما ونظام الحزب الواحد فى غانا (مؤتمر حزب الشعب) الذى كان يعتبر قبيل الاستقلال سنة ١٩٥٧ مثالا ونموذجا لنظام الحزب الواحد فى نجاحه وتحريكه الجماهير ، ولكنه بسبب عدة عوامل على راسها العاملين السابقين ما لبث ان انهار فى عام ١٩٦٦ (٢) . وكذلك الحال بالنسبة للرئيس السابق موديبو كيتا وحزبه « الاتحاد السودانى » الذى انهار عام ١٩٦٨ وان كان قد نظر اليه حتى عام من انهياره على انه مثال للتنظيم السياسى الناجح .

ويلاحظ ان من أهم اسباب التحلل التنظيمى هو أن اتساع قاعدة الاحزاب وضمها للجماعات المتباينة بما فيها اعضاء المعارضة السابقة جعل الاختلافات والخلافات تنتقل الى الحزب مما اسهم فى عدم تناسقه وعدم تحقيق الاستيعاب اللازم .

---

١ ـ عن راى مدافع عن فكرة نظام الحزب الواحد ولكن معارض لتطبيقه فى كينيا نتيجة التحلل التنظيمى انظر :

Oginga Odinga, "The Kenya African National Union", in Not Yet Uhuru, London: Heinemann Educational Books Ltd., 1968 pp. 169-72. Reprinted in Mutiso & Rohio, op. cit, pp. 605-6.

٢ ـ عن راى فيما حدث فى غانا من تحلل تنظيمى وفقدان القدرة على تحريك الجماهير انظر :

Selassie, op. cit., p. 166 & R.B. Fitch &M. Oppenheimer, Ghana : end of an Illusion, Monthly Review Press, New York & London, 1966 p.73, & K. A. Busia "Democracy & One Party Systems" in Mutiso & Rohio op. cit., pp. 462-7, From Africa in Search of Democracy, London: Routledge & Kegan Ltd., 1967, pp. 123-143.

ولدراسة تحليلية واقعية فى هذا المجال انظر :

Henry Bretton, The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study of Personal Rule in Africa, London: Pall Mall Press, 1967.

عجز التنظيم عن تحريك الجماهير والمنظمات الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه :

الواقع ان فقدان الحزب لهذه القدرة يدخل ضمن فشله فى السيطرة على اطاره التنظيمى خاصة على المستوى الافقى • وهى تؤدى فى النهاية الى عجزه عن كسب ولاء هذه المنظمات الجماهيرية التى تعمل بكافة الطرق الممكنة على الضغط على الزعامة القومية التى قد تلجأ الى استعمال كافة وسائل القهر فى مواجهتها مما يفقد التنظيم طبيعته الاستمالية ويحوله الى اداة قهر •

فما من دولة افريقية الا وشهدت لونا أو الوانا من العصيان المدنى ممثلا فى الاضرابات والانتفاضات بزعامة بعض الفئات من الشباب خاصه الطلبة وكذلك العمال دون أن يستطيع الحزب أن يواجه ذلك بتحريك المنظمات الجماهيرية التى من المفروض أن يتبعوها وأن تستوعبهم • ففى كثير من الدول الافريقية فقدت تلك الفئات الثقة وبالتالى الولاء فى زعامات الحزب عامة والمنظمات الجماهيرية خاصة •

واصبح الكثير من تلك المنظمات الجماهيرية موجودا اسما ولكن بدون فاعلية فى العمل السياسى • بمعنى آخر لم تعد تؤدى دورها كطلائع واجنحه افقية حامية للحزب • والدليل على ذلك أن وقوع الانقلابات العسكرية فى الدول الافريقية واستيلاء العسكريين على السلطة يتم بدون مقاومة تذكر من جانب ما كان مفروضا ان يكون طلائع الحزب • حقيقة ان الكثير من هذه المنظمات لعب دورا مؤثرا فى حياة التنظيم الحزبى لفترة خاصة قبل الاستقلال وبعده مباشرة ، الا ان عجز الحزب عن الاستمرار فى تعبئة شرائح المنظمات الجماهيرية وتحريكها سياسيا أسهم فى تبريد حماسها ومن ثم فاعليتها •

النزعات العنصرية والعصبيات القبلية والاقليمية داخل اطار الحزب :

ومن العوامل التى تسهم فى تهديد الحزب الواحد فى افريقيا هو عجز الحزب عن تحقيق الوحدة السياسية والادماج القومى المنشود • فالدول الافريقية عامة تعتبر كيانات مصطنعة أوجدها الاستعمار خدمة لمصالحه ، وهو ـ كما سبق ان اوضحنا ـ لم يحرص على وضع أسس الدولة القومية ولكنه اوجد أساس الادارة الاستعمارية • فالدول الافريقية مصطنعة بحدود مصطنعة •

وقد سعت الدول التقدمية في أفريقيا الى الاسراع بتحقيق الادماج السياسي سعيا لهدف بناء الدولة القومية • واعتبر الزعماء القوميون انفسهم « صانعي الدولة القومية الحديثة » في افريقيا • وقد كانت النظم المركزية الثورية اكثر نجاحا في السعي لتحقيق هدف الادماج السياسي ومحاولة تذويب الاختلافات داخلها مستخدمة في ذلك الحزب. وان كانت عامة ما تزال بعيدة عن تحقيق ذلك • كما ان هذه الدول الثورية تختلف فيما بينها في مدى النجاح الذى تحققه في هذا المجال : فغينيا مثلا أو مالى تعد اكثر نجاحا في صهر الاختلافات - التى لم تكن حادة تقليديا - عن الكونغو الشعبية مثلا ، التى ينتمى حزبها الواحد - « الحركة الوطنية للثورة » لفئة الاحزاب الثورية ايضا ولكنه لم يتمكن من التغلب على معارضة الجماعات القبلية والعنصرية ولا تخطى الاختلافات الاقليمية التقليدية الحادة بين الشمال والجنوب (١)

ولكن غالبية الدول الافريقية تنتمى للنظم التقدمية التوفيقية التى تقوم اساسا على الابقاء على الاختلافات والعمل من خلالها • ومن الاتجاهات الحديثة التى تقوم على أخذ الحزب للاختلافات القبلية وغيرها في الحسبان وتأسيس تلك الاختلافات ، ما اتبعته تنزانيا من اعطاء العضوية للجماعات القبلية وغيرها الى جانب العضوية الفردية • حيث يسلم الرئيس نيريري تبريرا لذلك بأن تنجانيقا نفسها ليست أمة بسيطة ولكنها تتكون من ١٢٠ قبيلة (٢)

ويبدو واضحا في أفريقيا ان دولها عامة ، بقصر عهدها بالاستقلال ، ما زالت تتنازعها الانقسامات القبلية والعنصرية والاقليمية والاختلافات بينها اختلافات في الدرجة فقط • والحزب الواحد قائم أساسا على وجود تلك النزعات الأولية • وبمعنى اصح يمكن القول بان الحزب في الواقع لم يستطع القضاء على المصالح القبلية أو العنصرية أو الاقليمية ، حيث ان سياسته تمثل انعكاسا لمصالح الجماعات المحيطة بالسلطة المركزية وقد احتفظت الأحزاب في الغالب بقاعدتها العنصرية (٣) • فهناك في العادة ثقل خاص لبعض الجماعات القبلية أو الاقليمية • كما ان المناصب السياسية

---

١ - Lavroff, op. cit., pp. 112-3.

٢ - المرجع السابق ص ١١٤ •

٣ - ففى كينيا مثلا يمثل الكيكويو اساس قاعدة «كانو» كما ان البياولى يمثلون قاعدة « الحزب الديمقراطى لساحل العاج » •

وفى جامبيا فان الولوف يمثلون اساس الحكومة فى ظل نظام «حزب الشعب التقدمى».

خاصة العليا منها تخضع فى توزيعها لميزان حساس قائم على أرضاء الانتماءات القبلية والاقليمية وغيرها ٠

بل ان الانقلابات العسكرية يمكن ارجاع احد اسبابها لتلك النزعات ولكن نجاح الحزب الواحد رهين بالتغلب على المشاكل القبلية والعصبيات الاقليمية وغيرها وهو فى الغالب امر ما زال بعيد المنال ٠ وكلما اشتدت حدة الانقسامات وكلما تعددت ، كلما كانت التحديات التى تواجه الحزب أقوى ٠ وبصفة عامة فان الدولة القومية وتحقيق الادماج السياسى لا يتم بسرعة بل عادة ما يأخذ اجيالا فى اطار من عوامل التغيير الناتجة عن التحريك الاجتماعى ، والدولة الافريقية حديثة العهد بالاستقلال وهى ما زالت بعد فى بداية الطريق ٠

فشل الحزب فى جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية :

أوضحنا ان من أهم التحديات التى تواجه الحزب الواحد فى أفريقيا الصراع داخل اطار النخبة الحاكمة خاصة ما يتعلق باحتكار السلطة ودور الزعيم القومى فى ذلك مما لا يترك مجالا لتكوين رجال صف ثان من الزعامة على مستوى الدولة ٠ ويزيد الامر تعقيدا واضعافا للحزب نفسه فشله فى تحقيق دور أساسى من المفروض ان يقوم به وهو جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية ٠

فالحزب الواحد فى أفريقيا اصبح يعانى فى كثير من الحالات من نقص الكوادر السياسية وذلك لعدة اسباب على راسها من ناحية : انه عند الحصول على الاستقلال ـ أو عند قيام الحزب الواحد فى الدول التى انشىء فيها بعد الاستقلال ـ كان الحزب يتمتع بوجود كوادر سياسية على درجة عالية من الكفاءة والولاء السياسى ٠ وقد انتقل الكثير من هؤلاء الى العمل بالجهاز التنفيذى للدولة نتيجة الثقة فى اشخاصهم من جانب الزعماء القوميين والمسئولين عن الحزب وبالتدريج فقدت تلك المجموعة ولاءها للحزب واكتسبت ولاء لمراكزها الجديدة فى الدولة ٠ ومن ناحية اخرى فان القضاء على المعارضة الداخلية والخارجية اسهم فى تقليل ـ ان لم يكن سد ـ الفرص أمام البعض ممن يشك فى ولائهم ٠ يضاف الى هذا ان المسئولين عن الحزب انفسهم بدأوا ينصرفون عن الاهتمام بالحزب والتفكير فى مستقبله الى التفكير فى أنفسهم ومستقبلهم ، أى انصرفوا الى تحقيق اهدافهم الشخصية مستخدمين مراكزهم فى السلطة فى تحقيق مكاسب شخصية ٠

وباختصار فقد كف الحزب فى بعض الدول عن ان يكون الوسيلة — أو القناة الاساسية لجلب الدماء الجديدة للعمل السياسى أو التوظيف السياسى ، حيث ان جزءا من الكوادر الجديدة اصبحت تقوم بدورها مباشرة فى الادارة دون المرور بالحزب مما افقده الحيوية ٠

هذا ونتيجة لكافة التحديات الداخلية التى تتبلور فى اطار الحزب فانه من الملاحظ فى أفريقيا تعدد محاولات تقوية نظام الحزب الواحد عن طريق اعادة تنظيمه ٠ ويبدو هذا اكثر وضوحا كلما تعرضت الدولة والنظام القائم بها وكذلك الزعامة القومية لاى تحد أو ازمة داخلية أو خارجية ما يحتم عليها اعادة كسب الولاء الشعبى وتنظيمه فى شكل الهيكل الحزبى بأبعاده الرأسية والافقية ٠ حيث ان نظام الحزب الواحد فى أفريقيا هو فى الواقع هيكل للولاء الشعبى ، كما انه هيكل للمشاركة الشعبية فى الحياة السياسية التى تبدو اهميتها خاصة فى وقت الازمات ٠

واذا اخذنا مصر كمثال فاننا نجد انه عند حدوث ازمة فى العلاقات بين الرئيس الاسبق محمد نجيب والرئيس السابق جمال عبد الناصر وجدنا ان الاخير انفرد بالحكم وتم تشكيل « هيئة التحرير » سنة ١٩٥٤ ، وفى اعقاب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ تم تكوين « الاتحاد القومى » سنة ١٩٥٧ ، وبعد الانفصال عن سوريا والبدء فى التطبيق الاشتراكى تكون « الاتحاد الاشتراكى العربى » سنة ١٩٦٢ ٠ وبعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى مرة اخرى ٠ وفى اعقاب « حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى من جديد (١) ٠ واخيرا بعد « معركة العبور » سنة ١٩٧٣ جرت محاولات جادة فى سنة ١٩٧٥ لاعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على أسس جديدة تستفيد من المحاولات السابقة وتفتح الباب لحرية التعبير فى اطار التنظيم الام بما عرف « بتعدد المنابر » ٠

---

١ — Moore, the Single party as Source of Legitimacy, op. cit., p. 51.

الفصل الثانى

التحديات الخارجية

اتجاهات السخط وعدم الرضا عن الوضع القائم فى ظل نظام الحزب الواحد :

الواقع ان عنصر عدم الرضا متعدد الابعاد : فقد يتمثل فى اتجاه عام جماهيرى كما يتضح من عدم رضاء عدة جماعات قد تتعارض فى مصالحها ، ولكنها تتفق فى عدم رضائها ورغبتها فى تغيير الوضع القائم. اذن هى الجماعات ذات المصلحة فى عدم استقرار واستمرار الاوضاع فى ظل النظام القائم .

السخط الجماهيرى :

تتعدد اسباب عدم الرضاء الجماهيرى عن النظام القائم ولكنها تدور بصفة عامة حول :

- عدم الرضا عن السياسة الاقتصادية المتبعة والاوضاع الاقتصادية والمعيشية عامة والتى تلقى فيها الجماهير اللوم على النظام القائم بسبب نقص السلع الاستهلاكية الضرورية مثلا أو ارتفاع الاسعار أو اتباع سياسة الادخار الاجبارى أو غير ذلك من السياسات « المالتوسية » كما يطلق عليها الاقتصاديون ، وخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار الثبات شبه التام فى الاجور .

- ايضا يعود عدم الرضاء الجماهيرى الى ما يعرف « بثورة التوقعات المتزايدة » والوعود التى لم تتحقق .

"The Revolution of Rising Expectations"

وهى تفسر بأن الزعامة القومية — فى بداية الامر — فى تحريكها للجماهير اعطت وعودا ولكنها لم تستطع بصفة عامة تحقيقها . وكانت النظرة السائدة عند محاربة الاستعمار ان رحيله سيؤدى للقضاء على الفقر والمتاعب ويأتى بالثراء والرفاهية (١) ولكن فى الواقع فان

---

١ — Hatch, op. cit., pp. 2-10.

الاستقلال جاء بمشكلات جديدة كثيرة وتفاقمت الكثير من المشكلات الموروثة (١) . كما نجد ايضا « ثورة التوقعات المتزايدة » فى ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن بدافع رفع مستوى المعيشة . فلا شك ان عدم تحقيق اهداف وتوقعات الجماهير يؤدى الى عدم الرضاء من جانبها وبالتالى تنشأ ثورة مضادة للاولى هى « الثورة المضادة للاحباطات المتزايدة » والسخط .

— ولكن اهم ما يزيد من حدة السخط الجماهيرى العام على النظام السياسى هو ظهور ما يعرف باسم « البرجوازية الجديدة » بين ما يعرف باسم الصفوة أو النخبة الجديدة التى لم تصبح بعد طبقة ولكنها اصبحت ذات مصلحة مادية نتيجة لوضعها السياسى المتميز سواء فى الحزب أو فى الحكومة . ومن الطريف ان البعض استخدم فى هذا المجال تعبير « بورجوازية المرتزقة » (٢) على اساس استخدام المنصب السياسى كوسيلة للكسب المادى والثراء الكبير . «فالمشكلة فى الدول الافريقية هى ان الاختلافات الطبقية لم تنته بل زادت تبلورا وان هذا من اسباب الانقلابات وعدم الاستقرار «٣» .

وبصفة عامة فان عدم وجود معيار محدد واضح لماهية الولاء السياسى للحزب ، ذلك الولاء الذى يعتبر سبيل الترقى إلى المناصب العليا للحزب ومن ثم الدولة والتحرك الاجتماعى لاعلى بصفة عامة ، فتح المجال للانتهازية التى اخذت شكل الاستفادة المادية من المراكز السياسية(٤) كما فتح

---

١ — من ذلك مثلا امتلاك المرافق العامة ورأس المال الاجتماعى (الطرق والكبارى والجسور وغيرها) . Benot, 2nd ed, op. cit., p. 304.

٢ — انظر :

وهو يشير ايضا الى انه كثيرا ما تتردد تعبيرات « بورجوازية التجار » وطبقة الشعب فى غينيا كما فى غيرها .

٣ — يحلل هذا الرأى :

S. G. Ikoku, Le Ghana de Nkrumah. Paris: Maspero, 1971, pp. 124-26,

انظر ايضا : Selassie op. cit., p. 9.

٤ — العمولات على الخدمات المقدمة اصبحت شائعة فى الدول الافريقية وكذلك تملك رجال الحزب وكبار رجال الدولة لسيارات الاجرة — وسيلة المواصلات الرئيسية انظر : Mahiou, op. cit., pp. 328-9.

المجال ايضا للاعتبارات الذاتية والشخصية فى تقييم الاشخاص دون الاعتماد على اسس موضوعية .

وعليه فان المعاناة والقحط ونقص الاستهلاك والدخل فى جانب الجماهير لا يقابله معاناة مماثلة من جانب الزعامة على كافة مستويات التنظيم ، مما يؤكد فى نظر الجماهير انفصال القمة عن القاعدة ، ويفقد الزعامة الاساس الذى جاء بها للسلطة وهو انها نابعة من الجماهير ، اى يفقدها ليس فقد حماس الجماهير ولكن ايضا الاحساس بمشاكلها . والجدير بالذكر فى هذا الصدد انه قد انتشرت قولة مأثورة وهى : « ان الاشتراكية للجماهير والرأسمالية للسلطة » . ويلاحظ ان هذا يمثل اتجاها عاما لا يقتصر على الدول الافريقية بل يكاد ان يكون عالميا فى الزمان والمكان . ولكن الامر يبدو واضحا للعيان فى افريقيا نتيجة انخفاض مستوى المعيشة بها .

ولكن البعض يرد على ذلك بقوله ان الزعامة لها مركزها الادبى الخاص الذى يفرض عليها الظهور بالمظهر اللائق بها كزعامة . وبالتالى لا بد من ان تكون فى مستوى معيشى مرتفع يميزها ويكسبها احترام الجماهير ، بالاضافة الى ان الزعماء يعانون اكثر من غيرهم من فئات الشعب نظرا لضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقهم فلا اقل من ان يعوضوا عن الجهد الضخم المبذول .

ونظرا لان الاغراء المادى على حساب الحزب وبسبب المركز السياسى يؤدى الى نتيجة سلبية هى ابتعاد الزعماء عن الجماهير والعكس صحيح ايضا ، لذلك نجد بعض الاحزاب تقوم بعمليات تطهير مستمرة (١) ونجد ان دولة مثل تنزانيا تحرم على المسئولين فيها من رجال الحزب

---

١ — ان الدول الافريقية تقر بمسألة الفساد السارى كظاهرة فى الدولة النامية بصفة عامة سواء فى الحزب أو الحكومة . وقد اتخذت عدة أساليب لمعالجة هذه الحالة التى استفحلت لدرجة ان الزعماء الافريقيين لم يعودوا يترددون فى بحثها والاشارة اليها علنا . من ذلك السلطات الاستثنائية المعطاة لرئيس الدولة لتطهير الادارة وانشاء محاكم خاصة لمحاكمة المنحرفين ولجان لتحرى الوضع . وقد حاول نكروما معالجة الوضع فى غانا وذلك بتحديد الا يزيد ما يمتلكه اعضاء الحزب عن منزلين بحيث لا تزيد قيمتهما عن ٢٠ الف جنيه استرلينى والا يمتلك اكثر من سيارتين ولكن هذه الشروط اسىء فهمها من جانب الجماهير على أساس إنها على حساب

والدولة الملكية الخاصة (١) ٠

هذا وبالاضافة الى السخط وعدم الرضاء الجماهيرى العام هناك عناصر معينة على وجه الخصوص تتزعم عدم الرضاء :

الزعامة التقليدية « والصفوة القديمة » :

كانت هذه الجماعات تتمتع باوضاع متميزة فى ظل النظام الاستعمارى أو فى ظل النظام التقليدى وتمثل من يملكون "the haves" ولكن نظم الحزب الواحد اضعفت هذا التميز بل وقضت عليه فى بعض الاحيان ٠ حقيقة ان هذا الامر يتضح اكثر فى النظم الاكثر تقدمية عنه فى النظم المحافظة ولكن بصفة عامة حتى فى الاخيرة فان تلك الزعامات التقليدية لم يعد لها مجال فى ان تؤدى دورا فى السياسة على المستوى القومى وان كانت لم تفقد كل كيانها على المستوى المحلى ٠

ومن الطبيعى ان تضم هذه الجماعات التقليدية الزعامات التقليدية أو الزعماء التقليديين والاثرياء الذين تأثرت أوضاعهم ، خاصة فى ظل النظم

المبادئ والشعب وانها اعلى كثيرا من معدل التقشف ٠ من ناحية اخرى فان غلبية من طردوا من مناصبهم سنة ١٩٦٩ نتيجة الفساد اعيدوا فى العام التالى مما اسهم فى القضاء على حكم نكروما ٠ انظر : Hatch, op. cit., p. 111

١ — ينص البند الاول من قرارات اعلان « اروشا » فى ٦٧/١/٢٦ — والخاصة بالزعامة فى التانو على ان :

١ — أى قائد للتانو والحكومة يجب ان يكون فلاحا او عاملا والا يكون مرتبطا بممارسة راسمالية او اقطاع ٠
٢ — لا يجوز لاى قائد فى التانو او الحكومة أن يمتلك اسهما فى أى شركة ٠
٣ — لا يجوز أن يتولى أى قائد فى التانو والحكومة منصبا رئاسيا فى أى شركة
٤ — لا يجوز لاى قائد فى التانو أو الحكومة أن يحصل على مرتبين ٠
٥ — لا يجوز لاى قائد فى التانو او الحكومة أن يمتلك مساكن ويؤجرها للآخرين ٠

٦ — انه بالنسبة لغرض هذا القرار فان تعبير « قائد » يجب أن يتضمن التالى : اعضاء اللجنة التنفيذية القومية للتانو ، كل اولئك المعينين أو المنتخبين بموجب أى نص من نصوص دستور التانو ، والمستشارين ، والموظفين العموميين فى الكوادر العليا والمتوسطة (فى هذا المجال فان « قائد » يعنى أى رجل ، أو رجلا وزوجته أو سيدة وزوجها) ٠٠ عن اعلان اروشا انظر :

J. K. Neyrere, Freedom & Socialism, East Africa. Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

الحزبية الثورية ، أى بصفة عامة هم فئة الارستقراطية التى فقدت مكانها المتميز السابق • وهى تسعى جاهدة للوقوف أمام جهود التنمية والتحريك الاجتماعى والتحضر والتحديث حيث تؤدى كل هذه الى تغيير الاوضاع الاجتماعية التى استفادت من تميزها فيه (١)•

رجال الدين :

ويطلق عليهم « التقليديون الجدد » وترجع معارضتهم الى خوفهم من الاتجاهات الحديثة أو الثورية التى قد تكون - وفقا لآرائهم - على حساب الدين • كما ان التطور والمدنية قللا من سلطتهم التقليدية •

والملاحظ ان الحركات الدينية التى وقفت فى وجه الكثير من نظم الحزب الواحد فى افريقيا كانت عديدة ، على الرغم من ان الكثير من رجال الدين - كاتجاه عام - قد وقفوا من قبل مع الحركات القومية ضد الاستعمار لتصفيته •

والتفسير المنطقى لهذا هو ان تحرك الزعامة القومية ضد بعض زعماء الحركات الدينية ليس تحركا ضد الدين أو الكنيسة كدين أو كنيسة، ولكنه تحرك ضد اى محاولة انشقاق او تحد للزعامة القومية والحزب القائم • أى انه عبارة عن مواجهة ومهاجمة لحركة سياسية تتخذ من الدين ستارا لتحدى النظام القائم فى محاولة لجعل نفسها بمثابة معارضة فى دولة لا تقبل قيام حزب معارض أو مبدأ المعارضة المنظمة فى أى صورة كانت • وتبدو مناهضة رجال الدين اكثر وضوحا فى النظم الحزبية الثورية المركزية وهى النظم التى تأخذ بالاشتراكية التى عادة ما يفسرها رجال الدين بانها ابتعاد عن الدين نفسه (٢) •

التجـــار :

ان التجـار هم من اهم الفئـات التى اتفقت مصـالحها مع الفئـات الاخرى ممثلة فى الزعامات التقليدية والدينية فى تحدى النظام القائم أو

١ - انظر : Kebschull, op. cit., 151-2.

٢ - لمزيد من المعلومات راجع : Horeya T. Megahed, "Socialism and Nation-Building in Africa", in Studies On Developing countries, No 36, Budapest: Center for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Sciences, 1970, pp. 5-34.

عدم الرضا عنه ، مع ان هذه الفئة كانت من اهم مؤيدى الحركات الوطنية ضد الاستعمار •

وقد يبدو هذا الموقف منطقيا اذا اخذ فى الاعتبار ان تأييد التجار للحركات الوطنية كان يرجع لرغبتهم فى الحصول على المكاسب الاقتصادية التى كان يستأثر بها الاوربيون أو الاقليات الآسيوية المستوطنه •

ولكن اتجاه الدول الافريقية للاشتراكية باتباعها للتخطيط وتدخل الدولة لم يحقق للتجار الهدف المادى المنشود وبهذا اعتبروا من أهم جماعات المصالح ويبدو موقفهم اكثر وضوحا فى النظم الاكثر ثورية التى اخذت بالتطبيق الاشتراكى ، وحدث بها التأميم وكبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص •• لذلك نجد التجار كثيرا ما يمولون محاولات تغيير النظام القائم (١) •

المثقفون (٢) :

الواقعأن هؤلاء كعنصر عدم رضا لا يمثلون جماعة واحدة أو اتجاها واحدا بل يمثلون على الاقل اتجاهين متعارضين • فعنصر عدم

---

١ – ومن احدث التطبيقات فى هذا المجال ما تم مؤخرا فى تنزانيا حيث اعلن رئيس وزرائها – رشيد كواوا فى يونيو ١٩٧٦ مرسوما باغلاق كافة المحال التجارية التى تقع فى نطاق مزارع الدولة ومواقع الصناعات التى تمتلكها وكذلك فى القرى الجماعية Ujamaa • على أن يشجع السكان المحليون والعمال فى تلك المناطق على أقامة محال تعاونية لتحل محل تلك التى تقرر اغلاقها وتساعدهم فى ذلك الحكومة • والاساس وراء هذا الاجراء هو الفلسفة الاشتراكية التى تأخذ بها تنزانيا منذ اعلان أروشا فى ١٩٦٧ • والمبرر الرئيسى لمحاولة التخلص من الوسطاء فى التجارة هو النظر الى التجار على انهم « لا يضيفون قيمة الى السلع التى يحققون ربحا منها ، وانهم لا يسهمون فى التنمية الاقتصادية وانهم باختصار مستغلون » • ويبدو أن هذه خطوه مبدئية فى تأميم كافة المحال والمؤسسات التجارية والتجارة بصفة عامة • وقد سبق أن رفضت السلطات فى أقليم موانزا أعطاء رخص جديدة أو تجديد رخص بعض التجار بعد انتهائها •

لمزيد من المعلومات انظر : Africa, No 58 (June, 1976), pp.77 & 80.

٢ – ويستخدم مفهوم المثقف فى أفريقيا بمعنى واسع للغاية ليشمل من يعرف القراءة والكتابة باللغة الرسمية الاجنبية وتلقى لذلك ولو النذر اليسير من الدراسة •

ولمزيد من المعلومات انظر :

Shlomo Avineri, "The Afro-Asian Elites" in Kebschull, op. cit., pp.179-183 & Edward Shils, "The Intellectuals in the Political Development of the New States", in Kebschull op. cit., pp. 171-9, esp. 173.

الرضـا قد يكون من بعض العنـاصر المتطرفة الى اليمين أو المتطرفة الى اليسار : **فالاولى** قد ترى أن النظام قد سـار بخطوات سريعة ضد المفاهيم والقيم الموروثة للمجتمع فى محاولة الاخذ بسبل المدنية والتنمية · وهى قد تهاجم النظام لا تباعه الاشتراكية أو غيرها بصـفة عامة وتعمـل على المنـاداة بالعودة لعصـر ذهبى مضى من القيم والمعنويـات وغير ذلك · **اما الثانية** : فتمثل تطرفا مضادا يتزعمه البعض ممن يتميز بميول يسارية وهو ينادى بأن النظام لم يسـر بالدرجـات السريعة المطلوبة فى احـال التغييرات الجذرية فى المجتمع فى معركة التنمية ·

والجدير بالذكر أن كلا من الاتجاهين يرتبط عاطفيـا ويتأثر بنموذج مستورد ويحاول كل اتجاه ان يجعل السياسة الخارجية والداخلية للدولة تتمشى مع الاتجاه المنشود · كما أن كل اتجاه غالبـا ما يرتبط اعضـاؤه بعناصر عدم رضا من الشرائح الاجتماعية التى ينتمون اليها : فالاتجاه اليمينى عادة ما ينادى به ابناء من كانوا يملكون الجاه أو المال من قبـل أو مـن يملكونه حاليا ويخشون عليه من الضياع ، والاتجاه الآخر ينادى به البعض من أبناء الطبقات الكادحة من الذين بدأوا يتحركون اجتماعيا لاعلى بحكم عوامل التحريك الاجتماعى وعلى رأسها التعليم ومن ثم يرغبون فى التغيير السـريع فى المجتمع الذى يحركهم لاعلى (١) · وعلى الرغم من أن هذين الاتجاهين متعارضان الا أنهما يمثلان عنصرا هاما فى عدم الرضـا بين فئات الشـباب المثقف ·

وقد زاد الامر تعقيدا تلقى بعض الطلبة الافريقيين تعليمهم فى الخارج فى الدول ذات الاتجاهات المتعارضة ··· وبهذا تزداد حدة الصراع فى مواجهة النظام السـياسى القائم · ونجد هذا واضحا فى الدول الناطقة بالفرنسـية والتى تعلم الكثير من ابنائهـا فى فرنسـا ــ « الدولة الام » وكذلك الحال مع من تلقوا تعليمهم فى الدول الاشتراكية ·

هذا وفى مجال بحث المثقفين والشباب عامة ، وموقفهم من التنظيم السـياسى فى اطار نظام الحزب الواحد توجه أهميـة خاصـة للطلبة · والطلبة لا يدخلون فى مفهوم المثقف بالمسـتوى العـالمى المتعارف عليه ،

---

١ ــ المرجع السابق ص ١٧٥ ·

ولكنهم فى أفريقيا يعتبرون كذلك (١) · فالطلبة لهم من حماس الشباب ما يجعلهم يندفعون فى التعبير عن رأيهم ورأى الكثير من العناصر الاخرى التى قد لاتجهر به · كما أن تجمع الطلبة فى الجامعات والمدارس يسهل عملية تعبئة الشعور العام لديهم ·· وما من دولة أفريقية الا وشهدت اضرابات واضطرابات — طلابية انتهت فى الكثير من الحالات بتوقيف الدراسة لفترة ·

ولكن على الرغم من ذلك فان الانضباط متوفر فى النهاية نظرا لاعتبارات معينة مثل تحكم الدولة فى التعليم وارتباطه بها وأيضا استخدام أساليب القهر بكافة درجاتها ضد الطلبة ·

وهناك ثلاث ملاحظات فى هذا الشأن : أولها : ان اتجاهات عدم الرضا السابق الاشارة اليها فى أوساط الطلبة نجدها بنفس نزعيتها بين الشباب بصفة عامة خاصة من الخريجين والعائدين الجدد · الا ان توظيف هؤلاء فى الوظائف المتاحة — وهى حكومية أساسا — يخمد تدريجيا « الاندفاعية الطلابية » فيهم · وقد يظل عدم الرضا قائما ولكنه فى العادة لا يأخذ الشكل المفتوح الواضح الصريح الذى يتخذه غير الراضين من الطلبة من تنظيم الاضرابات والعصيان وغيرها

فالموظفون العموميون يمثلون فى أفريقيا من وجهة نظر الحكومات الافريقية النامية واحدا من أهم الجماعات التى تطالب بصفة مستمرة بالزيادة · فقد اكتسبوا الكثير من العادات الاوروبية وعندهم الرغبة فى الحياة المريحة الرغدة ويمثلون فى العادة جبهة يمينية معارضة للحكومة وذلك فى المناطق الناطقة بالانجليزية أما فى المناطق الناطقة بالفرنسية فالموظفون العموميون يمثلون اتجاها يساريا أكثر (٢) · من ناحية أخرى يلاحظ أن التركيز على الطلبة بالذات كفئة أساسية من الشباب لانها أكثرها تحركا من الناحية الاجتماعية ·· فشباب الريف لا يتصور دخولهم فى نفس النموذج المذكور حيث أنهم لا يمكن أن يصلوا الى وعى وتحريك المثقفين من الطلبة ··

---

١ — ولمزيد من المعلومات عن القوى الاجتماعية الجديده والتغييرات التى تنتج عن التقدم والتحديث انظر : د· عبد الملك عودة · سنوات الحسم ، مرجع سابق خاصة ص ٧٩ — ١١٤ ·

٢ — انظر : Zolberg, Creating Political Order, op. cit., p, 71.

ومن ناحية ثالثة : ان الطلبة كثيرا ما يجدون حلفيا لهم فى العمال الذين ينتشر عدم الرضا بينهم ـ خاصة عمال الموانى والسكك الحديدية بالاضافة الى عمال المناجم فى الدول التى يتوافر فيها التعدين ـ وكان العمال عامة يمثلون أهم أسلحة الحركة الوطنية ضد الاستعمار ٠ فتجمع العمال يسهم فى تراكم عدم الرضا كما انهم من اكثر العناصر تحركا نتيجة تركهم بيئتهم المحلية ، وكثيرا ما لا يستجيبون لنداء النقابات ـ التى تعتبر حليفة للحزب ـ لزيادة الانتاجية وعدم اثارة الشغب ٠ فكثير من اعضاء النقابات العمالية يشعرون بالمرارة وبأن الفئة التى نبعت منهم ووصلت الى السلطة أو ارتبطت مصالحها بها خانتهم نتيجة روح البورجوازية (١) ٠

ومع أن الاضرابات ممنوعة فى الدول الافريقية فى ظل نظام الحزب الواحد بصفة عامة الا أن ما من دولة أفريقية الا وشهدت فى ظل نظام الحزب الواحد اضرابات عمالية وتجمهرات تعبيرا عن عدم الرضا ٠٠٠ ووراء ذلك على وجه الخصوص الرغبة فى رفع الاجر وانتقاد بعض التصرفات الشخصية للزعماء السياسيين أو انتقاد بعض اتجاهات السياسة الداخلية أو الخارجية ٠ يضاف الى هذا أن حركات التحرر جاءت ببعض زعامات عمالية الى السلطة الامر الذى أصبح فى حكم النادر حاليا فى أفريقيا بسبب عودة المثقفين « الجدد » الذين يمثلون « النخبة الجديدة » ويتطلعون لشغل المناصب السياسية وأخذ فرصتهم فى هذا المجال ٠

ولكن يزيد الامر تعقيدا بالنسبة لعدم رضاء فئة المثقفين الطامحين فى العمل السياسى انه « لم يعد هناك الكثير المتبقى من الكعكة » ليرضى القادمين الجدد من المثقفين (٢) ـ خاصة ممن حصلوا على التعليم العالى وحملة الشهادات العليا ٠ فالدول النامية مثلت ارضا بكرا فى المجال السياسى وبالتالى فى الجيل الماضى استطاع القلة من المثقفين من « الصفوة الجديدة » فى ذلك الوقت ـ والكثير منهم من مدرسى مراحل التعليم الاولى ورؤساء النقابات العمالية أو حتى كتبة فى ظل النظام الاستعمارى ـ ان يصبحوا فى غضون سنوات قلائل وزراء بل رؤساء وزراء أو حتى رؤساء دول وبالتالى فقد سيطر على الحياة السياسية

---

١ ـ المرجع السابق ، ص ٦٦ ـ ٧٥ ٠

٢ ـ عن رأى مشابه انظر :

Willner & Willner, op. cit., p. 169.

المثقفون بالمفهوم الذى عرف فى ظل النظام الاستعمارى حيث التعليم والمتعلمون محدودون . ولكن زيادة عدد المتعلمين والمثقفين حتى بالمستوى العالى لم يقابله زيادة عدد فرص المناصب السياسية وبالتالى بدأت تحدث الفجوة ومن ثم عدم الرضا . فالتعدد الحزبى فى رأى الكثير من هؤلاء كان قد فتح المجال لهم للتحرك نتيجة لاتاحة الفرصة للتغيير فى شاغلى المناصب السياسية .

ويبدو أن الحلقة مفرغة وأساسها الصراع بين أجيال المثقفين : فالسياسة الافريقية سيطرت عليها منذ نهاية الحكم الاستعمارى النخبة أو الصفوة الجديدة من الزعماء الشباب - بمقياس ذلك الوقت - وقضوا بذلك على أجيال الزعامات التقليدية من الكبار نسبيا وقدامى المثقفين المتحالفين معهم - وقد مثل كل هؤلاء « الصفوة القديمة » . ولكن يبدو أن تلك السياسة اصبحت حاليا مطمحا لجيل جديد من الشباب المثقف .

الا ان الزعماء الحاكمين طوروا شريعة الحكم ، واصبحوا يعتبرون أنفسهم « الكبار » الذين لايجب أن يتطاول أو يتطلع الى سلطتهم « الصغار » من الشباب . ومن الملاحظ ان المعروض من المثقفين قد زاد كثيرا عن الطلب فيما يتعلق بالمناصب السياسية وبالتالى فالنتيجة هى تبادل عدم الرضا والانتقادات : فالزعماء السياسيون ينظرون الى القادمين الجدد من المثقفين الشباب على انهم غير عمليين ومثاليين ونظريين وان نظرتهم سطحية للامور نتيجة لعدم درايتهم بحقيقة الاوضاع والمشاكل السياسية ونقص الخبرة . بينما المثقفون من الشباب عادة ما يتهمون الزعماء السياسيين على كافة المستويات بأنهم فقدوا حماسهم وثوريتهم ووطنيتهم التى وضحت فى مواجهة الاستعمار حيث أفسدتهم السلطة والرغبة فى الاستمرار فى الاستحواذ عليها تأكيدا لمطامحهم الشخصية (١) .

---

(١) - كثيرا ما يتردد فى أفريقيا تعبير « بورجوازية الوظيفة العامة » . انظر :
Mahiou, op. cit., p. 372.

العسكريون :

الواقع ان رجال الجيش هم أهم عناصر عدم الرضا حيث انهم اكثرها خطورة ، فبيدهم القوة العسكرية التى يمكنها أن تطيح بالنظام القائم · وعلى هذا فلا عجب اذا ما وجدنا فى كثير من الدول مبالغة فى الحرص على استيعابهم فى الحياة السياسية وارضائهم ماديا ومعنويا ·

هذا ويرى الكثيرون ان الانقلابات العسكرية كانت اكثر نجاحا فى الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد وهناك من يرون العكس (١) · ويبدو ان مبعث الخلاف بين الرأيين هو اختلاف الفترة الزمنية التى ركز كل من الفريقين عليها دراسته · فالرأى الاخير جاء نتيجة تحليل فترة سابقة على فترة الرأى الاول · فضلا عن ان ظهور الانقلابات العسكرية بصورة اكثر وضوحا فى دول الحزب الواحد حاليا يرجع الى ان الاخيرة اصبحت تضم الغالبية العظمى للدول الافريقية ·

الا أننا من ناحيتنا لانرى وجود علاقة ارتباط قوية بين مدى نجاح الانقلابات العسكرية وطبيعة النظام الحزبى القائم فى الدولة · فالانقلابات العسكرية ليست قاصرة على دول الحزب الواحد ولا هى انجح فيها من دول التعدد الحزبى · فوجودفراغ سياسى ، وضعف السلطة ، وفقدانها الشروعية خاصة فيما يتعلق بولاء الجماهير وارتباطها فى اطار من التغير الاجتماعى وعدم الرضاء الجماهيرى يفسح المجال واسعا امام الانقلابات العسكرية التى قد تطيح بالنظام القائم : سواء أكان نظام حزب واحد أو تعددا حزبيا أو حتى لا حزبيا عسكريا أو مدنيا ·

فالانقلابات العسكرية تنمو فى اطار عام من عدم الرضا الجماهيرى وهو ما يؤدى فى العادة الى نجاحها · بحيث يصبح مخططو الانقلابات وقادتها غير راضين بصفة عامة عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية

---

١ - عن الرأى الاول انظر :

Benot, 2nd, op. cit., p. 370.

وعن الرأى المخالف راجع :

Mehden, op. cit., pp. 59-61.

فى الدولة أو الفساد الادارى وعدم كفاءة الزعماء المدنيين (١) ، وبصفة خاصة عن اغفال مكانتهم وهيبتهم : فرجال الجيش يعتبرون أن السياسيين المدنيين قد فشلوا فى واجبات ومسئوليات السلطة (٢) وانهم بهذا يسهمون فى الانقاص من هيبة ومكانة الدولة • وعليه فهم يرون أن عليهم مهمة وطنية اساسية هى تحقيق ما فشل فى تحقيقه غيرهم من الزعماء المدنيين

وهناك عدة عوامل تسهم فى خلق جو من السخط وعدم الرضا بين رجال الجيش عن النظام القائم نذكر من أهمها :

أن كثيرا منهم - خاصة الكوادر العليا والاكبر سنا - قد خدم فى الجيوش الاستعمارية • وبالتالى فلديهم ولاء - بحكم اعدادهم العسكرى - للدول الاستعمارية السابقة وعليه فهم لا يرغبون فى اتباع النظام القائم لسياسة قد تكون معادية لتلك الدول مما قد يكون من شأنها اساءة العلاقات معها • كما تجدر الاشارة فى هذا المجال الى سخط المحاربين القدماء من الحكومات القائمة فى حالة أى تأثير لعلاقاتها مع الدول الاستعمارية السابقة التى يعتمدون عليها فى معاشاتهم •

ومن ناحية مقابلة ، نجد أن صغار الضباط كثيرا ما تكون لديهم روح الثورة والاندفاع كما انهم يمثلون شريحة اجتماعية لم يكن لها فى الغالب تميز تقليدى وبالتالى فان انتفاضتهم ضد النظام القائم تحمل فى طياتها ايضا انتفاضتهم ضد الكوادر العليا وزعامات الجيش ممن يتهمونهم بالفساد والرجعية والجهل • كأن الانقلابات العسكرية وعدم الرضا يرجعها البعض لاسس اجتماعية حيث يتزعم الانقلابات صغار الضباط أو حتى الصف ضباط •

ومن ناحية أخرى فان هناك نزعات وانتماءات قبلية واقليمية تجد صداها لدى رجال الجيش • حقيقة أن الجيش يعتبر من اهم عوامل التحضر والتعبئة والتحريك الاجتماعى فى محاولة لصهر الاختلافات

---

١ - انظر Kebschull, op. cit., p. 155.

وعن رأى بعض قادة الانقلابات العسكرية والزعماء فى اسبابها انظر :
Minogue & Molloy, op. cit., pp. 345-376.

٢ - Cowan, The Dilemmas of African Independance, op. cit., p. 21.

الموجودة فى المجتمع الا أن هذه الاخيرة ماتزال قائمة فى افريقيا بين رجال الجيش ويزكى منها وجود نزعات عنصرية وعصبيات قبلية واقليمية فى اطار الحزب نفسه وحول الزعامة القومية مما يعطى ثقلا لتلك الجماعات المحيطة بالسلطة · فالانتفاضة من جانب بعض رجال الجيش قد تكون ضد سيطرة بعض الجماعات القبلية أو اللغوية أو الدينية أو الاقليمية على السلطة · وهى عنصر اساسى فى بعض حالات الانقلابات العسكرية بصرف النظر عن النظام القائم – أى قد تكون فى ظل نظام حزب واحد أو غيره · فقد كان عامل الاقليمية أساسا فى الانقلابات العسكرية المتوالية فى نيجيريا سنة ١٩٦٦ ·

يضاف الى هذا أن تدريب واعداد رجال الجيش فى الدول الاوربية وغيرها ذات الاتجاهات المختلفة جعل كل فريق يحمل معه نوعا من الولاء الثقافى للدول التى تتلمذ فيها ، وبالتالى فان كل فريق يتوقع زيادة تدعيم العلاقات بين دولته وتلك الدولة · وتبدو أهمية هذا العامل بالذات إذا اخذنا فى الاعتبار ان الدول الافريقية حديثة الاستقلال لم تعرف فى الغالب الاكاديميات العسكرية الا حديثا وبالتالى فقد اعتمدت على الخارج أساسا فى التعليم العسكرى ·

ولكن أهم عنصر من عناصر عدم الرضا بين رجال القوات المسلحة عامة يمكن ارجاعه الى اغفالهم وانتقاص هيبتهم نسبيا نتيجة الاهتمام برجال الشرطة وعلى وجه الخصوص الاهتمام بافراد الجيش الشعبى والحرس الوطنى وطلائع الشباب الذين يعدون لاستخدامهم لموازنة القوة الكامنة للجيش ، وكثيرا ما يستاءون من مساواة الاخرين بهم فى المرتبات أو المزايا والمكافآت او غيرها ·

وباختصار يمكن القول بأن الانقلابات العسكرية هى تعبير عن عدم الرضا وبالدرجه الاولى من جانب رجال الجيش فى جو من عدم الرضا الجماهيرى والمناخ الملائم للانقلابات هو مناخ مشاكل التنمية الاقتصادية ، وفشل النظم القائمة فى مواجهة المشاكل الاقتصادية بصفة عامة ومشاكل العسكريين بصفة خاصة ·

التحديات من خارج الدولة :

نظرا للتقدم التكنولوجى الحديث وتطور وسائل الاتصال فان تأثير وتأثر مناطق العالم ببعضها البعض اصبح كبيرا فالفواصل والحواجز الطبيعية والجغرافية بين بلاد العالم لم يعد لها نفس الاهمية والخطورة التى

كانت لها قبل تطور وسائل المواصلات والاتصال • لذلك نجد انه على الرغم من رحيل الاستعمار عن افريقيا الا انه بصوره الجديدة يحاول ان يجعلها مرتعا خصبا له • فالدول الكبرى تحاول استمالة الدول النامية الى جانبها وذلك بنشر ايديولوجيتها فى الدول المستقلة حديثا ، أو على أقل تقدير نراها تسعى للمحافظة على ولاء هذه الدول ، واضمن ما يحقق هذا الولاء من الناحية السياسية هو كسب الحكومات القائمة الى جانب الدولة صاحبة المصلحة •

ومن هنا فانه من الطبيعى فى عالم تتصارعه الايديولوجيات والمصالح القومية الخاصة بالدول ، وبالذات بين الدول الكبرى ، ان تتعرض الانظمة القائمة للتدخل بطريقة أو بأخرى فى محاولة لكسبها بالحصول على ولائها وان لم يكن ذلك ممكنا فبمحاولة الاطاحة بها والقضاء عليها •

ومن البديهى ان تكون النظم الثورية موضع تحد من الدول الغربية وان تكون النظم المحافظة موضع تحد من الدول الشيوعية ، فقد اصبح شائعا حدوث محاولات التدخل من جانب دولة كبرى أو غيرها لتأييد وتدعيم وتمويل انقلاب ضد نظام قائم فى دولة افريقية معينة • ولكن القول بأن النظم الثورية فى افريقيا تتعرض لضغوط الدول الغربية وان النظم المحافظة تتعرض لضغوط الدول الشيوعية هو قول تنقصه الدقة • فالواقع ان النظم التى درج على تسميتها بالنظم الثورية فى أفريقيا هى ثورية فقط على المستوى الافريقى، ولكنها فعلا ليست ثورية بالدرجة الكافية من وجهة نظر الدول الشيوعية التى تهدف الى دفعها الى أقصى درجات ومراحل الثورية •

ومن ناحية فقد تعرضت معظم الدول الثورية « بالمفهوم الافريقى » لمحاولات قلب نظام الحكم فيها ، ليس فقط من جانب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ولكن ايضا من جانب الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى والصين • ونفس الامر ينطبق على الدول ذات النظم المحافظة وفقا للمفهوم الافريقى • ولقد اصبح من المعروف ان الدول مختلفة الايديولوجيات مع اختلافاتها هذه واختلاف اهدافها الا انها فى الكثير من الحالات تعمل على احداث انقلاب للنظام القائم تأكيدا لمصالحها •

والخلاصة ان نظام الحزب الواحد فى افريقيا لا يواجه فقط تحديات من داخل الدولة ولكن ايضا يواجه تحديات خارجية • وكثيرا ما تستغل العناصر غير الراضية عن النظام القائم ، من قبل دولة اجنبية لها مصلحة فى قلب نظام الحكم • ومن الملاحظ ان هذا التدخل الاجنبى لا يقتصر على الدول غير الافريقية ولكنه قد يكون من قبل دولة افريقية ذات مصلحة فى تغيير النظام القائم فى دولة افريقية اخرى لسبب أو لآخر •

خاتمة

وبعد فان الدول الافريقية حديثة الاستقلال ولدت فى أزمة حقيقية وليست متوهمة : أزمة بناء الدولة القومية · فهى ـ أى الدولة الافريقية ـ عبارة عن تعبير قانونى وفراغ سياسى أى اطار سياسى داخلها العديد من الجماعات المختلفة قبليا ولغويا ودينيا واقليميا · والفرد بصفة عامة ولاؤه الاسمى لا يكون الدولة ذاتها بل لتلك الجماعات الاولية داخلها · الامر الذى يعيد الى الاذهان ما كانت عليه اوروبا بخروجها عن النظام الاقطاعى ، هذا بالاضافة الى أزمة الحاجة الى تركيز الجهود للتنمية الاقتصادية واللحاق بركب التقدم تلك الازمة التى تمثل قاسما مشتركا بين الدول الافريقية كافة سواء الحديثة الاستقلال أو الاقدم ·

وكما هو الحال فى أى ازمة فان الدول الافريقية ـ مثل غيرها فى وقت الازمات ـ فى حاجة الى تركيز السلطة · وهى فى حاجة لاطار حديث قومى موحد ليحل محل التنظيمات التقليدية ويجذب ولاء الافراد بعيدا عنها · والحزب الواحد كان الجواب المنطقى ، تؤهله لذلك طبيعته الجماهيرية واسسه القائمة على الاستمالة والاقناع الشعبى لجذب الافراد فهو ظاهرة حديثة يتضمن تنظيما مستقرا يتمتع بدرجة من التأثير والعضوية الشعبية ويأتى استجابة لعدة ابعاد لازمات متعلقة بالتحديث السياسى ـ بمعنى التمدين ومجاراة روح العصر ـ على رأسها الشرعية ، والادماج والمشاركة · وتبدو اهمية الحاجة اليه خاصة بتدهور النظم التقليدية بما تضمنته من شرعية وادماج ومشاركة محدودة (١) ·

ومن الملاحظ ان الدول الاوروبية التى تقوم ايديولوجيتها على الليبرالية الغربية والتعدد الحزبى شهدت اثناء الازمات والحروب خروجا على هذه المبادىء والاعتماد على سلطة شخصية والحكم بمراسيم دون الالتزام بمبدأ فصل السلطات أو غيره من الاسس التى تعتبر دعامة لنظمها (٢) · حيث

---

١ ـ Carl J. Friedrich, Man & His Government, New York: Mc Graw Hill, 1963, p. 508, 514 & Joseph La Palombara & Myron Weiner, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton Univ. Press, 1966, p. 18.

٢ ـ فالمملكة المتحدة مثلا ـ مهد الديمقراطية الليبرالية الغربية ـ شهدت اثناء الحرب العالمية الثانية توقف الاحزاب السياسية ·

الازمات تملى ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وعدم امكانية الجدال والنقاش . كما ان الدول التى لديها نظام حزبى مستقر اليوم كانت فى مستهل حياتها دول حزب واحد (١) .

وباختصار فان التركيز فى الدول النامية عامة وافريقيا خاصة على الدور الوظيفى للحزب الواحد فى كونه يستخدم كاطار تنظيمى موحد ويساعد على تحقيق دور أساسى فى تحريك الجماهير وهذا فى الواقع وراء انتشار نظام الحزب الواحد ليصبح حقيقة ، الامر الذى وان كان أكثر وضوحا وانتشارا فى أفريقيا الا أنه لا يقتصر عليها ويمتد بصفة عامة للدول النامية الاخرى (٢) فى أسيا وامريكا الجنوبية وان كان بدرجة أقل . ولكن بقدر حدة الازمة فى الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، بقدر الحاجة الى هذا النظام وانتشاره .

ونظام الحزب الواحد فى افريقيا لم تمله نظرية سابقة أو عقيدة ثابتة "dogma" حيث أن وجود الحزب الواحد كتطبيق سبق وجود نظرية له (٣) . فوجود مثل هذا النوع من النظم أملته فى الواقع احتياجات ما بعد الاستقلال وضرورة استمرار تعبئة الجهود وراء الزعامة القومية والنظرة التى رأتها تلك الزعامة لدورها فى الدولة وبالتالى لنظرتها للتنظيم السياسى كوسيلة لتحقيق أهدافها فى تعبئة الجماهير وتحقيق الادماج السياسى على مستوى الدولة .

فنظام الحزب الواحد ينظر اليه خاصة من جانب الزعماء الافريقيين على انه رمز الاستمرار ومصدر الاستقرار بعد الاستقلال ومن ناحية واقعية انه عماد تنظيمى منطقى لاستمرارهم فى السلطة . والمشكلة ليست فى النظرة للدور الذى يأمل القيام به ولكن فى التطبيق الفعلى حيث يواجه العديد من التحديات ومع ذلك فان القليل من الدول هى التى استطاعت التغلب على وجوده أو حاولت مؤخرا ادخال بعض التعديلات فيه بما يتمشى مع روح التطور .

---

١ — فالولايات المتحدة الامريكية فى بداية تكوينها لم يكن بها سوى الحزب الفيدرالى قبل أن يتكون الحزب الجمهورى والاخير ظل يعمل وحده بلا شريك أو منافسة حزبية بعد انهيار الاول قبل ظهور حزب ثان . كما أن المملكة المتحدة نفسها بدأت بحزب واحد فى ظل جيمس الاول وهو حزب الـ "Puritans" لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق .

٢ — عن انتشار نظام الحزب الواحد فى الدول النامية عامة انظر :
Mehden, op. cit., pp. 49-71.

٣ — انظر . Duverger, 2o ed., op. cit., 87 & Mahiou. op. cit., p. 155.

هذا ومع ان الدول الافريقية قد اتبعت نظـام الحـزب الواحد الا انها طوعته ليتمشى مع احتياجاتها : فالاطار قد يتشابه مع غيره من نظم الحزب الواحد ولكن المضمون يختلف • كما ان التطبيق العملى يختلف عن الاساس النظرى ، حيث ان الاخير لا يعطى صورة صـحيحـة فى افريقيا • فهناك كما اشرنا الكثير مما قيل عن ان الدول الافريقية قد سارت بخطوات حثيثة للاخذ بالنظام الشـيوعى أو النظام النازى أو الفاشـى لانها اخذت بنظام الحزب الواحـد ، ولكن هذا القول تنقصـه الدقة العلمية ، حيث أن هنـاك بعض الخصـائص العـامة لنظـام الحـزب الواحد فى أفريقيـا ـ على الرغم من الاختلافات الواضحة بين دولها فى تطبيقه ـ توضح وجود تميز خاص للدول الافريقية ، بحيث لا يمكن ادخالها فى الانماط التقليدية لدراسة نظم الحكومات

فالاخذ بنظام الحزب الواحد فى أفريقيا لم تمله اعتبارات عقائدية أو نظريات جامدة بل املته ضرورات ملحة • فالزعماء الافريقيون عامة اثبتوا انهم تجريبيون عمليون وليسـوا بنظريين : وقد جاء اتجـاههم نحو الاخذ بالحزب الواحد باطراد تاركين التعدد الحزبى ، نظرا لان الاول يتمشى مع متطلبـات تحقيق الوحدة السـياسـية أو المحافظة عليهـا ومع خلق التنمية الاقتصـادية أو الاسراع بها • فالحزب الواحد نظر اليه على انه الوسـيلة الأساسية لتحقيق هذه الاهداف • ولكن مفهوم الحزب الواحد صبغ بصبغة جماهيرية فأصبح فى الواقع بمثابة حزب داخل قاعدة شعبية عريضة • أو حزبا قاعدته شعبية عريضة • فهو غير قائم على الانتقاء الدقيق للاعضاء وفى أول الامر لم تكن هناك شروط تذكر ، وحتى ببداية اتجاه بعض الدول ـ من ذلك غينيا وتنزانيا مثلا ـ للاهتمام بالنوعية الخاصة بالاعضاء لا بالناحية العددية المحضة فان استحداث مثل هذه الشروط لم يغير من الامر شيئا لانها لم تطبق بحذافيرها • والعضـوية فى ظل نظـام الحزب الواحد فى افريقيـا تتمشى فى عموميتها مع المتطلبات العامة لممارسة حق الانتخاب العام •

وفى محاولة للوصول الى الجماهير وتحقيق السيطرة على كافة أجزاء الدولة ، فان نظام الحزب الواحد فى افريقيا وجد فى نمط الحزب الشيوعى اللينينى ما يمكن ان يسترشد به : فمنه أخذ الهيكل والاطار ودوره فى تعبئة الجماهير كما اخذت الكثير من المفاهيم والشـعارات المسـتخدمة ، فبدأت الجمـاهير الافريقية تتعلم وتردد كثيرا من المفـاهيم الجديدة عليها ـ مثل المركزية الديمقراطية ، والمكتب السـياسى ، واللجنة المركـزية ، والثـورة المضادة والنقد الذاتى وغيرها ـ ولكن هذه المفاهيم ظلت بدون فاعلية حيث بعدت فى التطبيق عن معناها الاصـلى • فالاطار الواحد والهيكل المتشـابه

نتيجة الاخذ بالتنظيم الهرمى وهيراركية السلطة والمركزية الديمقراطية يخفى وراءه تحللا تنظيميا ٠

فالدول الافريقية التى استقلت بسرعة وبصورة لم يشهدها التاريخ من قبل تعتمد على الشخصيات والرموز وتستفيد من جعل الزعيم القومى رمزا حديثا ليحل فى اذهان الجماهير محل الزعماء التقليديين ولكن على المستوى القومى ٠ فوجود الزعامة الكاريزمية أصبح ظاهرة شائعة فى أفريقيا المستقلة ولعل اهم ما أسهم فى رفع الزعيم القومى فى انظار الجماهير هو انه جاء بالاستقلال أو التحرر من السيطرة الاجنبية ٠

فالزعيم القومى هو رمز الاستقلال ورئيس كل من الحزب والدولة وبيده السلطة العليا بها والشخصيات فى افريقيا وعلى راسها الزعيم القومى عادة ما تحجب السلطة السياسية عن الحزب ٠ وأعلى الاجهزة التنفيذية للحزب يتمثل بها الثقل الخاص للزعيم القومى (رئيس الحزب ورئيس الدولة) ٠ ولكن الزعيم القومى لا يحكم بمفرده فهناك دائما المحيطون به الدائمو التغير فى العادة حيث أن هناك عدم استقرار فى الفئة الحاكمة فى الدول الافريقية عامة ٠ فالاتجاه فى الدول الافريقية فى اطار الحزب الواحد ليس نحو الديكتاتورية ،بل نحو الاوليجاركية بمعنى حكم الخاصة ٠

وفى سبيل تدعيم سلطته يلجأ المسئولون عن الحزب الى السيطرة على الاجهزة الرسمية للدولة والى القضاء على كافة أوجه المعارضة سواء من خارج الحزب أو من داخله ٠ ولا يدخرون سبيلا لتحقيق هذا الهدف حتى وان استخدمت بعض وسائل العنف والقهر ؛ ولكن بصفة عامة فان نظام الحزب الواحد يقوم اساسا على الاستمالة لا على العنف أو القهر ، وحتى اذا استخدم الاخير فيعتبر ذلك اسـتثناء عن القاعدة العامة ، أما اذا اسـتمر فعادة ما يواجه بقهر اقوى خاصة ممن يمتلك ذلك ، الا وهو المؤسسة العسكرية على وجه التحديد ٠

فالحزب الواحد فى أفريقيا يختلف عن غيره من نظم الحزب الواحد ذات الطابع الديكتاتورى أو التسلطى فى أنه أقل تنظيما وأكثر تحللا _ حتى الثورى منه _ كما يختلف فى أن درجة القهر تكون محدودة من حيث اعتماده اكثر على الاستمالة وعلى الترغيب بالتحرك الاجتماعى والسياسى لاعلى : أى بما يعود من فائدة على المنضمين للعمل السياسى والموالين للحزب مما جعله يجتذب بصفة خاصة الشرائح الاجتماعية والفئات التى لم تكن تمتلك الجاه أو المال من قبل مما جعلها تجد فيه سبيلا لتحقيق اهدافها ٠

ونظام الحزب الواحد فى أفريقيا مع انتشاره ، الا انه يواجه بالكثير من التحديات من داخله تتمثل خاصة فى الصراع والتنافس الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة وكذلك التحلل التنظيمى وفقدان الاتصال بين القاعدة والقمة، بالاضافة الى عجز الحزب عن السيطرة على تنظيماته الافقية والحليفة ، وبصفة عامة عجز الحزب عن السيطرة على تنظيمه بمحوريه الرأسى والافقى وهناك من خارج التنظيم الكثير من عوامل وعناصر التحدى ، تتمثل فى عدم رضا العديد من الجماعات التى قد تختلف فى ابعادها وكيانها ولكنها تتفق فى مهاجمتها للحزب والزعامة ومحاولتها هدمهما : وهى تجمع العديد من الجماعات المتطرفة الى اليمين أو الى اليسار متضمنة على وجه الخصوص الطلبة خاصة والمثقفين عامة ، وكذلك بعض العناصر العمالية بالاضافة الى زعامات تقليدية تحرك خلفها بعض النزعات الانتمائية المحلية ، ولكن اهم عناصر عدم الرضا والتى تمثل تحديا جوهريا لنظام الحزب الواحد هو المؤسسة العسكرية ٠ كل عناصر عدم الرضا هذه تعمل فى اطار من السخط العام الذى ينتج من مرحلة التنمية الشاملة التى تتطلب بعض المعاناة من جانب الجماهير ، ولكن الاخيرة لم تكن مستعدة للمعاناة من الاستقلال بل كانت تصبو للثراء ورفع مستوى المعيشة وفقا للتوقعات المتزايدة لما سيأتى به الاستقلال ٠ ومما يزيد الامر تعقيداً ويسهم فى زيادة ابعاد الجماهير عن زعامات الحزب ويسهم أكثر فى زيادة تحلله هو الشوائب الشخصية لكثير من شاغلى الوظائف العامة سواء فى الحزب أو الحكومة مما ادى الى سريان مفهوم « بورجوازية الوظيفة العامة » فى أفريقيا ٠ حقيقة ان هذا الامر غير قاصر على الدول الافريقية بل انه من الظواهر العالمية ، حيث ان هناك جاذبية خاصة للسلطة وللاثراء على حسابها ماديا أو معنويا ، ولكن المشكلة تبدو اكثر حدة فى افريقيا نتيجة انخفاض مستوى المعيشة مما يجعل الفوارق تبدو مجسمة ٠ هذا مع عدم وجود وسيلة للنقد أو الكشف عن الفساد الادارى والسياسى والشوائب الشخصية ٠

ان مشكلة نظام الحزب الواحد الجماهيرى بمفهومه المطبق فى أفريقيا كاطار للوحدة السياسية ـ وبحيث يمثل تداخلاً لمفاهيم الحزب والدولة والامة ـ ليست فى النظام نفسه ولا فى الاسس والاهداف التى يقوم عليها ولكنها اصلا فى القائمين على تطبيقه ، حيث ينظر اليه على انه سبيل لتحقيق اهدافهم بدلا من اهداف الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير فى اطار موحد ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه فى نهاية هذه الدراسة هو : ما هو مستقبل نظام الحزب الواحد فى افريقيا فى ضوء التحديات التى تواجهها الدول

الافريقية ؟ بمعنى : هل نظـام الحـزب الواحد فى طـريقه للزوال كمـا ذكر الكثيرون خاصة بعد الاطاحة بالرئيس نكروما ؟ هل حقيقة يمكن النظر الى نظام الحزب الواحد على انه مجرد مرحلة تمر بها الدول الافريقية الى التعدد الحزبى ؟ أو هل هو مرحلة انتقالية من التعدد الحزبى الى اللا حزبية ممثلة فى الحكم العسكرى الذى اصبح واسع الانتشار فى الدول الافريقية المستقلة ؟

فى الواقع ان تجربة الحزب الواحد فى أفريقيا قصيرة بحيث تجعل الحكم على نمط عام لتطوره ومستقبله صعبا وغير دقيق ، الا اننا يمكن ان نتلمس عدة اتجاهات من أهمها :

الاتجاه الاول : قيام العسكريين بانشاء نظام الحزب الواحد تحت زعامتهم :

سبق ان اشرنا الى ان العديد من الدول الافريقية وقعت بها انقلابات عسكرية اطاحت ببعض نظم الحزب الواحد والتعدد الحزبى على حد سواء وايضا بنظم لا حزبية فى وقتها ، ولكن الى اين اتجهت هذه الدول بعد ذلك ؟

من اهم ما يلاحظ من تطورات سياسية فى أفريقيا ان كثيرا من الدول التى وقعت بها انقلابات عسكرية وانتقلت على اثرها السلطة للحكومات العسـكرية ،ما لبثت ان طورت نظم حزب واحد تحت الزعامة العسـكرية . فالانقلاب العسكرى عادة ما يمهد لحكم عسكرى غالبا ما يتحول فى النهاية الى نظام حزب واحد تحت زعامة عسكرية حريصة على ايجاد مثل هذا النظام حتى تستند الى قاعدة شعبية . والامثلة على ذلك عديدة (١) .

فقد قام الرئيس موبوتو سنة ١٩٦٧ فى زائير بانشاء « الحركة الشعبية للثورة » وذلك تحت زعامته . كما قام الرئيس بوكاسا فى جمهورية افريقيا الوسطى — والذى جاء للسلطة فى اخر سنة ١٩٦٤ — بانشاء « حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء » تحت زعامته . وبنفس المثل فان جنرال اياديما قد قام بانشاء حزب « تجمع الشعب التوجولى » فى توجو . وفى جمهورية الكونغو الشعبية انشأت الحكومة العسكرية بعد الانقلاب فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٨ « الحزب الكونغولى للعمل » وذلك فى سنة ١٩٦٩ .

وفى ليبيا انشأ الرئيس معمر القذافى « الاتحاد الاشتراكى العربى » سـنة ١٩٧١ . وبالمثل ففى السودان قـام الرئيس جعفر النميرى بانشـاء « الاتحاد الاشتراكى السودانى » وذلك فى سنة ١٩٧٢ .

---

١ — لمزيد من المعلومات راجع الملحق (ا) .

وفى تشــاد قام الرئيس تومبالباى بانشــاء « الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » ســنة ١٩٧٣ — وان كان قد قتل فيمــا بعد على اثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٥ وقامت الحكومة العسكرية الجديدة بالغاء الحزب المذكور وان وعدت بقيام نظام حزب واحد جديد ٠

أما فى بوروندى فان الحزب الواحد بها وهو « اوبرونا » الذى انشىء فى ظل الملكية قد استمر بعد قيام الانقلاب العسكرى بها سنة ١٩٧٣ ، ذلك الانقلاب الذى ساندته العناصر الثورية فى الحزب ومن ثم اعيد تدعيم الحزب واستمر على الرغم من الانقلاب العسكرى والتغير فى الشــكل الدســتورى للدولة من الملكية الى الجمهورية ٠ وبقيام الانقلاب العسكرى فى رواندا سنة ١٩٧٤اعلن ايقاف نشاط الحزب الواحد بها وهو « الحركة الشعبية الجمهورية بارماهوتو » ولكن لم يعلن الغاؤ ه ٠

وآخر الخطوات فى مجال تبنى العسكريين لنظام الحزب الواحد ولكن تحت زعامتهم ما اتخذته الصومال مؤخرا ٠ حيث اعلن فى يوليو سنة ١٩٧٦ عن انشاء حزب واحد جديد هو « الحزب الاشتراكى الثورى » بزعامة الرئيس محمد سيادبرى الذى جاء للسلطة نتيجة للانقلاب العسكرى فى اكتوبر سنة ١٩٦٩ ٠

ويبدو ان اثيوبيا فى طريقها للاخذ بنظام الحزب الواحد ، على الاقل الحزب الواحد المسيطر أو السائد ٠ فقد ذكر اعلان السياسة العامة من جانب الحكومة العسكرية عن فتح الباب للاحزاب السياسية مستقبلا وتأييد اقامة حزب للطبقة العاملة مع الموافقة على انشاء أية احزاب اخرى صغيرة تكرس جهودها لمحاربة الاقطاع أو الاستعمار على ان تتحد فى جبهة واحدة تحت زعــامة حزب الطبقة العاملة (١) ٠ كان التصريح — وان كان ما يزال غير محدد الوقت والابعاد — الا انه يعطى الانطباع عن النية فى الاتجاه نحو انشاء حزب واحد مسيطر أو موحد ٠

من ناحية اخرى يلاحظ ان الحكومة العسكرية فى مالى التى اطاحت بالرئيس موديبوكيتا سنة ١٩٦٨ « والاتحاد السودانى » بها — الذى كان يعتبر قبيل الانقلاب العســكرى مثلا للحزب الثورى الناجح فى افريقيا — لم تستطع ان تتغلب على الاطار التنظيمى للحزب ودوره فى تحريك الجماهير ٠

---

١ — Africa, No. 42 (February, 1975), p. 52-3.

فالحزب وان كان قد الغى الا ان اطاره التنظيمى ما زال يستخدم فى تعبئة الجماهير ٠

فالمشكلة التى تواجه النظم العسكرية بعد الحصول على السلطة — هى مسألة الشرعية الدستورية : فقد جاءت نتيجة عمل من اعمال القوة — أو ما يطلق عليه البعض المشروعية الثورية — وهى بالضرورة نتاج تصرف اقلية قليلة ، والمشكلة هى كيفية تأكيد الشرعية الدستورية وجذب الولاء الجماهيرى وبنظام الحزب الواحد وجد فيه الجواب على كثير من المشاكل فى هذا المجال ، فهو كما سبق ان اوضحنا ينظر اليه فى أفريقيا على انه اطار للولاء الشعبى وللادماج القومى ٠

والحكومات العسكرية عادة ما تكون على وعى بطبيعتها المؤقتة ، وما من حكومة عسكرية قامت الا واعلنت انها راحلة بعد اقرار الاوضاع أو القضاء على بعض المشاكل وانها تمثل خطوة مرحلية لازمة لنقل السلطة المدنيين ٠ وفى معظم الحالات لم تسلم السلطة للمدنيين ، ولكن قام الزعماء العسكريون انفسهم باقامة الهياكل التنظيمية للحزب الواحد تحت زعامتهم حيث وجدوا فيه حلا وسطا يمكن ان يرضى من جهة ، رغبتهم فى الاستمرار فى السلطة ، ومن جهة اخرى ، رغبة الجماهير فى المشاركة الشعبية وتعبئتها من خلال اطار تنظيمى حديث ٠

الاتجاه الثانى : اعطاء بعض الحرية للاتجاهات الايديولوجية المختلفة فى نطاق محدد :

وهذا الاتجاه ما زال فى المهد كما انه ليس بانتشار الاتجاه الاول فالامثلة عليه محدودة للغاية ٠ وقد جاء نتيجة تغيير ذاتى تلقائى من جانب الزعماء والمسئولين عن نظام الحزب الواحد ووعى من جانبهم بانه يحتاج الى اعادة النظر أو اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية التى قد تقيه من الانهيار

من ذلك ما اتبع فى السنغال من تغيير فى الاساس الدستورى سمح بموجبه بتعدد فى الاحزاب وان كانت قد حددت بموجب القانون بان تمثل ثلاثة اتجاهات ايديولوجية وهى : اتجاه « ديمقراطى واشتراكى » — ويمثله الحزب الحاكم وهو «الاتحاد التقدمى السنغالى» بزعامة الرئيس سنجور — واتجاه « ليبرالى وديمقراطى » وقد اعلن « الحزب الديمقراطى » الذى سبق انشاؤه سنة ١٩٧٤ بانه يمثله ، اما الاتجاه الثالث فهو « ماركسى لينينى »

ويمثله « التجمع الديمقراطى الوطنى» ، الذى كون خصيصا لهذا الغرض(١) والذى يقوم اساسا على الحزب الماركسى ـ وهو «الحزب الافريقى للاستقلال» الذى سبق حظره كما اوضحنا من قبل • وعليه فالاتجاهات الثلاثة احدها يمثل الوسط ـ ويمثله الحزب الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين واليسار •

وتجربة السنغال هذه على الرغم من التعديل الدستورى يمكن النظر اليها فى مرحلتها الحالية على انها خطوة نحو الاخذ بنظام الحزب الواحد المسيطر أو السائد بدلا من الحزب الواحد بمفهوم الكلمة بمعنى الاوحد أو الوحيد • وقد سبق ان اوضحنا ان السماح بوجود احزاب تتعايش مع الحزب الحاكم لا يجعل من النظام نظام تعدد حزبى ما دامت تمارس نشاطها فى ظل اطار مرسوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة • بمعنى انه قد يسمح بتواجد احزاب صغيرة الى جوار الحزب المسيطر أو السائد ولكن لا يسمح لها بان تهدد زعامته وسيطرته ، وهو فى هذه الحالة لا يعتبر المحتكر الوحيد للحياة السياسية ولكنه ما زال على اى حال المتحكم فيها • ولا ننسى فى هذا المجال ان ايديولوجية الوسط تستقطب الغالبية العظمى من الافراد ، بينما اليمين واليسار يمثلان تطرفا قد لا يجذب الا القلة ـ وهذا ينطبق اكثر على الاخير على وجه الخصوص • فضلا عن ان كون الحزب السائد أو المسيطر تحت رئاسة الزعيم القومى ويمثل الحزب الموجود فى السلطة فعلا تعتبر نقطة جاذبية اخرى له قبل الجاذبية لايديولوجيته •

والتجربة التى تمر بها مصر من اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على اسس جديدة فى شكل تعدد المنابر تعتبر على ما يبدو محاولة ايضا لاعطاء بعض الحرية فى التعبير ، اخذت فى بدء تبلورها لا شكل الاحزاب المستقلة ، ولكن شكل اجنحة تنظيمية داخل الاطار التنظيمى الموسع للاتحاد الاشتراكى • وقد حددت ايضا باتجاهات ايديولوجية ثلاثة ، يمثل كل منها تنظيما احدها يمثل الوسط ـ « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » ـ وهو التنظيم الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين ـ ويمثله « تنظيم الاحرار الاشتراكيين » والبيسار ويمثله « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » كما سبق توضيحه •

وتجربة مصر هذه وان تشابهت بعض الشيء مع تجربة السنغال من حيث اعطاء بعض الحرية التنظيمية للاتجاهات الايديولوجية والخروج على

---

١ ـ لمزيد من المعلومات راجع :
Africa, No. 56, (April, 1976), p. 70-1. & No. 55, (March, 1976), p. 41.

احتكار الحزب الاوحد للحياة السياسية ، ومن حيث تحديد الاتجاهات المسموح بها بثلاثة ، هى الوسط واليمين واليسار على سبيل الحصر ، الا ان التجربة فى مصر لم تتبلور بعد كما هى الحال فى السنغال مما يجعل الحكم عليها اصعب من الاخيرة · حيث ان السنغال وضحت خطوات تحركها ومنذ البداية بأن اعلن الحزب الحاكم وهو حزب الرئيس سنجور بانه يمثل الوسط كما حسمت الامر بان قامت بتغيير الدستور بحيث يسمح بقيام الاحزاب فى الاطار المرسوم · فالامر وضح فى انه عودة للحزب المسيطر أو السائد الذى سبق ان مرت به الدول الافريقية من قبل · أما بالنسبة لمصر فان الامر لم يتبلور بعد : فوجود اجنحة تنظيمية ـ أو ما اصطلح عليه بالمنابر ـ فى اطار الاتحاد الاشتراكى يجعل الوضع يبدو وكأنه عودة للحزب الموحد الذى يشبه الجبهة الوطنية · أما اذا تطورت المنابر بالفعل الى احزاب فان الخطوة تكون فى الغالب نحو الحزب المسيطر أو السائد ممثلا فى تنظيم مصر العربى الاشتراكى الذى يعتبر الى حد كبير وريث الاتحاد الاشتراكى نفسه والذى يستقطب الغالبية العظمى من الافراد بينما اتجاهى اليمين واليسار لا يجذبان الا القلة ·

ولكن من البديهى انه يجب التحفظ عند تقييم ذلك الاتجاه حيث ان كلتا التجربتين حديثتين بحيث يصعب الحكم بعد على أبعادهما وحيث المهم هو التطبيق العملى وليس الاطار النظرى حتى ولو صب فى قالب قانونى · ويبدو من روح التجربتين انها فى مرحلتها الاولى على الاقل خطوات نحو الحزب المسيطر أو الموحد اكثر منها نحو التعدد الحزبى بمفهومه فى الدول الغربية · أو بمعنى أدق يمكن النظر الى هذا الاتجاه على أنه تطور فى اتجاه التحول من الحزب الواحد بمعنى الاوحد أو الوحيد ، الى الحزب الواحد المسيطر أو الموحد ، الى التعدد الحزبى فى النهاية : الامر الذى سبق أن مرت بمراحله العكسية الكثير من الدول الافريقية من قبل · وان كان ما سبق ان وجه من انتقادات اوضحناها لكل من الحزب الموحد والحزب المسيطر قد ينطبق على تلك الخطوات العكسية ايضا · وتلك الانتقادات قد تبدو اكثر وضوحا فى حالة السنغال عنها فى حالة مصر حيث الاخيرة لا تهددها مشاكل بناء الدولة القومية والادماج السياسى التى تواجهها الاولى ، وحيث التقدم النسبى لمصر فى المجالات المختلفة يجعلها فى مرحلة متقدمة عن السنغال مما يجعل مشاكل التنمية بأبعادها أقل حدة · ولكن يلاحظ أيضا ان المشاكل الاقتصادية بأبعادها المختلفة التى تواجه مصر وتفاقمها بما تفرضه مشكلة الشرق الاوسط عليها من التزامات تجعل توحيد الجهود يبدو أمرا حتميا ·

من ناحية اخرى ، فانه على الرغم مما يواجه الحزب الواحد من تحديات الا ان الزعماء الافريقيين على مستوى القارة لا يزالون بصفة عامة يؤمنون بضرورته .: ولا زالوا قلبا وقالبا ضد التعدد الحزبي ٠ ومن الملاحظ ان تلك الخطوات التي تعطى حرية للتعبير ما زالت تحت السيطرة ٠ والهدف منها — كما يبدو في حالة السنغال — استيعاب عدم الرضا ، ولكن في حدود لا تؤثر على سيطرة الزعامة القومية ولا تقضي على نظام الحزب الواحد ، حتى وان اعطيت بعض الحرية وصرح بقيام احزاب صغيرة معارضة أو اجنحة ولكنها لا يسمح لها بان تصبح من القوة بحيث تتحدى الزعامة القومية والاطار التنظيمي الذى تتخذه لتعبئة الجماهير ٠

الاتجاه الثالث : العمل على تطوير الحزب الواحد بالتقريب بين النظرية والتطبيق :

وهى يتمثل في الجهود الجادة التي تبذلها بعض الدول الافريقية ذات الحزب الواحد في اعادة تقوية الحزب من جديد واحياء الاسس التي قام عليها ٠ فقد اصبح الزعماء الافريقيون على وعى بان احزابهم بدأت تعاني من التدلل التنظيمي وبانها تواجه العديد من التحديات التي يجب عدم اغفالها والا قضت على الحزب باكمله وعلى زعامتهم في الدولة ٠ وتأخذ تلك الجهود ابعادا متعددة ٠ فالبعض بدأ يهتم بنوعية العضوية لا بالناحية العددية المحضة — بمعنى الاهتمام بولاء الاعضاء لمبادىء الحزب وأهدافه التي فسرت ووضحت من قبل الزعامة القومية — ومحاولة اعادة التناسق للحزب ، ذلك التناسق الذى ذاب تدريجيا نتيجة ضم الجماهير العريضة ، والاهم ، هو ضم عناصر المعارضة السابقة التي سعت في كثير من الاحيان الى اضعاف الحزب من الداخل ٠ ولقد اخذت تنزانيا موضوع اعادة تنظيم « تانو » بجدية وادخلت في هذا المجال بعض الاستحداثات ، من ذلك السماح بالعضوية الجماعية للقبائل تسليما بانها — أى تنزانيا — لا تمثل أمة بسيطة بل تتكون من ١٢٠ قبيلة وبالتالي يجب اخذ ذلك في الاعتبار (١) ٠ كما عملت تنزانيا ايضا على ايجاد تنظيم للكبار أسوة بالتنظيمات الجماهيرية الاخرى ليكون انعكاسا للدور المتميز تقليديا لهؤلاء في الحياة السياسية ٠

---

١ — Lavroff. op. cit, p. 114.

اما موزمبيق مع انها من احدث الدول الافريقية استقلالا الا انها بدأت تواجه مشاكل تنظيمية في تنظيمها الحزبي ـ فريليمو ـ ومحاولة البعض من الاعضاء الاساسيين الخروج عليه · ولكن الزعماء أخذوا الامر بجدية : فقد تم طرد خمسة من اعضاء اللجنة المركزية وارسل عدد من ابطال حرب التحرير الى معسكرات « لاعادة التعليم » ويعنى به هنا التعليم السياسى وبث مبادىء التنظيم · كما ان « الجماعات الديناميكية » ـ كما يطلق عليها هناك ـ انتشرت فى كافة انحاء الدولة بهدف تحريك الجماهير حول اهداف التنظيم ، خاصة مهام التنمية القومية (١) ·

كما سعت دولة اخرى مثل غينيا لتدعيم قنوات الاتصال بين القاعدة والقمة واعادة تنظيم « الحزب الديمقراطى لغينيا » وقد كان للاطاحة بالرئيس السابق موديبوكيتا فى مالى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ أثره الكبير فى غينيا وفى شعور الزعامة بها بضرورة تقوية الكيان الحزبى · ذلك لان مالى اتبعت فى ظل تنظيمها « الاتحاد السودانى » بزعامة موديبوكيتا خطا ثوريا مثلها فى ذلك مثل غينيا وانهيار التنظيم الثورى فى الاولى مثل تهديدا للثورية فى الثانية ·

وقد بدت أهمية قيام الزعامة فى غينيا بتدعيم التنظيم الحزبى وتقوية كيانه خلف الزعامة القومية عندما تعرضت الدولة للغزو الخارجى من جانب القوات البرتغالية المسلحة والمرتزقة من اراضى غينيا بيساو ـ قبل استقلال هذه الاخيرة عن البرتغال ـ الامر الذى بدأ فى نوفمبر ٧٠ وبلغ أوجه فى يناير ١٩٧١ · فقد واجه الرئيس سيكوتورى هذا الغزو ونجح فى صده عن طريق قيادته للجماهير فى اطار التنظيم الحزبى · مما يوضح ان التحديات الخارجية يمكن التغلب عليها بربط القاعدة بالقمة · وفى هذا المجال يوضح الرئيس سيكوتورى ان : « الحزب ينبغى ان يكون انعكاسا امينا لصورة الشعب · فهو لا يوجد الا بالشعب ووجوده متوقف عليه فاذا توحد الحزب مع الشعب اى مع الامة فمن البديهى انه ينبغى على الدولة ان تتوحد مع الحزب لكى تشكل الثلاثية التى لا يمكن فصمها : الشعب ـ الحزب ـ الدولة » (٢) ·

---

١ ـ انظر :
Codwin Matatu, "Mozambique, One Year After", Africa, No. 58 (June, 1976), p. 15-17.

٢ ـ احمد سيكوتورى · افريقيا والثورة · بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٣ ·

ولكن كثيرا من الدول الافريقية ما زالت بعيدة عن تدعيم الاتصال بالجماهير وربطها بالحزب ، حيث يقال عن «الحزب الديمقراطى لساحل العاج» انه تنظيم للجماهير أكثر منه تنظيما من الجماهير ، حيث يتبلور التنظيم أساسا حول شخصية رئيسه هوفوى بونييه بدون جذور شعبية قوية (١) ٠

ان مستقبل نظام الحزب الواحد يتوقف ، فى الواقع ، على القائمين عليه وعلى الزعامة القومية ٠ فهو من الناحية النظرية يتمشى مع متطلبات مرحلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها الدول الافريقية ٠ ولكن التطبيق ، وبالتالى مدى النجاح ، يتوقف على هؤلاء المسئولين عنه : ليس فقط من حيث جديتهم فى اعادة تنظيمه وربط القاعدة بالقمة واحياء فاعليته ، ولكن يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تسامى المسئولين عن جاذبية الوظيفة العامة والاثراء على حسابها ٠ فمن أهم ما يواجه نظام الحزب الواحد من تحديات هى الشوائب الشخصية وجاذبية السلطة التى استفحلت فى الدول الافريقية كما سبق توضيحه ـ والتى اصبحت ظاهرة عامة ، بحيث اصبحت تناقش بلا حرج كحقيقة على كافة المستويات (٢) ٠ ومفتاح نجاح هذا النظام فى افريقيا هو التغلب على هذا الاتجاه والقضاء على الشوائب الشخصية واخذ أمر مواجهتها بجدية ٠

وكثيرا ما يتردد فى افريقيا تعبير « تنظيف المسكن House-cleaning كناية عن جهود السعى للتغلب على ما يرتبط بممارسة السلطة من محاولات تحقيق مكاسب شخصية تؤدى فى النهاية الى زيادة الانفصال المادى والمعنوى بين القاعدة والقمة وفقدان الاولى للثقة فى الاخيرة وصرف الاخيرة عن المشاكل الاصيلة للاولى ٠

ولا يمر يوم فى الدول الافريقية بدون ان نسمع عن جهود تبذل فى سبيل مواجهة الفساد الادارى وبورجوازية الوظيفة العامة ، الى الحد الذى ذهب

١ ـ انظر : Lavroff, op. cit., p. 113.

٢ ـ ولقد عبر احد الساسة فى كينيا ـ وهو كاريوكى الذى كان من زعماء « كانو » لفترة وان ابعد عنه نتيجة هجومه وانتقاداته والذى مالبث ان اغتيل سياسيا سنة ١٩٧٥ بقوله : « ان لدينا زعماء لايشغلهم سوى تحقيق الثراء لانفسهم على حساب مصالح الوطن » انظر :
Peter Eahoro, "Kenya : The Kariuki", Africa, No. 46 (June, 1975) pp. 12-14.

فيه الرئيس بوكاسا فى جمهورية افريقيا الوسطى الى ضرورة توقيعه شخصيا على اى شيك صادر من اى مؤسسة عامة لضمان عدم التلاعب فى الاموال والقضاء على الانحراف (١) . وذلك ضمن العديد من الاجراءات والجهود الاخرى التى تستهدف نفس الهدف ، حيث ان الانقلاب الذى جاء ببوكاسا الى الحكم كان من أسبابه الرئيسية الفساد الادارى والتلاعب فى الاموال العامة .

وقد ذهبت دولة مثل تنزانيا الى شوط بعيد فى محاولة القضاء على الفساد وتحقيق المكاسب الشخصية على حساب الوظيفة العامة ، حيث حرمت على المسئولين فيها فى الحكومة والحزب الملكية الخاصة للمساكن وتاجيرها كما حرمت توليهم المناصب فى الشركات أو الحصول على مرتبين وفقا لما سبق تحليله .

وعلى الرغم من الشعور العام فى الدول الافريقية بضرورة محاربة تحقيق المكاسب الشخصية من وراء الوظيفة العامة الا ان العبرة ليست فى التسليم بضرورة القيام بذلك ولا فى النص على القضاء على هذه الروح الهدامة عن طريق التشريعات المختلفة ولكن العبرة بالتطبيق الفعلى وبأن تكون الخطوات منطقية ومتمشية مع الظروف العامة فى المجتمعات الافريقية ومستوى المعيشة بها . فمن الملاحظ مثلا ان الرئيس كوامى نكروما قام سنة ١٩٦١ بمحاولة فى هذا المجال حيث حاول معالجة الوضع فى غانا - التى سرى فيها الفساد الادارى والشوائب الشخصية - وذلك بتحديد الا يزيد ما يمتلكه عضو الحزب عن منزلين على الا تزيد قيمتهما عن ٢٠ الف جنيه استرلينى والا يمتلك اكثر من سيارتين . ولكن هذه الشروط نفسها استهجنت من جانب الجماهير - على اساس أنها على حساب المبادىء وعلى حساب الشعب وانها أعلى كثيرا من معدل التقشف من ناحية اخرى فان غالبية من طردوا من مناصبهم نتيجة للفساد اعيدوا فى العام التالى ، مما أسهم فى القضاء على حكم نكروما كما أوضحنا .

فضلا عن ذلك فان احكام الرقابة على ممارسة السلطة يعتبر امرا هاما وحيويا اذ ان المشكلة فى نظام الحزب الواحد حيث لا معارضة ، هى انه

---

١ - راجع :

Africa, No. 61, (Sept., 1976), p. 69.

لا يوجد بالتالى رقابة تشريعية فعالة فضلا عن إن تقييد التعبير لا يدع مجالا لكشف اسرار الشوائب الشخصية للمسئولين والاثراء على حساب الوظيفة العامة عند بدء تبلورها • يضاف الى هذا ان النقد الذاتى داخل الاطار التنظيمى للحزب نفسه لم يؤخذ بجدية فى كثير من الحالات، وبالتالى لم تعد هناك رقابة فعالة من داخل التنظيم نفسه على نفسه • والمفروض وفقا للاساس النظرى والمبدأ ان يكون الحزب هو الرقيب على الحكومة وبالتالى تخضع تصرفات الاداريين لرقابة المسئولين السياسيين فى الحزب على كافة المستويات • ولكن الواقع يؤكد ان محاولة تحقيق المكاسب الشخصية والاثراء على حساب السلطة يتناول شاغلى الوظائف والمناصب العامة سواء فى الحزب أو الحكومة •

وقد بدأت بعض الدول الافريقية فى الاخذ بايجاد جهاز رقابى على كل من الحزب والحكومة وهو ما يعرف فى الكثير منها بالامبودسمان نسبة لاسمه الاصلى فى الدول الاسكندنافية (١) • والبعض اخذه بتطبيقه فى الدول الاسكندنافية ممثلا فى شخص ، والبعض الاخر طوره فى شكل لجنة • ولقد كانت تنزانيا رائدة فى مجال انشاء جهاز رقابى مستقل - يتبع رئيس الدولة مباشرة - اعطيت له بموجب الدستور (٢) سلطات واسعة لمحاولة التأكد من عدم اساءة استخدام السلطة فى الحزب والحكومة • حيث قامت بانشاء « اللجنة الدائمة للتحرى » - وذلك منذ اخذها بنظام الحزب الواحد قانونا سنة ١٩٦٥ - والتى عرفت بعد ذلك باسم « الامبودسمان التنزانى » (٣) •

---

١ - وكلمة امبودسمان تعنى باللغة السويدية محام أو ممثل أو مفوض •
ولمزيد من المعلومات انظر : دكتورة ليلى تكلا ، « نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٧٣ •

٢ - راجع : دستور تنزانيا ، ١٩٦٥ ، قسم ٦٧ •

٣ - لمزيد من المعلومات انظر :

Helge Kjekshus, "The Ombudsman in the Tanzanian One-Party System", in The Africa Review, A Journal of African Politics, Development & International, Affaires The Department of Political Science, University of Dar es Salaam, Tanzania, Volume 1, No. 2, Sept., 1971 pp. 13-29.

وختاما ، فان نظام الحزب الواحد على الرغم من الصعوبات التي تواجهه وعلى الرغم من السلبيات في التطبيق ، وانه ربما يكون قد تراخى عن القيام بدوره الاساسي والهام في تحقيق الادماج السياسي ، الا انه يعد في نظر معظم الدول الافريقية افضل ما يتمشى مع المرحلة التي تمر بها تلك الدول من تنمية شاملة بصفة عامة ، وبناء الدولة القومية ، بصفة خاصة .

ملحـــق

الاحزاب السياسية فى افريقيا★

أ ـ دول الحزب الواحد

الدولة	الحزب	ملاحظات
الجزائر	جبهة التحرير الوطنية Front de Libération Nationale (FLN).	انشئت سنة ١٩٥٤
بوروندى	الوحدة والتقدم الوطنى (اوبرونا) Uprona : Union et progres National (Unity & National Progress)	اعلن كحزب أوحد بموجب مرسوم ملكى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذى اكدته الحكومة الجمهورية واوضحه الدستور الجديد فى يوليو سنة ١٩٧٤ . ويلاحظ أن بوروندى قام بها انقلاب عسكرى ولكن ساندته العناصر الثورية فى الحزب واعيد تدعيم الحزب . وقبل نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان حزب المعارضة الرئيسى هو : حزب شعب موتو

★ استخلصت البيانات المتعلقة بالاحزاب السياسية فى الدول الافريقية الواردة فى هذا الملحق من :

Africa South of the Sahara, 1975, London : Europa Publications Limited, 1975.

والبيانات متفرقة فى المرجع المذكور واستخلصت من كل دولة افريقية على حدة ، وذلك فى الصفحات المتفرقة من ١٣٩ ـ ١٠٠٩ .

كما اكملت البيانات الواردة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية الافريقية من :

The Europa Year Book 1975, A World Survey, Vol. II, London : Europa Publications Limited, April 1975.

اما عن التطورات اللاحقة على ذلك فقد استكملت من اعداد :

Africa, Africa Journal Limited, London, 1975 & 1976.

الدولة	الحزب	ملاحظات
بوتسوانا	حزب بوتسوانا الديمقراطى Bostwana Democratic Party	وهو الحزب المسيطر وقد حصل على ٢٧ مقعدا من ٣٢ فى انتخابات اكتوبر ٧٤ ثم بعدها وهناك الى جواره احزاب معارضة صغيرة لا تمثل منافسة حقيقية هى : «حزب شعب بوتسوانا» « والجبهة الوطنية لبوتسوانا » وقد حصل كل منهما على مقعدين فى الانتخابات المذكورة بالاضافة الى «حزب استقلال بوتسوانا» الذى حصل على مقعد واحد فقط .
توجو	تجمع الشعب التوجولى Rassemblement du peuple togolais (RPT)	انشىء ١٩٦٩ برأسه جنرال ناسينجبى اياديما
تونس	الحزب الاشتراكى الدستورى Parti Socialiste Destourien (PSD)	انشا سنة ١٩٣٤ بواسطة حبيب بورقيبة كحزب متفرع عن « حزب الدستور » القديم . حقق استقلال تونس . سكرتيره العام الهادى نويره ورئيسه مدى الحياة الحبيب بورقيبة .

الدولة	الحزب	ملاحظات
تنزانيا	أ ـ اتحاد تنجانيقا الوطنى الافريقى (تانو) Tanganyika African National Union (TANU)	انشىء سنة ١٩٥٤ ۰ اعضاؤه٣ملايين (تقدير) منذ اعلان اروشا سنة ١٩٦٧ فان الزعماء يجب ان يكونوا عمالا وفلاحين والاعضاء يجب ان يكونوا موالين تماما لاهداف ومعتقدات الحزب ۰ ورئيسه جوليوس نيريرى ۰
	ب ـ حزب الافرو شيرازى Afro-Shirazi Party	انشىء سنة ١٩٥٧ ۰ مسيطر فى زنزبار وفى المجلس الثورى فى زنزبار واعضاؤه نحو ١٠٠ الف ۰ رئيسه عبود جومبى ۰
جابون	الحزب الديمقراطى الجابونى Parti démocratique gabonais (P.D.G.)	انشىء سنة١٩٦٨ليخلف « الكتلة الديمقراطية الجابونية » وجعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهورى فى مارس ١٩٦٨ الذى نص على ان الحزب ضمان الوحدة الوطنية ولاغى التفرقة بين العناصر المختلفة ۰
جمهورية أفريقيا الوسطى	حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء Mouvement d'évolution sociale de L'Afrique noire (MESAN)	مرسوم حكومى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ الغى كافة الاحزاب الاخرى من الجمهورية ۰ رئيسه مارشال جون ـ بيديل بوكاسا الذى جاء الى السلطة على اثر الانقلاب العسكرى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ۰ والذى اطاح بالرئيس دافيد داكو ونظام الحزب الواحد فى ظله ۰

الدولة	الحزب	ملاحظـــات
جمهورية انجولا الشعبية	الحركة الشعبية لتحرير انجولا Movimento Popular deLibertacao de Angola (MPLA) (Angola Popular Liberation Movement)	انشئت سنة ١٩٥٦ بزعامة دكتور اجوستينو نتو وقد سيطرت على الحكومة منذ الاستقلال فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وقد دت الصراع المسلح ضد الحركتين الاخريين التى أعتبرتهما غير قانونيتين وهما « الجبهة الوطنية لتحرير انجولا » ، و « الاتحاد الوطنى للاستقلال التام لانجولا »
جامبيا	حزب الشعب التقدمى People's Progressive Party (P.P.P).	انشىء سنة ١٩٥٨ ينادى بالروابط الاقتصادية والثقافية مع السنغال · اندمج مع (حزب مؤتمر جامبيا) سنة ١٩٦٨ وقد حصل على ٢٨ مقعدا من ٣٢ فى انتخابات ١٩٧٢ · والى جواره يوجد «الحزب المتحد» وهو حزب المعارضة وقد انشىء سنة ١٩٥٢ وحصل على ٣ مقاعد فقط فى انتخابات سنة ١٩٧٢ · (هذا بالاضافة الى مستقل واحد) · كما انشىء حزب جديد هو « حزب الاستقلال الوطنى » فى اكتوبر سنة ١٩٧٥ للكفاح ضد البطالة وارتفاع نفقة المعيشة وشعاره امة واحدة شعب واحد »
جمهورية الكونغو الشعبية	حزب العمل الكونغولى Parti congolais du travail (PCT) (Congolese Labour Party)	انشىء سنة١٩٦٩ليحل محل « الحركة الوطنية للثورة » ·

الدولة	الحزب	ملاحظات
رواندا	الحركة الديمقراطية الجمهورية بارماهوتو Mouvement démocratique republicain Parmehutu (Republican Democratic Movement Parmehutu).	انشيء سنة ١٩٥٩ أيده شعب الهوتو وقد أوقف نشاطه بعد الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٧٣
زامبيا	حزب الأستقلال الوطنى المتحد . United National Independence Party (UNIP).	انشيء سنة ١٩٥٩ « وهو الحزب الاوحد قانونا منذ اعلان دولة الحزب الواحد فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ ورئيسه كينيث كاوندا . وقبل ديسمبر ١٩٧٢ كان هناك « المؤتمر الافريقى الوطنى » سنة ١٩٤٤ الذى استوعب فى الحزب السابق بعد فشله فى معارضته « والحزب التقدمى المتحد » الذى الغى حاليا .
زائير	الحركة الشعبية للثورة Mouvement populaire de la révolution (MPR).	انشيء سنة ١٩٦٧ خلفا للأحزاب المتعددة يقوم على تحقيق الوحدة الوطنية ومعارضة القبلية والاشتراكية الافريقية . كل زائيرى يصبح عضوا فى الحزب بمولده وزعيم الحزب هو رئيس الدولة بحكم القانون . ورئيسه هو الرئيس موبوتو .
السنغال	الاتحاد التقدمى السنغالى Union progressiste sénégalaise (UPS).	فرع قومى « للحزب الاتحادى الافريقى "PFA حزب الحكومة ــ سكرتيره العام ليوبولد سيدار سنجور (فى انتخابات يناير سنة ١٩٧٣ حصل الاتحاد التقدمى السنغالى على كافة الـ ١٠٠ مقعد فى الجمعية الوطنية وكان الوحيد الذى تقدم بقائمة مرشحين .

الدولة	الحزب	ملاحظات
السنغال	الحزب الديمقراطى السنغالى Parti démocratique senegalais (PDS).	انشىء سنة ١٩٧٤ وسكرتيره العام عبد الله واد · وهناك العديد من احزاب المعارضة الصغيرة الضعيفة خاصة «الحزب الافريقى للاستقلال "PAI" وله شقان : احدهما موالى للصين والاخر للاتحاد السوفيتى بالاضافة الى مؤيدى مامادو ضيا وزير الخارجية السابق ·
ساحل العاج	الحزب الديمقراطى لساحل العاج Parti démocratique de la Côte d'Ivoire (PDCI)).	انشىء سنة ١٩٤٦ كفرع قومى لحزب «التجمع الديمقراطى الافريقى » · رئيسه الفخرى هو الرئيس فيلكس هوفوى بونييه ·
السودان	الاتحاد الاشتراكى السودانى	انشىء سنة ١٩٧٢ · وهو التنظيم السياسى الوحيد المعترف به ·
سيراليون	مؤتمر كل الشعب All - People's Congress (APC).	حصل على اغلبية ضئيلة فى انتخابات سنة ١٩٦٧ ولكن منعه الانقلاب العسكرى من تولى السلطة · بيد انه حصل فى انتخابات مايو سنة ١٩٧٣ على ٨٤ مقعدا من ٨٥ اما المقعد الاخير فقد حصل عليه عضو مستقل ولكنه انضم الى الحزب المذكور ولم يعد هناك معارضة فى الجمعية التشريعية ·

الدولة	الحزب	ملاحظات
		ويوجد ايضا « حزب شعب سيراليون » الذى انشىء سنة ١٩٥١ مثل حزب الحكومة (بالتحالف مع الحزب المتحد التقدمى وحزب الشعب القومى) وذلك حتى سنة ١٩٦٧ · قاطع انتخابات سنة ١٩٧٣ ·
ساوتومى وبرنسيب	لجنة تحرير ساوتومى وبرنسيب Comité de Libertacao de Sao Tomée Principe (committee for the Liberation of Sao Tomé).	وقد سيطرت تلك الحركة الوطنية التى حولت نفسها الى حزب واحد على الدولة منذ الاستقلال
غينيا	الحزب الديمقراطى لغينيا Parti démocratique de Guinée (PDG).	انشىء سنة ١٩٤٦ كفرع قومى لحزب «التجمع الديمقراطى » تحت زعامة الرئيس احمد سيكوتورى ·
الصومال	الحزب الاشتراكى الثورى The Revolutionary Socialist Party (R.SP.)	وقد اعلن فى اول يوليو سنة ١٩٧٦ وكانت الصومال تتبع نظام التعدد الحزبى الى ان قضى عليه الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٩ ثم خضعت لحكومة عسكرية ·

الدولة	الحزب	ملاحظات
غينيا ـ بيساو	الحزب الافريقى لاستقلال غينيا والرأس الاخضر Partido Africano da Independencia da Guinée e Cabo Verde (PALGC) African Party for Independence in Guinea and Cape Verde).	انشئ سنة ١٩٥٦ دكتور اميلكار كبرال ورافنيل بأربوزا • بعد الاعتراف باستقلال غينيا ـ بيساو رسميا فى سبتمبر سنة ١٩٧٤ اصبح « التعبير الاسمى لارادة وسيادة الشعب » • وهناك حزب يعمل فى السنغال ويعتبر غير قانونى وغير مسموح به فى غينيا ـ بيساو وهى (FLING) (Frente Para a Libertacao e Independencia da Guiné : National Independence Front.)
الرأس الاخضر	نفس التنظيم المذكور سابقا	
غينيا ـ الاستوائية	Partido Unico National de los Trabajadores	وكان يعرف حتى قريبا باسم "Partido Unico National" وقد جاء فى فبراير سنة ١٩٧٠ نتيجة لاندماج كافة الاحزاب التى كانت قائمة ـ وعددها ٤ ـ وذلك بزعامة رئيس الجمهورية الذى تولى سلطات زعماء المعارضة السابقين وذلك على اثر محاولة الانقلاب التى قام بها وزير الخارجية الذى قتل نتيجتها •
كينيا	اتحاد كينيا الوطنى الافريقى Kenya African National Union (KANU).	انشئ سنة ١٩٦٠ • قاد الدولة للحكم الذاتى وللاستقلال رئيسه جومو كينياتا وهناك ٨ نواب رئيس اقليميين •

الدولة	الحزب	ملاحظات
الكاميرون	الاتحاد الوطنى الكاميرونى Union Nationale Comerounaise (UNC).	انشأ سنة ١٩٦٦ باندماج الحزب الحاكم فى كل دولة فى الاتحاد (وهما الاتحاد الكاميرونى والحزب الديمقراطى الوطنى للكاميرون) ، وحزبى المعارضة فى شرق الكاميرون (الحزب الديمقراطى الكاميرونى واشتراكيو الكاميرون) وحزبى المعارضة فى غرب الكاميرون (مؤتمر اتحاد الكاميرون والاتحاد الوطنى لشعب الكاميرون) رئيسه احمد اميدجو
ليبيا	الاتحاد الاشتراكى العربى	انشىء سنة ١٩٧١ . الحزب الواحد قانونا
ليبيريا	حزب الهويج الحقيقى True Whig Party	فى الحكم لاكثر من ٥٠ عاما
ليسوتو	حزب باسوتو الوطنى Basotho National Party	انشىء سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الحاكم وعدد اعضاؤه ٨٠٥٠٠ عضو (وهو اهم الاحزاب حصل على ٣٤ مقعدا من ٩٣ فى انتخابات سنة ١٩٧٠) . وكانت الى جواره احزاب اخرى هى حزب المؤتمر الذى انشىء سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد اعضاؤه ٧٥ الف عضو والذى حصل على الاغلبية فى انتخابات ١٩٧٠ ويمثل المعارضة . بالاضافة الى حزب ليسوتو المتحد الديمقراطى والحزب الشيوعى .

الدولة	الحــزب	ملاحظـــــات
		وقد قام رئيس الوزراء جوناتن وزعيم الحزب الاول نتيجة لفوز حزب المؤتمر بالغاء الاحزاب الاخرى والسيطرة على الحكومة .
مصر	الاتحاد الاشتراكى العربى	انشىء سنة ١٩٦١ . كتحالف لقوى الشعب العاملة رئيسه الرئيس انور السادات . وهناك خطوات لتطويره تأخذ شكل ما يعرف بالمنابر داخله لتمثيل الاتجاهات المختلفة .
مالاوى	حزب مؤتمر مالاوى Malawi Congress Party	انشىء سنة ١٩٥٩ ، خلفا للمؤتمر الافريقى لنياسلاند رئيسه مدى الحياة الرئيس دكتور هاستنجز كاموزوباندا .
موريتانيا	حزب الشعب الموريتانى Parti du peuple Mauritanien (PPM).	انشىء سنة ١٩٦١ من تحالف من حزب إعادة التجمع الموريتانى « والاتحاد الوطنى الموريتانى » « والنهضة » « واتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين » وهو الحزب الوحيد المعترف به . سكرتيره العام الرئيس مختار ولد داده .
موزمبيق	جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) Frent de Libertaçao Maçambique (Frelimo). (Mozambique Liberation Front)	انشىء سنة ١٩٦٢ باندماج ثلاث احزاب قائمة فى ذلك الوقت هى : « الاتحاد الديمقراطى الوطنى لموزمبيق » الذى انشىء سنة ١٩٦٠ « والاتحاد الافريقى الوطنى لموزمبيق » الذى انشىء سنة ١٩٦١ « والاتحاد الافريقى لموزمبيق المستقلة » .

الدولة	الحزب	ملاحظات
		وقد قامت فريمليمو بمعركتها العسكرية فى سبتمبر ١٩٦٤ واستمرت حتى سبتمبر ١٩٧٤. عندما اعلن وقف اطلاق النار بينها وبين الجيش البرتغالى . وقد سيطرت فريليمو على الحكومة الانتقالية التى انشأت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤ واستمرت حتى الاستقلال فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ كما استمرت فى الحكم منذ الاستقلال . وقد ظهرت هناك حركات اخرى اثناء التحرير إهمها « اللجنة الثورية لموزمبيق » (كومرو) . التى انشأت سنة ١٩٦٥ من اندماج ٣ احزاب وطنية . كما انشىء حزب آخر سنة ١٩٧٤ هو : « جماعة اتحاد موزمبيق » (جومو وهو حزب متعدد الاجناس . ولكن الغيت هذه الحركات والاحزاب الصغيرة
	ب ـ دول التعدد الحزبى	
كومور	حزب استقلال ووحدة الكومور Parti pour l'indépendance et l'Unité de Comores (PUIC). (Party of the Independence & Unity of the Comoros.	انشىء سنة ١٩٧٤ باندماج « الاتحاد الديمقراطى للكومور » والتجمع الديمقراطى للشعب الكومورى « وقد نادى بالاستقلال عن فرنسا وحصل على ٣٤ مقعدا فى انتخابات سنة

الدولة	الحـزب	ملاحظـات
—	حزب حركة مايوت — Parti du mouvement mahorais (Mayotte Movement Party).	ينادى بان تكون جزيرة مايوت جزء من فرنسا (وقد حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة) .
	حزب الشعب Parti du peuple (UMMA) (Peoples Party).	يؤكد بقاء الأوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة .
	الحزب الاشتراكى الكومورى Parti socialiste Comorien (PASOCO) Comorian Socialist Party).	
	حركة التحرير الوطنية للكومور MOLINACO National Liberation Movement of the Comoros).	ومقره دار السلام وله جناح سياسى فى جزر كومور (هو حزب الوفاق الكومورى) وقد قام انقلاب عسكرى فى الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتبلور الوضع بعد .
سيشل —	حزب سيشل الديمقراطى — Seychelles Democratic Party (SDP)	وهو حزب الاغلبية ورئيسه جيمس مانتشام رئيس الدولة . وكان ينادى باستمرار العلاقة مع بريطانيا دون الحصول على الاستقلال التام عنها ولكنه عاد وغير تكتيكه مطالبا بالاستقلال التام .
	Seychelles people's United-Party (SPUP)	وهو حزب المعارضة ويكون مع حزب الاغلبية المذكور حكومة ائتلافية . ورئيسه هو البرت رينيه وهو فى نفس الوقت رئيس الوزراء . وقد اتخذ هذا الحزب خط راديكالى وينادى بالاستقلال التام .

الدول	الحزب	ملاحظات
جمهورية مالاجاش (مدغشقر)	Elan populaire pour l'unité nationale (VONJY).	انشيء سنة ١٩٧٣ ، قومي .
	Mouvement national pour l'indépendance de Madagascar (MONIMA).	جناح يساري قومي يؤيد حكومة جنرال رامانتسوا .
	MFM (Mouvement pour le pouvoir prolétarien or "pouvoir aux petits"	جناح يساري متطرف .
	Parti du congrés de l'indépendance de Madagascar (PCIM or AKFM).	انشيء سنة ١٩٥٨ يضم ٤٥٧ فرع جناح يساري . يؤيد حكومة الجنرال رامانتسوا .
	Parti démocratique chrétien malagasy.	اندمج سنة ١٩٦٨
	Parti socialiste malgache (PSM).	انشيء سنة ١٩٧٤ باندماج الحزب الاجتماعي الديمقراطي ، والاتحاد الاشتراكي المالجاشي بفضل اقامة علاقة أقوى مع فرنسا . (لا يوجد أي من الاحزاب ممثلا في الحكومة التي يرأسها الجنرال جابرييل رامانتسوا) .
موريشيس	Parti Mauricien Social Démocrate (PMSD).	حزب قومي يمثل كل الجماعات . دخل المعركة الانتخابية ضد الاستقلال سنة ١٩٦٧ وترك الإئتلاف الحكومي الذي كان بينه وبين الحزب التالي في ديسمبر سنة ١٩٧٣ . حصل على ١٤ مقعدا في انتخابات سنة ١٩٧٤ .
	Parti Travailliste (Labour Party).	حصل على ٣٧ مقعدا في انتخابات ١٩٧٤
	Independet Forward Block (IFB).	انشيء سنة ١٩٥٨ حزب ديمقراطي حصل على ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

الدول	الحزب	ملاحظات
	Comité d'Action Musulman (CAM).	تؤيد مصالح المسلمين الهنود ـ موريشيين في الحكومة الائتلافية ٠ حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات المذكورة ٠
	Mauritius people's Progressive Party.	عضو منتمي لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية منذ سنة ١٩٦٣ ٠
	Parti du Centre Républicain.	انشيء سنة ١٩٧٢ ٠
	People's progressive party.	
	Union Démocratique Mauricienne (UDM).	حزب معارضة تكون من « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموريشي ٠ حصل على ٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ ٠
	Mauritian Militant Movement (MMM).	ويمثل افضل معارضة منظمة للحكومة ينشر "Le Militant" ٠
	Mauritian Militant Movement Socialist party [MMM (SP)].	حزب معارضة تكون من (MMM) وحصل على مقعد واحد في انتخابات سنة ١٩٧٤ ٠ (بالاضافة الى المقاعد السابقة في الانتخابات المذكورة فهناك عضوين مستقلين ٠ أما في انتخابات سنة ١٩٦٧ فقد فاز « حزب الاستقلال بـ ٤٣ مقعدا و PMSD بـ ٣٧ مقعدا ٠ (وحزب الاستقلال هذا مثل تحالفا لـ (IFB, CAM, LP

الدول	الحزب	ملاحظات
سوايزلاند	Imbokodvo National Movement.	انشىء سنة ١٩٦٤ ، حصل على ٢١ مقعداً فى الجمعية فى انتخابات مايو سنة ١٩٧٢ .
	Ngwane National Liberatory Congress.	انشىء سنة ١٩٦٢ . يعارض استيطان البيض وما يطلق عليه « التحالف الاقطاعى الافريقى » الذى يراه متمثلاً فى الحزب السابق . حصل على ٣ مقاعد فى الانتخابات المذكورة .
	Swaziland Progressive Party.	انشىء سنة ١٩٢٩ باسم جمعية سوازى التقدمية .
	Swaziland United Front.	انشىء سنة ١٩٦٢ كانشقاق عن الحزب السابق ذكره (بالاضافة الى هذه الـ ٢٤ مقعداً فالجمعية التشريعية تتكون من ٦ اعضاء بينهم الملك ، اى تتكون من ٣٠ عضواً) .
المغرب	الحركة الشعبية Mouvement populaire	له ٦٠ مقعداً فى مجلس النواب .
	التقدم الاجتماعى Progrés social	يمثل جماعات العمال . حصل على ١٠ مقاعد فى المجلس النيابى السابق .
	الاستقلال Istiqlal	انشىء ١٩٤٤ ويرمى لرفع مستوى المعيشة وايجاد حقوق متساوية للجميع يركز على مصالح المغرب فى موريتانيا والصحراء الاسبانية . حصل على ٩ مقاعد فى مجلس النواب السابق.

الدول	الحزب	ملاحظات
	الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية Union Socialiste des Forces Populaires (UNSP).	فى الدار البيضاء ، انشىء سنة ١٩٥٩ من جماعة من حزب الاستقلال السابق ذكره ، يسارى حزب معارضة • فى يوليو سنة ١٩٧٢ حدث انشقاق بين قسمى الحزب فى كازبلانكا والرباط
	الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية Union National des Forces populaires (UNFP).	فى الرباط ، انشىء سنة ١٩٧٤ ، يسارى حزب معارضة •
	الحزب الديمقراطى الدستورى Parti Démocratique Constitutionel	له مقعد واحد فى مجلس النواب السابق
	الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية Mouvement populaires constitutionnel et Démocratique (MPCD).	جاء نتيجة انشقاق الحركة الشعبية المذكورة سابقا •
	حزب التقدم والاشتراكية Partí du Progrés et du Socialisme (PPS).	انشىء سنة ١٩٧٤ يسارى ، ينادى بالتأميم والديمقراطية •
	الحزب الليبرالى التقدمى Parti Libéral Progressiste (PLP).	فى الدار البيضاء انشىء سنة ١٩٧٤ ينادى بالحرية الفردية والحرية الاقتصادية •
	حزب العمل Parti de l'action	انشىء سنة ١٩٧٤ فى الرباط • ينادى بالديمقراطية والتقدم •

قائمـــة المراجع

المراجع العربية

بطرس بطرس غالى (دكتور) ، محمود خيرى عيسى (دكتور)
المدخل فى علم السياسة ٠
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ٠

حورية توفيق مجاهد (دكتورة) « الاتجاهات الايديولوجية للوحدة الافريقية »
مجلة معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ،
١٩٧٥

ـــــــــ « الاشتراكية فى أفريقيا »
مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦

سميرة سنيوث بحر ٠ الاتحاد الاشتراكى العربى : دراسة تحليلية
رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ديسمبر ، ١٩٧٢
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

عبد الملك عودة (دكتور) :
سنوات الحسم فى أفريقيا : ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩

ـــــــــ « ديمقراطية الحزب الواحد فى تنزانيا »
السياسة الدولية ، عدد ٧ ، يناير ١٩٦٧ ،

ليلى تكلا (دكتورة) « نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد »
السياسة الدولية ، يوليو ، ١٩٧٠

نزيه نصيف ميخائيل ، حزب تانو والنظام السياسى لجمهورية تنزانيا ، رسالة
ماجستير غير منشورة ٠ جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٨ ٠

المراجع الأجنبية

Abraham, W. E. The Mind of Africa. London: Weldenfeld & Nicolson, 1967.

Almond, Gabriel A. & Coleman, James S. (eds.,). The Politics of the Developing Areas. Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1960.

Apter, David E. The Political Kingdom in Uganda. New Jersey : Princeton Univ. Press, 1961.

———. Ghana in Transition. New York: Athenum, 1963.

———. The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press, 1965.

Bénot, Yves, Idéologies des Indépendances Africaines. Cahiers Libres 139-140. Paris: François Maspero, 1969.

Bénot, Yves. Idéologies des Indépendances Africaines. 2 ed. Cahiers libres 234-235. Paris: François Maspero, 1972.

Bretton, Henry. The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study of Personal Rule in Africa, London: Pall Mall Press, 1967.

Burke, Fred G. Africa's Quest for Order. New Jersey Englewood Cliffs, 1964.

Buchmann, J. L'Afrique Noire Indépendante. Paris: L. G. D. J., 1962.

Busia, K. A. Africa in Search of Remocracy. London: Routledge & Kegan Ltd., 1967.

Friedrich, Carl J. Man & His Government. New York: Mc Graw Hill, 1963.

Carter., M. Gwendolen, (ed.,). Africa One-Party States. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1962.

Charles, B. La République de Guinée. Paris, 1972.

Charlot, Jean. Les Partis Politiques, Paris: Armand Colin, 1971

Cohen, Sir Andrew. British Policy in Changing Africa. Evanston, Illinois: Northwestern Univ. Press, 1959.

Coleman, James S. & Carl Rosberg, jr, (eds.,). Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1966.

Cyprian, Ekwensi. Jagua Nano. London: Hutchinson, 1961.

Deshamps, Hubert. Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire, Paris : Présses Universitaires de France, 1970.

Duverger, Maurice. Les Partis politiques. 1954, 2o ed, Paris.

———. Political Parties (Trans. by Barbara & R. North). London : Methuen & Ltd., 1967.

Ewandé, D., Vive le Président. Paris : A Michel, 1968.

Du Bois, Victor. 'The Independence Movement in Guinée : A study in African Nationalism. unpub. Ph.D. dissertation, Princeton Univ., 1962.

Finer, S.E.. The Man on Horse Back : The Role of the Military in Politics. New York : Frederick A. Praeger, inc., 1962.

Fitch, R.B. & Oppenheimer, M.. Ghana : End Of An Illusion. Monthly Revue Press, New York, London, 1966.

Gerth, H.H. & Mills C. Wright (eds. & trans). From Max Weber. New York : Oxford Univ. Press., 1961.

Greory, Roy & Hutchenson. The Parliamentary Ombudsman : A study, in the Control of Administrative Action. London : Georges Allen & Unwin Ltd., 1975.

Gutteridge William. Military Institutions & Power in the New States, New York : Frederick A. Praeger, Inc., 1965.

Gutteridge. W.F. Military Regimes in Africa. London : Methuen & Co. Ltd., 1975.

Hauriou, A., Les Institutions et la Vie Politiques des Pays Sous Développés qui ont accédé à l'Indépendance. Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958.

Harris, B.P.. Studies in African Politics. London : Hutchinson & Co., Ltd., 1970.

Hazard, John H. The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968.

Hourat, L'Afrique aux trois vesages : Ultra, totalitaire ou modère?. Bruxelles: Centre de Documentation Internationale, 1961.

Hodgkin. Thomas. African Political Parties. Harmonds worth, Middlesex : Penguin Books Ltd. 1961.

Huntington. Samuel P. & Moore. Clement H. (eds..). Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of Established One Party Systems. New York, London : Basic Books, Inc., 1970.

Ikoku, S. G.. Le Ghana de Nkrumah. Paris : Maspero, 1971.

Janowitz, Morris .The Military in the Political Development of New Nations. Chicago : The Univ. of Chicago, 1964.

Johnson John J., (ed.,). The Role of the Military in Underdeveloped Countries. Princeton, N. J. : Princeton Univ. Press, 1962.

Jordan, Robert S. Government & Power in West Africa. London : Faber & Faber, 1969.

Kaunda, Kenneth. A Humanist in Africa. London : Longman, 1966.

Kebschull, Harvey, G. (ed.,). Politics in Transitional Societies : The Challange of Change in Asia, Africa & Latin America. New York : Appleton - Century - Crofts, 1968.

Lavroff, D.G. Les Partis Politiques en Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.

Lewis, A. W. La Chose Publique en Afrique Occidentale. Paris : SEDEIS, 1966.

Lloyd, P.C. The New Elites of Tropical Africa. Oxford, 1966.

———. Africa in Social Change. London : Harmondsworth, 1967.

Little, Kenneth. African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution. London: Cambridge Univ. Press, 1973.

Mahiou, Ahmed. L'Avénement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1969.

Mehden, Fred R. Von Der. Politics of the Developing Nations. Englewood Cliffs, N.J. Prntice - Hall Inc., 1969.

Megahed, Horeya Tawfik. Mali in Transition : A Study in Continuity & Innovation in Nation-building. Blomington, Indiana-University ph. D. dissertation (unpublished), 1965.

Mc Ewan, Peter J.M. & Sutcliffe, Robert B. (eds.,). The Study of Africa. University Paperbacks. London : Methuen, 1967.

Murdock, George Peter. Africa : Its People & Their Culture History. New York, London : Mc Graw Hill Comp., Inc., 1959.

Neumann, Sigmund (ed.,). Modern Political Parties. Chicago : University of Chicago Press, 1966.

Nkrumah, Kwame. I Speak of Freedom : A Statement of African Ideology. New York : Frederich Praeger, 1961.

Nyerere J. K. Freedom & Socialism. East Africa : Oxford Univ. Press, 1968.

———. Fredomn and Unity. East Africa : Oxford Univ. Press, 1969.

La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (eds.,). Political Parties & Political Development. Princeton, N. J. : Princeton Univ. Press, 1966.

The Power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockfeller Brothers Fund Special Studies Project, 1960.

Schapiro, Leonardo (ed.,). Plitical Opposition in One Party States. London : The Mac Millan Press Ltd., 1972.

Schunpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism & Democracy. (3rd. ed.). New York : Harper & Brothers, 1950.

Selznick, Philip. The Organizational Weapon : A Study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York : The Free Press, 1960.

Selassie. Bereket H.. The Executive in African Governments. London, Narobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

Sigmund, Paul. The Ideologies of the Developing Nations. London, New York : Frederick A. Praeger, 1963.

Sy. Seydou Madani. Recherches sur l'Exercise du pouvoir Politique en Afrique Noire, Paris, "Thèse de doctorat", 1965.

Tixier, G. Le Ghana. Paris : L.G.D. J. 1965.

Touré Sekou. Expérience Guinéenne et Unité Africaine. Paris : Présence Africaine, 1961.

Welch, Claude. Soldier & State in Africa : A Comparative Analysis of Military Intervention & Political Change. Evanston : Northwestern Univ. Press, 1970.

Wallerstein, Immanuel. Africa : The Politics of Independence. Vintage Books, New York : Random House, 1961.

Weber, Max. The Theory of Social & Economic Organization, ed. By Talcott Parsons. New York : Oxford Univ. Press, 1947.

Ziegler, J. Sociologie de la Nouvelle Afrique. Paris : Gallemard, 1964.

Zolberg, Aristide. One-Party Government in the Ivory Coast. Princeton Univ. Press, 1964.

———. Creating Politcal Order : The Party-States of West Africa. Chicago : Rand McNally & Comp., 1966.

مقالات وابحاث ودوريات

Africa Contemporary Record. Annual Survey & Document London: Africa Research Limited, 1969/1975.

Africa Digest, Vol. XII, No. 3, (December, 1964).

Africa South of the Sahra, 1975.
Europa Publication Limited, Jan. 1975.

Apter, David & Rosberg, Carl. Jr. "Nationalism & models of political Change in Africa, "The Political Economy of Contemporacy Africa, "Symposia series I," National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.

Avineri, Shlomo. "The Afro-Asian Elites", in Kebshull, op. cit., pp. 179-183.

D'Arboussier, G.. "Idées et Forces Politiques en Afrique", Genève-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964.

Borella. F.: "La Constitution Algérienne: un Regime Constitutionel de Gouvernement par le Parti", Revue Algérienne des Sciences Juridiques Politiques et Economiques, 1964, No. 1.

Bienen, Henry. "One party Systems in Africa", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.,), Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One-party systems, New York, London: Basic Books, Inc, 1970.

Boyon J. "Le Nkrumaisme: Une Idéologie Africaine", R.F.S.P., 1963.

Clement H. Moore, "The Single Party as Source of Legitimacy", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore, Authoritarian Politics in Modern Society New York, London: Basic Books, Inc., 1970.

Corpierre M., "Le totalitarianisme en Afrique", Preuves, (Jan. - Fev., 1963).

Coutts, Walter, "A new democracy or a new totalitaranism in Africa?", Optima, (March, 1964).

Charles, B.. "Un Parti Politique Africain: le Parti Democratique de Guinée", R.F.S.P., 1962.

The Europa Yearbook, 1975. A World Survey, Vol II. London. Europa Publications Limited, April, 1975.

Friedland, W.H.2: "Basic Social Trends" in W. Friedland & Carl Rosberg (eds.,), African Socialism. Stanford, California: Stanford Univ. Press, 1964.

Friedrich, Carl J., "Political Leadership & Problem of Charismatic Power, The Journal of Politics, 23 (February 1961).

"Guinée :Congrés du Parti Democratique" (24 - 26 avril 1972), Afrique Contemporaire, No. 61, (mai - juin 1972).

Hodgkin, Thomas: "Welfare Activities of African Political Parties" in Peter J.K. Mc Ewen and Robert B. Sutcliff (eds.,). The Study of Africa. London: Methuen, 1967.

Kjekshus. Helge. "The Ombudsman in the Tanzanian One-Party System", in The African Review, The Department of Political Science, University of Dar es Salaam, Tanzania, Vol 1, No. 2, (Sept., 1971), pp. 13-43.

Lory, Georges, Botswana: "La Democratie dans le Désert", Le Mois en Afrique, No. 116, (Aout, 1975). pp. 56-64.

Moore, Clement Henry, "Mass Party Regimes in Africa", in H.J. Spiro, (ed.,), Africa: the Primacy of Politics, New York: Randomhouse, 1966.

Nyerere Julius. "Democracy & the Party System" in R. E. merson & M. Kilson (eds.,). The Political Awakening of Africa. New Jersey. Englewood Ciffs. 1965.

Odinga, Oginga. "The Kenya African National Union", in Not Yet Uhuru. London: Heinemann Educational Books Ltd., 1968.

Pye, Lucian, "The Non-Western Political Process", in Harry Eckstein & David E. Apter, (eds.,) Comparative politics. New York: The Free Press of Glencoe, 1963.

Riddell, John: "Tade Unionism in Africa as a Factor of Nation Building", in Kehschull, from Civilisations, Vol. XII, No. (1962) pp. 28-36.

Morgenthau, Ruth Schachter, "Single Party Systems in West Africa". The American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961).

Seton-Watson, H. Journal of Contemporary History. No. I, 1966, pp. 183-197.

Shils, Edward. "The Intellectuals in the Political Development of the New States". in Harvey G. Kebschull, (eds.,). Politics in Transitional Societies New York : Appleton Century Crofts, 1968.

Sithole, Ndabaningi. "The One/Two Party Sysetm" in African Nationalism. London : Oxford Univ. Press, 1968.

Mutiso & Robio, Readings in African Pol. Thought, op. cit., p. 461.

Sithole, Ndabaningi. "The One/Two party system", in Mutiso & Rohio, "Readings in African Political thought. London : Heineman, 1975.

Sordet, Monique et Milcent, Ernest. "Le Pacte du Peuple Mauritanien", le Mois en Afrique, No. 45, (Sept. 1969).

Sutton, F.X. "Authority & Authoritarianism in the New Africa", Journal of International Affaires, (15, 1, 1961).

Symons, H.J. "The Status of African Women" in Peter J. M. Ec Ewan & Robert B. Sutcliff, (eds.,). The Study of Africa, London : Methuen, 1967.

Toumi, Mohsen. "Le Parti Socialiste Destourien", Le Mois en Afrique. Revue Française D'Études Politiques Africaines. No. 107, 1974.

Sekou Touré. "For a Revolutionary Party", in Mutiso & Rohio, (eds.,). op. cit., pp. 4978.

Sekou Touré, "Relationship bewteen political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.

"Tuinisie : M. Bourguiba 'Président à la vie' ", Le Mois en Afrique, Revue Française D'Études Politiques Africaines, No. 107 (Nov. 1974).

Ufrer, Sylvian, "La TANU et le Parti Unique en Tanzanie", Le Mois en Afrique : Revue Française d'Études Politiques Africaines, No. 65, (Mai, 1971).

Urfer. P. "Le Mali." Centre Militaire d'Information de Specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation (Oct. 16, 1962). Document de CHEAM, No. 3759.

الفهرس

صفحة

البــــاب الثالث

التحديات التى تواجه نظام الحزب الواحد

صفحة

رقم الايداع بدار الـكتب ٧٦/٥٥٨٣

الترقيم الدولى ٣ ــ ١٠٦ ــ ٢٦٦

مكتبة الأنجلو المصرية

الشركة المصرية لفن الطباعة
عبد المنعم مصيلحى وشركاه
ت ٩٧١١٤٩